دراسة مقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإمكان الإفادة منها في مصر

إعداد

د/ إيمان وصفي كامل السيد حرب

مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية
كلية التربية – جامعة الزقازيق

دراسة مقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وإمكان الإفادة منها في مصر

د/ إيمان وصفي كامل السيد حرب(*)

الملخص

تهدف الدراسة بصورة أساسية إلى الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تطوير الجامعات المصرية.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج " جورج بيريداي" بخطواته الأربع: (الوصف، والتفسير، والمقابلة، والمقارنة)، وسارت الدراسة وفق هذا المنهج في مجموعة من الخطوات بدأت بالإطار العام للدراسة، ثم توضيح الإطار الفكري للجامعات الشاملة في الأدبيات التربوية المعاصرة، ثم تناولت الدراسة أبرز ملامح الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وتلا ذلك خطوة التحليل المقارن، والتي تتكون من جزءين: الجزء الأول يشمل المقابلة بين الجامعات الشاملة في دولتي المقارنة للتوصل إلى الفرض الحقيقي للدراسة، والجزء الثاني يتضمن دراسة مقارنة تفسيرية للتوصل إلى أوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة في ضوء محاور الدراسة، وتفسيرها في ضوء العلوم الاجتماعية؛ للتأكد من صحة الفرض الحقيقي للدراسة، ثم اتجهت الدراسة بعد ذلك إلى تحليل واقع الجهود المصرية المبذولة في تطوير الجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعات الشاملة، وتضمنت الخطوة الأخيرة الإجراءات المقترحة لتطوير الجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من الدارسة المقارنة للجامعات الشاملة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين مع مراعاة السياق الثقافي المصري.

الكلمات المفتاحية: الجامعات الشاملة، البحث العلمي، خدمة المجتمع، التدويل.

(*) مدرس التربية المقارنة والإدارة التعليمية كلية التربية – جامعة الزقازيق.

A comparative study of comprehensive universities in the United States of America and China and the possibility of benefiting from it in Egypt

Abstract

The study aims mainly to benefit from the comparative study of comprehensive universities in the United States of America and China in developing Egyptian universities. In order to achieve this goal, the study used " George Bereday" approach with its four steps (description, interpretation, Juxtaposition, and comparison) ,The study proceeded according to this approach in a set of steps, starting with the general framework of the study, then clarifying the theoretical framework of comprehensive universities in contemporary educational literature Then the study presented the most prominent features of comprehensive universities in the United States of America and China, followed by a comparative analysis step, which consists of two parts: , The first part includes the juxtaposition between the comprehensive universities in the two countries of comparison to determine the real hypothesis of the study , And the second part includes an explanatory comparative study to determine the similarities and differences between the two countries of comparison in light of the study axes and the interpretation of this in the light of social sciences to ensure the validity of the true hypothesis of the study. The study then proceeded to analyze the reality of the Egyptian efforts exerted in the development of Egyptian universities in light of the concept of comprehensive universities, and the last step included the proposed procedures to develop Egyptian universities in light of benefiting from the comparative study of comprehensive universities in the United States of America and China, taking into account the Egyptian cultural context.

key words: Comprehensive universities, Research ,Community Service , Internationalization.

الخطوة الأولى: الإطار العام للدراسة:

أولًا - المقدمة:

تسهم الجامعات في تحقيق التنمية المنشودة بما تقدمه لمجتمعاتها من معرفة، وخدمات وخبرات، وتدريب مستمر، ولطالما كانت النظرة للجامعات أنها "جسر للمستقبل"، وأحد أهم أدوات التطوير والتحديث للمجتمع، وأصبح اللجوء إلى الجامعات لمواجهة القضايا المختلفة أمرًا طبيعيًّا لكي تأخذ بالفكر الشمولي، وتحلل هذه القضايا، وتنظر في مدى ارتباطها وتداخلها مع غيرها من القضايا، وتضع الحلول التطبيقية للمشكلات التي تواجه المجتمع؛ لذلك اهتمت العديد من الدول المتقدمة بالجامعات الشاملة التي تلبي احتياجات مجتمعاتها، وتُشرف على أنظمة التعليم العام لتحسين النتائج التعليمية في المجتمع؛ فهذه الجامعات تتميز بأنها أكثر التحامًا بمجتمعاتها، وأكثر قدرة على الاستجابة لمطالبه.

لقد جاء مصطلح "شامل" من تعدد الأغراض والغايات التي تسعى الجامعات الشاملة Comprehensive universities إلى تحقيقها؛ فهذه الجامعات تقدم الأبحاث التي يتم تطبيق نسبة كبيرة منها محليًّا، وتمنح هذه الجامعات درجة البكالوريوس، والماجستير، وبعض درجات الدكتوراة المهنية، كما توفر هذه الجامعات التعليم لمجموعة مختلفة من الطلاب مثل الطلاب غير التقليديين، والطلاب العاملين [١]، وتتميز الجامعات الشاملة عن غيرها من الجامعات من خلال وجود مهمة مميزة ومحددة لها وهي تقديم التدريس والبحث والخدمة العامة مع التوجيه المهني؛ فقد تم تصميم العديد من البرامج في الجامعات الشاملة لإعداد الطلاب للوظائف مباشرة بعد التخرج في تخصصات متنوعة، وغالبًا ما تركز الخدمات العامة التي تقدمها هذه الجامعات على المناطق الموجودة بها [٢]، ولعل ذلك يتماشى مع ما يحدث في العالم الآن من إعادة تشكيل للاقتصاد العالمي بسبب العولمة، ولقد تغلغل هذا الفكر أيضًا في التعليم العالي، فلقد أُجبرت الجامعات على مواجهة عمليات التغيير للاستجابة لمطالب السوق الجديدة، مما أدى إلى تغيير النموذج الذي كانت فيه الدولة هي الضامن الأساسي لتلبية الاحتياجات الأساسية، فبمرور الوقت أصبح هناك نموذج جديد جعل سوق العمل يفرض شروطه على الجامعات، وأصبح هو المتحكم الأول في تحديد التخصصات، وأصبحت المفاهيم المتعلقة بالسوق جزءًا أساسيًّا من سياسات الجامعة الجديدة، وتحولت مؤسسات التعليم العالي من مؤسسات تركز على التدريب إلى كونها جهات فاعلة ذات كفاءة على

النطاق الوطني [٣]، وهو ما دعا العديد من الدول إلى الاهتمام بالجامعات الشاملة نظرًا للدور الحيوي الذي تقوم به في تحقيق التنمية من خلال ما يلي:

- **البحث العلمي:** تعمل الجامعات الشاملة على زيادة إنتاجها من الأبحاث العلمية، ولقد أشارت إحدى الدراسات الاستقصائية إلى أنه إذا استمرت الجامعات الشاملة بهذا المعدل في الإنتاج البحثي فإنها يمكن أن تتجاوز في نهاية المطاف معدل الإنتاج البحثي في الجامعات البحثية [٤]، مما يدل على رغبة هذه الجامعات في حل المشكلات التي تواجه المجتمع، واكتشاف المعرفة، والوصول إلى الحقائق من خلال أدلة حقيقية وواضحة.

- **خدمة المجتمع:** لدى الجامعات الشاملة التزام تاريخي بتوفير التعليم للفئات المحرومة من السكان، سواء طلاب الأقليات أو الطلاب من ذوي الدخل المحدود أو غيرهم، كما أنها تلتزم بالبحث الذي يعزز من التنمية الاقتصادية والثقافية في المجتمع المحلي [٥]، وتعتبر الجامعات الشاملة محركًا للتنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية، كما يعد إعداد الطلاب للعمل والوفاء باحتياجات القوى العاملة المحلية من الجوانب الأساسية لمهام هذه الجامعات [٦].

- **تدويل التعليم:** في دراسة بعنوان "قياس التدويل في الجامعات الشاملة" أوضحت هذه الدراسة أن الجامعات الشاملة ذات الأداء الفعال تتمتع بوجود بنية تحتية تنظيمية متطورة، ووجود مكتب يشرف على برامج التعليم الدولي [٧]، ويتمحور تعلم الطلاب حول الأحداث الدولية، والثقافات والقضايا المختلفة، وتقديم الأنشطة اللامنهجية، كما تحرص الجامعات الشاملة على اتصال طلابها بالطلاب الدوليين، وإقامة برامج متنوعة تهدف إلى الدمج الاجتماعي [٨].

ولم يقتصر الأمر على اهتمام الجامعات الشاملة بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتطبيق سياسة التدويل، بل يُعد الطالب هو أحد أبرز اهتمامات هذه الجامعات، والمحور الأساسي الذي تدور حوله العملية التعليمية، ولقد أوضح دونالد إي هول Donald E. Hall أن عبارة "متمركزة حول الطالب" لم تكن مجرد عبارة، ولكنها حقًا المبدأ الفعال الذي تقوم عليه تلك الجامعات؛ فالتعرف على مدى استعداد الطلاب للتعليم، وفهم خلفياتهم والتحديات التي تواجههم، ومدى احتياجهم للإعداد الفكري والمهني هي أمور أساسية لدى قادة الجامعات الشاملة وأعضاء هيئة التدريس بها [٩].

ولقد أدركت العديد من الدول المتقدمة أهمية الجامعات الشاملة ودورها في تحقيق التنمية المنشودة؛ فهذه الجامعات تساهم في النهوض بالمجتمع من خلال التركيز على

الأبحاث العلمية التي ترتبط باحتياجات المجتمع ومشكلاته، وتحرص على القيام بمسئولياتها تجاه المجتمعات التي تنتمي إليها.

في الولايات المتحدة الأمريكية توجد أكثر من ٤٠٠ جامعة شاملة إقليمية طبقًا لإحصائيات الرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية American Association of State Colleges and Universities (AASCU) لعام ٢٠١٨، وتخدم هذه الجامعات المجتمعات المحلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة، وهي مسئولة عن تعليم أكثر من ٢٠٪ من طلاب المرحلة الجامعية بالدولة، ويطلق على هذه الجامعات العديد من الصفات مثل الجامعة المجاورةUniversity next door، وجامعة الشعب People's University [١٠].

ومن أمثلة هذه الجامعات جامعة كنتاكي الشرقية Eastern Kentucky University وهي جامعة شاملة إقليمية تسعى منذ إنشائها عام ١٨٧٤ إلى تطوير مهمتها التي توسعت الآن لتشمل تلبية الاحتياجات المتغيرة لمواطني الكومنولث (ولاية كنتاكي من ضمن أربع ولايات يُطلق عليها الكومنولث)، وتسعى الجامعة لتحقيق مجموعة من الأهداف لكي تصبح جامعة شاملة رائدة في الكومنولث وهي: التميز الأكاديمي– والالتزام بنجاح الطالب– والتميز المؤسسي– والقوة المالية– وتنشيط الحرم الجامعي– وخدمة المجتمعات والمنطقة المحلية [١١]، وللجامعة دور مهم وبارز في تحقيق التنمية من خلال ما يلي:

– **البحث العلمي:** حيث تم إنشاء صندوق ابتكار بالجامعة بقيمة ٢٥٠ ألف دولار أمريكي، وهذا الصندوق متاح لجميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة، ويتم منح مكافآت من الصندوق للأبحاث والتطبيقات التي تُظهر حلًا مبتكرًا أو رياديًّا يرتبط بأولويات ولاية كنتاكي في مجالات الصحة والعلوم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعلوم الحيوية، والفضاء، كما أقرت الجامعة منحة تعزيز البحث Research Enhancement Grant (REG) بقيمة ٧٥ ألف دولار أمريكي لتوفير فرص متنوعة لتعزيز البحث العلمي [١٢].

– **خدمة المجتمع:** إن جامعة كنتاكي الشرقية – بوصفها جامعة شاملة إقليمية – مكلفة بمسئولية تقديم الخدمات لمجتمع الكومنولث في مجالات متنوعة مثل الصحة العامة، وإدارة الأعمال، والخدمات الاستشارية، ويرى مسئولو الجامعة أنه من الصعب العثور على برنامج بالجامعة لا يتم تفسيره على أنه خدمة عامة؛ فلا يمكن تبرير وجود الجامعة إلا من منظور الفوائد التي يجنيها المجتمع الذي أنشأها [١٣]؛ فالجامعة تقوم

بتنفيذ مجموعة من المبادرات التي تجعلها الشريك الأول في تطوير التعليم، والتنمية الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية بالمجتمع مثل: زيادة عدد الشراكات في المنطقة، وتعزيز الدعم للمؤسسات التعليمية، وإضفاء التميز على المنطقة من خلال البرامج المعترف بها على المستوى الوطني، وإقامة برامج أكاديمية واجتماعية تركز على الاحتياجات الحيوية للمنطقة، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في المبادرات الإقليمية، ومواجهة التحديات والمشكلات التي تواجه منطقة الكومنولث من خلال البحوث والخدمات والدورات التدريبية (١٤).

– **تدويل التعليم:** تحرص الجامعة على التنوع من خلال الاهتمام بزيادة أعضاء هيئة التدريس والطلاب الدوليين، وتعزيز الخبرات متعددة الثقافات، والتركيز على التعاون والتعليم الدولي، وتحرص الجامعة على ضمان ملاءمة جميع برامجها الأكاديمية من خلال التطوير المستمر للمناهج، وإضفاء البعد الدولي والتركيز على إقامة برامج جديدة عالية الجودة، كما توفر الجامعة فرص المنح البحثية لأعضاء هيئة التدريس، وتعزيز وتطوير الأنشطة والبرامج والخدمات التي تجذب الزائرين إلى الحرم الجامعي مثل: الأحداث الرياضية، والفنية، والمؤتمرات، والفعاليات الجامعية السنوية (١٥).

أما بالنسبة لدولة الصين فإن للجامعات الشاملة بها مكانة متميزة للغاية؛ فالجامعات الشاملة مثل جامعة بكين ونانجينج وشيامن Peking, Nanjing and Xiamen Universities تقع في المرتبة الأولى بين أكثر من ٢٢٠٠ مؤسسة تعليمية في نظام التعليم العالي الصيني، وتؤكد الحكومة الصينية أن لديها توقعات مستقبلية إيجابية تجاه هذه الجامعات؛ فإنها تؤدي مهام مؤسسية، ومسئوليات اجتماعية تميزها عن غيرها من الجامعات الأخرى(١٦).

على سبيل المثال: تأسست جامعة بكين عام ١٨٩٨، وتعتبر أول جامعة وطنية شاملة في الصين، ولأكثر من قرن ساهمت الجامعة في تنمية الصين، وكرست نفسها لتعزيز ازدهار الأمة، وتتمتع جامعة بكين بسمعة أكاديمية ممتازة؛ فهي تجتذب كبار العلماء، كما تجتذب الطلاب من جميع أنحاء العالم، وتواصل الجامعة توسيع نطاق أبحاثها التعاونية من خلال تطوير شبكة عالمية من الشراكة عن طريق برامج التبادل المبتكرة مع أكثر من ٢٦٠ مؤسسة عالمية مشهورة في أكثر من خمسين دولة (١٧)، وتؤدي جامعة بكين دورًا مهمًا ومتميزًا في تحقيق التنمية المنشودة من خلال ما يلي:

– **البحث العلمي:** تواصل جامعة بكين دعم البحث العلمي من خلال إنشاء العديد من مراكز البحوث متعددة التخصصات، وتطبيق هذه البحوث، وقياس أثرها على التنمية

الاقتصادية، كما تقوم الجامعة بتشجيع الباحثين وأعضاء هيئة التدريس على نشر أبحاثهم في المجلات العلمية العالمية رفيعة المستوى، والتعاون مع المؤسسات الدولية، ولقد زاد إجمالي عدد الأبحاث العلمية التي تم نشرها بجامعة بكين من ١٧٦٠ في ٢٠٠١ م إلى ٤٧٢٩ في عام ٢٠١٠، وأصبح العديد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يركزون على البحوث التطبيقية نظرًا لتوفير التمويل اللازم لها من الجامعة، كما يتم الاستعانة بتوفير جزء من تمويل هذه البحوث من القطاع الخاص، وأصبح أعضاء هيئة التدريس بالجامعة يركزون على زيادة إنتاجيتهم البحثية؛ فإن ترقيتهم بالجامعة تتحدد بجودة الأبحاث المنشورة لهم (١٨).

- **خدمة المجتمع:** لعل أهم ما يميز جامعة بكين في هذا المجال هو إنشاء معهد التعاون والتنمية فيما بين بلدان الجنوب Institute of South-South Cooperation and Development وهو معهد يلتزم بالتميز في أبحاث التنمية الوطنية، وتدريب المواهب في الصين والبلدان النامية، كما أنه منصة للتعاون العالمي، ويركز المعهد على تبادل المعرفة والخبرة المتعلقة بالقيادة العامة والتنمية الوطنية، ويقدم المعهد ورش عمل حول التعليم، ومكافحة الفقر، والسكان، والصحة العامة، والضمان الاجتماعي، والسلامة العامة (١٩)، كما أن الجامعة مسئولة عن قيادة الثقافة الوطنية، وبناء ثقافة وطنية جديدة تقوم على التفكير النقدي لأفكار الماضي، واستيعاب انتقائي للأفكار التي تأتي من الخارج، وترى الجامعة نفسها مسئولة عن التجديد الثقافي، وترسيخ الثقافة الصينية في سياق عالمي للتعددية الثقافية (٢٠).

- **تدويل التعليم:** في دراسة بعنوان " ثلاثة تحديات للتدويل والخيارات الاستراتيجية لجامعة بكين " أوضحت الدراسة أن جامعة بكين ترى أن العصر الحالي هو عصر التدويل؛ فقد تم استبدال التعليم الجامعي التقليدي الذي يتميز بالوحدة الأكاديمية بما يسمى بالاتحادات الجامعية الإقليمية أو العالمية، وتؤكد الجامعة أن التدويل قد أتاح فرصًا هائلة لتنمية أعضاء هيئة التدريس من خلال التعاون مع جامعات الدول المتقدمة، وهو ما ساعد في تحسين عملية التدريس بالجامعة، ومنح الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة المزيد من الخبرات من خلال إتاحة الفرصة لهم للتعلم بالخارج، كما ساعد وجود الطلاب الدوليين بالجامعة على إحداث التنوع الثقافي داخل الحرم الجامعي، وتحاول الجامعة على الرغم من وجود البرامج الدولية بها وإضفاء البعد الدولي على المناهج وتعزيز الشراكات أن تتمسك بتقاليدها وقيمها المستقلة؛ فالمبدأ الذي تسير نحوه الجامعة هو عدم تجاهل متطلبات السوق مع التمسك بالقيم والأخلاق المثالية التي تميز الجامعة (٢١).

وعلى الصعيد المحلي ظهر جليًّا اهتمام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بتطوير الجامعات المصرية؛ فقد تضمنت استراتيجية التعليم العالي عددًا من المسارات والأهداف الاستراتيجية والفرعية بجانب العديد من المشروعات التنفيذية، وركزت الاستراتيجية على مسار البحث العلمي والابتكار الذي يتناول كيفية تطوير منظومة البحث العلمي وتحفيز أعضاء هيئة التدريس على النشر العلمي، ودفع الشباب نحو الإبداع والابتكار، بالإضافة إلى ذلك فقد أفردت الاستراتيجية مسارًا خاصًّا للمستشفيات الجامعية وخدمة المجتمع، كما اعتنت الاستراتيجية بدعم التعاون الدولي، وزيادة أعداد الطلاب الوافدين إلى مصر من خلال مسار التدويل [٢٢].

ثانيًا - مشكلة الدراسة:

على الرغم من الجهود السابقة التي قامت بها وزارة التعليم العالي إلا أن الواقع الحالي يكشف عن العديد من أوجه القصور والضعف التي يمكن إبرازها على النحو التالي:

(١)المشكلات والمعوقات التي تتعلق بالبحث العلمي في الجامعات المصرية:

الافتقار إلى رؤية شاملة ونظرة استراتيجية مستقبلية لدور البحث العلمي بالجامعات في عملية التنمية في المجتمع، والافتقار إلى وجود خطة شاملة ومستقرة للبحث العلمي على مستوى الجامعات توجه الباحثين للقضايا ذات الأولوية في البحث والدراسة، بحيث يكون تنفيذها ومتابعتها وتقويم نتائجها في إطار الخطة العامة للبحث العلمي على المستوى القومي[٢٣].

إن البحوث في بعض الجامعات يغلب عليها التكرار والفردية والافتقار إلى التخطيط السليم، وغياب نظام يحرص على الاستفادة من نتائج البحوث المتميزة الهادفة، ونقص التفاعل المستمر مع المراكز البحثية العالمية للوقوف على آخر المستجدات والتطورات والاكتشافات الحديثة [٢٤].

(٢)أوجه القصور والضعف فيما يتعلق بدور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع:

لا تزال علاقة المجتمع بالجامعات المصرية محدودة، وغير مؤثرة بالدرجة المطلوبة، ويرجع ذلك إلى ضعف قنوات الاتصال بين الجامعة والمجتمع [٢٥]، والافتقار إلى وجود سياسة واضحة ومحددة في الجامعات لتفعيل برامج خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية، وضعف اهتمام الخطط الاستراتيجية بالجامعات بربط البرامج والتخصصات التي يتم

تقديمها باحتياجات القطاع الخاص والمجتمع المحلي، وقلة توافر المعلومات الكافية عن الإمكانات المتاحة لدى الجامعات ومراكز البحوث لخدمة مؤسسات المجتمع في مجال البحث والتطوير (٢٦).

(٣)المعوقات التي من شأنها أن تعرقل جهود التدويل المبذولة في التعليم الجامعي المصري:

توضح استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر أن مؤشر نسبة الطلاب الوافدين إلى إجمالي المقيدين في التعليم العالي في مصر يُظهر نموًا بطيئًا للغاية، إضافة إلى ضآلة النسبة بشكل عام حيث لا تتخطى نسبة الطلاب الوافدين ٢ % من إجمالي المقيدين بالتعليم العالي في ٢٠١٣/٢٠١٢، وأوضحت الاستراتيجية أن حركة الطلاب المصريين الملتحقين ببرامج تعليمية خارج الوطن لا تتوافر بيانات دقيقة عنها رغم أهميتها، وأن من يدقق النظر في تدفقات أعضاء هيئة التدريس والباحثين إلى الخارج – كما ترصدها بعض التقارير والدراسات – يجدها تفوق بكثير مثيلتها إلى الداخل من الخبرات الأجنبية، مما يمثل تحديًّا في مجال هجرة العقول والكفاءات المصرية، كما أن النسب الخاصة بالبعثات الخارجية والإشراف المشترك التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي الحكومية تُشكِّل نسبة متدنية للغاية (٢٧).

إن المشكلات السابقة توضح أنه رغم الجهود التي تبذلها الجامعات المصرية في العديد من المجالات إلا أن هذه الجهود لا تتناسب مع ثورة المعلومات وما صاحبها من تقدم علمي وتكنولوجي، إن الجامعات العربية عامة، والجامعات المصرية خاصة بحاجة إلى التطوير. والتطوير هنا لا يعني تطوير مرافق الجامعات ومعاملها، وإنما يعني تطوير أفكارنا والعبور بها إلى ما يسمى "بالأفكار الاستباقية " حتى نستطيع أن نتعامل مع تغيرات هذا العصر؛ فالأمر لم يعد يتعلق في البحث العلمي بعدد الأبحاث المنشورة، ولكنه أصبح يتعلق بمدى الاستفادة من نتائج هذه الأبحاث، كما أن خدمة المجتمع لم تعد مجرد شعار، وإنما هي مسئولية تقع على عاتق الجامعات لإيجاد حلول للمشكلات التي يواجهها المجتمع، كما أن مفهوم تدويل التعليم الجامعي لا يقتصر فقط على الاهتمام بأعداد الطلاب الوافدين، وإنما هي عملية تتضمن أشكالًا متنوعة من التفاعل الدولي؛ ولهذا يمكن الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تطوير الجامعات المصرية بحيث تكون قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة منها.

وفي ضوء ما سبق يحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تطوير الجامعات المصرية؟

ويمكن صياغة السؤال الرئيس السابق في الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الإطار الفكري للجامعات الشاملة في الأدبيات التربوية المعاصرة؟
- ما أبرز ملامح الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
- ما أبرز ملامح الجامعات الشاملة في جمهورية الصين في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
- ما أوجه الشبه والاختلاف بين الجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة؟
- ما واقع الجهود المصرية المبذولة لتطوير الجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعات الشاملة؟
- ما الإجراءات المقترحة التي تسهم في تطوير الجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية؟

ثالثًا ـ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الأسس الفكرية للجامعات الشاملة في الأدبيات التربوية المعاصرة.
- رصد أبرز ملامح الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.
- رصد أبرز ملامح الجامعات الشاملة في وجمهورية الصين الشعبية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.
- تحديد أوجه التشابه والاختلاف في خبرة الجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

- الوقوف على واقع الجهود المصرية المبذولة لتطوير الجامعات المصرية في ضوء مفهوم الجامعات الشاملة.

- صياغة بعض الإجراءات المقترحة التي يمكن الاستفادة منها في تطوير الجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

رابعًا - أهمية الدراسة:

- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور الذي تؤديه الجامعات في القرن الحادي والعشرين؛ فقد أصبحت الجامعات مطالبة بالتعامل مع التطورات العالمية، وأصبح لها دور أساسي في منظومة البحث والتطوير وخدمة المجتمع؛ لذا قد تساهم الدراسة الحالية في معالجة بعض المشكلات التي تواجه الجامعات المصرية من خلال الاستفادة من خبرة الجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

- قلة الدراسات العربية التي تناولت موضوع الجامعات الشاملة؛ لذا تأتي الدراسة الحالية لرصد وتحليل دور الجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، مع تقديم خلفية نظرية عنها قد تساعد صُنّاع القرار في تحديد أوجه الاستفادة منها في تطوير الجامعات المصرية مع مراعاة السياق الثقافي المصري.

- تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل واقع الجامعات المصرية، وتحديد أهم المشكلات التي تواجهها، وصياغة مجموعة من الإجراءات المقترحة التي يمكن أن تسهم في تطوير الجامعات المصرية.

خامسًا - منهج الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة - بحكم طبيعتها - من البحوث التربوية المقارنة، ويقدم جورج بيريداي معالجته المنهجية لهذه البحوث في أربع خطوات يمكن السير في ضوئها كما يلي [٢٨]:

١- **الوصف:** تتضمن هذه الخطوة جمع البيانات والمعلومات التربوية الوصفية والإحصائية المتعلقة بالجامعات الشاملة من المراجع والنشرات والتشريعات واللوائح وغيرها من المصادر، وتستند هذه الخطوة على أساس وضع الفرض المبدئي للدراسة.

٢- **التفسير:** تتضمن هذه الخطوة التحليل التفسيري وتحليل المعلومات التربوية في ضوء ظروف كل بلد من البلاد موضع الدراسة، وبيان القوى والعوامل الثقافية المؤثر فيها.

٣- **المقابلة أو المناظرة:** ويقصد بهذه الخطوة وضع المادة العلمية في شكل مقابلة والتي تتعلق بالجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية، ووضع بعضها بجوار بعض في شكل يسمح بمقارنتها، وإبراز القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها، وذلك بهدف التوصل لنقاط الشبه والاختلاف بينها، بهدف التوصل إلى الفرض الحقيقي للدراسة.

٤- **المقارنة:** وهي الخطوة التي يتم فيها التأكد من صحة الفرض الحقيقي في ضوء الحقائق التي توصلت إليها الدراسة، ويتم في هذه الخطوة تفسير هذه الحقائق؛ وذلك للخروج بتفسير واضح لأوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة من أجل التوصل إلى إجراءات مقترحة لتطوير الجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

سادسًا - الفرض المبدئي للدراسة:

يمكن صياغة الفرض المبدئي للدراسة على النحو التالي:

يؤدي الأخذ بنهج الجامعات الشاملة في جمهورية مصر العربية إلى إيجاد حلول للعديد من المشكلات التي تواجه الجامعات المصرية بما يساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

سابعًا - حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الراهنة على الحدود التالية:

١- **الحدود الموضوعية:** فيما يتعلق بالإطار الفكري للجامعات الشاملة تقتصر الدراسة الراهنة على (مفهوم الجامعات الشاملة، ونشأتها، وأهدافها، وخصائصها، ومهامها، ودورها في تحقيق التنمية).

٢- **الحدود المكانية:** فيما يتعلق بدولتي المقارنة تقتصر الدراسة الراهنة على ما يلي:

أ- **الولايات المتحدة الأمريكية: ومبررات ذلك:**

يعتبر نظام التعليم العالي الأمريكي نظامًا فريدًا من نوعه في العالم؛ فمؤسسات التعليم العالي تمتاز بتنوع المؤسسات، والطلاب، والتحرر من الضوابط الحكومية، والاعتماد على قوى السوق، فهناك مجموعة من المعتقدات الفلسفية التي تُشكِّل نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي عدم الاعتماد على الحكومة، والإيمان بالقوى التي تحرك السوق، والاعتماد على التعليم كبوابة للحراك الاجتماعي، والوصول إلى تعليم عالي الجودة [٢٩].

ب-جمهورية الصين الشعبية: ومبررات ذلك:

التغييرات التي حدثت في نظام التعليم العالي في الصين منذ عام ١٩٩٩م وحتى الآن، ففي تلك الفترة حدثت تغييرات واسعة انعكست آثارها على التنمية الاقتصادية سواء داخل الصين أو على مستوى العالم، كما وصلت الجامعات الصينية إلى مكانة عالمية مرموقة، وأصبحت قادرة على جذب أعداد كبيرة من الطلاب إليها، وركزت على تخصصات متنوعة مثل الهندسة والعلوم وغيرها، كما رافق هذه التغييرات إحداث تغيير أساسي، وهو التحول من الاهتمام بالكم إلى الاهتمام بالجودة في نظام التعليم العالي [٣٠].

ثامنًا - مصطلحات الدراسة:

الجامعات الشاملة Comprehensive Universities:

تُعرف الجامعات الشاملة بأنها: مؤسسة للتعليم العالي مدتها أربع سنوات، وتُقدم مجموعة متنوعة وواسعة من البرامج الجامعية التي تمولها الدولة، وعادة ما تمنح هذه الجامعات درجات الماجستير؛ لذا توضع معظم الجامعات الشاملة في فئة جامعات الماجستير في نظام تصنيف كارينجي Carnegie، كما أنها تمنح بعض درجات الدكتوراة المهنية، ويطلق عليها لقب "جامعة الشعب " [٣١].

كما تعرف بأنها: مؤسسات مملوكة للدولة مدتها أربع سنوات، ومعايير قبول الطلاب بها تكون انتقائية منخفضة أو معتدلة، ولها مهام واسعة وشاملة لخدمة المجتمع، وتمنح درجات حتى مستوى الماجستير، وقد تمنح درجات محدودة من الدكتوراة. [٣٢].

ويمكن تعريف الجامعات الشاملة إجرائيًا بأنها: مؤسسات للتعليم العالي مدتها أربع سنوات، وتُقدم مجموعة متنوعة من البرامج الجامعية، وتهتم بإدراج البعد الدولي في برامجها، وتلتزم بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع لتعزيز التنمية الاقتصادية والثقافية، وتلبية الاحتياجات المجتمعية.

البحث العلمي Research:

يُعرف البحث العلمي بأنه: "سلوك إنساني منظم يهدف إلى استقصاء صحة معلومة أو حادثة مهمة، أو توضيح موقف أو ظاهرة راهنة، أو البحث عن حل ناجح لمشكلة أكاديمية أو سلوكية / اجتماعية تهم الفرد والمجتمع، وهو سلوك إجرائي واعٍ يحدث بعمليات تخطيطية وتنفيذية متنوعة للحصول على النتائج المقصودة".(٣٣)

خدمة المجتمع Community Service:

تُعرف خدمة المجتمع التي تقدمها الجامعة بأنها: "أيّ برنامج منظم تقوم به الجامعة لفهم وتشخيص المشكلات العامة والعمل على حلها، مستخدمة في ذلك إمكاناتها المادية والبشرية "(٣٤).

التدويل Internationalization:

يُعرف تدويل التعليم الجامعي بأنه: "أيّ جهود منظمة يسعى التعليم العالي من خلالها إلى الاستجابة للمتطلبات، ومواجهة التحديات التي تفرضها عولمة سوق العمل والاقتصاد والمجتمع ككل. كما يعرف بأنه تلك العملية التي من خلالها يتم إدخال الأبعاد الدولية، وعبر الثقافية في التدريس والبحوث والدراسات ومؤسسات التعليم العالي"(٣٥).

تاسعًا - الدراسات السابقة:

في هذه الدراسة عرضت الباحثة بعض الدراسات الأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وذلك نظرًا لأنه عند الرجوع إلى أدبيات البحث التربوي في مجال الجامعات الشاملة تبين للباحثة أن هناك قلة – إن لم تكن ندرة – في الدراسات العربية – وذلك في حدود علم الباحثة – التي تناولت هذا الموضوع، وسوف يتم عرض الدراسات السابقة الأجنبية التي تتصل بموضوع الدراسة طبقًا للترتيب الزمني لها من القديم إلى الحديث على النحو التالي:

١-تيد آي كي يون وزيلدا إف جامسون Ted I. k. Youn & Zelda F. Gamson:

الاستجابات التنظيمية لسوق العمل: دراسة عمليات البحث عن أعضاء هيئة التدريس في الكليات والجامعات الشاملة "١٩٩٤" (٣٦):

هدفت الدراسة إلى تحديد المعايير الأساسية والاستراتيجيات التي تنتهجها الجامعات الشاملة لتوظيف أعضاء هيئة التدريس الجدد بها، واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة في جميع البيانات على المقابلات الرسمية، والملاحظات الميدانية، وتحليل البيانات الأرشيفية في أربع جامعات شاملة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الجامعات الشاملة تضع معايير لاختيار أعضاء هيئة التدريس تتوافق مع معايير الجامعات البحثية؛ فتركز الجامعات الشاملة على الإنتاجية البحثية لدى أعضاء هيئة التدريس نظرًا لرغبة هذه الجامعات في الوصول إلى مكانة مرموقة تُماثل مكانة الجامعات البحثية.

٢- بيتر أربو وهيكي إسكيلينن Peter Arbo & Heikki Eskelinen:

دور الجامعات الشاملة الصغيرة في التنمية الاقتصادية الإقليمية: تجارب من حالتين من بلدان الشمال "٢٠٠٣" (٣٧):

هدفت الدراسة إلى المقارنة بين دور جامعتين شاملتين إحداهما في فنلندا والأخرى في النرويج لإبراز دورهما في التنمية الاقتصادية الإقليمية، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الجامعة الشاملة في فنلندا كانت بمثابة ركيزة أساسية في شبكات الابتكار، كما استطاعت الجامعتان في فنلندا والنرويج أن ترتبطا ارتباطًا وثيقًا بمشروعات التنمية الوطنية في كلا البلدين، كما توصلت المقارنة أن الجامعتين قد أحدثتا تغييرات إيجابية بالمنطقة، ويرجع ذلك إلى دورهم المتميز في التنمية الاقتصادية من خلال البحوث والمشروعات التعاونية، والتعاون مع المؤسسات الصناعية.

٣- تامي لي مور Tami Lea Moore: وضع المشاركة: قراءات نقدية للتفاعل بين المجتمعات الإقليمية والجامعات الشاملة " ٢٠٠٨" (٣٨).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المبادرات التي تقوم بها جامعتان شاملتان في تنمية المجتمعات الإقليمية، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج السردي، واعتمدت الدراسة على المقابلات والوثائق لجمع البيانات، وتم إجراء المقابلات مع ممثلي المجتمع والجامعة، والقادة المدنيين وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن جامعة وسط أوكلاهوما وكلية لويس كلارك الحكومية قد التزمتا بتقديم المبادرات التي تساهم في تنمية المجتمع مثل مبادرة التعليم المستمر، ومبادرة التعليم المرتكز على الجامعة، كما قدمت كلٌّ منهما برامج فنية وثقافية موجهة نحو المجتمع، بالإضافة إلى مشروعات التعلم الخدمي والرعاية الصحية.

٤-بليك ثورستون فيندلي Blake Thurston Findley: البحث في الجودة التعليمية في جامعة شاملة واحدة "٢٠١٥" [٣٩]:

هدفت الدراسة إلى تقييم جامعة شاملة في ضوء معايير جودة التعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، واعتمدت الدراسة على الاستبيانات في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن جامعة شمال أيوا استطاعت كجامعة شاملة أن تحقق معايير الجودة، وأن تلتزم بالتحدي الأكاديمي، والتعلم النشط والتعاوني، والتفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وأن تثري الخبرات التربوية، وتوفر بيئة جامعية داعمة.

٥-شينا تشوي وجوزيف خمالة Sheena Choi & Joseph Khamalah: التدويل في الوطن: دراسة لجامعة إقليمية شاملة "٢٠١٧"[٤٠]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تجهيز الطلاب للعمل بفاعلية في بيئة العمل الدولية بعد التخرج من إحدى الجامعات الشاملة في غرب الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في ظل بروز مفهوم " التدويل في الوطن "، واستخدمت الدراسة المنهج النوعي، واعتمدت على المقابلات المتعمقة في جمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضرورة وجود الدعم من إدارة الجامعة لتطوير برامج البكالوريوس في تخصص الإدارة والتسويق للتركيز على "الأعمال الدولية"، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز عملية التبادل الدولي للطلاب، وتعزيز مفهوم المواطنة العالمية، والتعلم متعدد الثقافات.

٦-فيليكس أومال وبياتريس مبوغا أكالا Felix Omal &Beatrice M'mboga Akala: العلاقة بين الثقة في القيم المؤسسية ومشاركة الطلاب في القيادة "حالة الجامعات الشاملة" "٢٠١٨". [٤١].

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين مشاركة أصحاب المصلحة في مجالس الجامعات الشاملة والثقة في القيم المؤسسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك علاقة طردية بين مشاركة أصحاب المصلحة في القيادة، والثقة في القيم المؤسسية الفعالة عبر سياقات جامعية معينة، كما توصلت الدراسة إلى أن مجالس الجامعات الشاملة تحتاج إلى تعزيز عمليات الحوكمة المؤسسية، وضرورة الاهتمام بمشاركة الطلاب في مجالس الجامعة في ظل مفهوم الحوكمة التعاونية التي سادت جنوب أفريقيا بعد عام ١٩٩٤.

٧-سابين سميث ودانيال ج. باراكا Sabine H. Smith& Daniel J. Paracka: التعلم العالمي هو التعلم المشترك: الكفاءة متعددة التخصصات بين الثقافات في جامعة إقليمية شاملة "٢٠١٨"(٤٢).

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع "التعليم متعدد التخصصات والكفاءة بين الثقافات" الذي أنشأته إحدى الجامعات الشاملة لإضفاء الطابع الدولي على برامجها، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن المشروع قد ساهم في تحويل وتطوير الممارسات التعليمية بالجامعة من خلال إتاحة المناهج متعددة التخصصات، وإتباع نهج تكاملي مبني على الاحترام والتسامح، ومحاولة التواصل بين الثقافات، كما ساهمت بعض الوحدات في الجامعة في تحقيق أهداف المشروع مثل مكتب التنوع والاندماج، وقسم الشئون العالمية.

٨-سيسيليا م. أورفان وكيفن آرمكلور Cecilia M. Orphan&Kevin R. Mcclure: مُرتكز للمنطقة: فحص لجهود جامعة شاملة إقليمية في خدمة الريف "مجتمع الأبالاش""٢٠١٩" (٤٣).

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الجامعة الشاملة في تحقيق الرفاهية بالمناطق الريفية في منطقة الأبالاش، واستخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة، واعتمدت في جمع البيانات على الملاحظة والمقابلات والوثائق الرسمية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الجامعة الشاملة كان لها دور أساسي في زيادة رأس المال البشري من خلال الاستثمار في التعليم، كما ساهمت في إعداد القوى العاملة من خلال إنشاء خمس عشرة وحدة لتنمية المهارات المهنية اللازمة للمنطقة، كما ظهر دور الجامعة في زيادة التوعية المتعلقة بالصحة العامة في المنطقة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- لقد توصلت الدراسات السابقة إلى أهمية الدور الذي تؤديه الجامعات الشاملة في التنمية الاقتصادية وخدمة المجتمع كما في دراسة (Peter & Heikki, 2003) فقد أوضحت الدراسة أن الجامعات الشاملة في النرويج وفنلندا قد ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بمشروعات التنمية في كلا البلدين، وكما في دراسة (Cecilia & Kevin, 2019) التي توصلت نتائجها إلى أن الجامعة الشاملة كان لها دور أساسي في خدمة المناطق الريفية في مجتمع الأبالاش؛ فقد ساهمت في إعداد القوى العاملة، وزيادة التوعية الصحية بالمنطقة.

– كما اهتمت الدراسات السابقة أيضًا بتأكيد دور الجامعات الشاملة في تطبيق سياسة التدويل وتجهيز الطلاب للعمل بفاعلية في بيئة العمل الدولية بعد التخرج كما في دراسة (Sheena & Joseph, 2017)، وكما في دراسة (Sabine & Daniel, 2018) التي ركزت على تقييم إحدى المشروعات في الجامعات الشاملة والذي يهدف إلى إضفاء البعد الدولي على المناهج ومحاولة التواصل بين الثقافات.

– وتوصلت دراسة (Ted & Zelda,1994) إلى أن هناك معايير أساسية تنتهجها الجامعات الشاملة عند تعيين أعضاء هيئة التدريس الجدد بها، وأوضحت الدراسة أن هذه المعايير تتوافق مع معايير الجامعات البحثية المرموقة؛ إذ تؤكد الجامعات الشاملة على أهمية الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس عند عملية الاختيار؛ فهذه الجامعات تبحث عن الجودة والمكانة، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة (Black, 2015) التي أوضحت مدى اهتمام إحدى الجامعات الشاملة بتحقيق معايير جودة التعليم.

– إن الدراسة الحالية تتفق مع نتائج وتوصيات الدراسات السابقة خاصة فيما يتعلق بالدور الذي تؤديه الجامعات الشاملة في الاهتمام بالبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتطبيق سياسة التدويل، بينما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في اهتمامها برصد الواقع المصري على وجه التحديد، ومحاولة الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية في الوصول إلى إجراءات مقترحة لتطوير الجامعات المصرية، ومواجهة قضايا محددة تتعلق بالبحث العلمي وخدمة المجتمع والتدويل؛ لذا فإن الدراسات السابقة سوف تسهم بشكل فعال في تدعيم الإطار النظري والخبرات الأجنبية بالدراسة الحالية.

عاشرًا ـ خطوات الدراسة:

في ضوء أهداف الدراسة ومنهجها تسير الدراسة الحالية وفق الخطوات الآتية:

١– **الخطوة الأولى:** تتناول الإطار العام للدراسة، ويشمل: مقدمة الدراسة، ومشكلتها، وأسئلتها، وأهدافها، وأهميتها، والمنهج المستخدم، والحدود، ومصطلحات الدراسة، والدراسات السابقة ذات العلاقة، ثم خطوات الدراسة.

٢– **الخطوة الثانية:** تتضمن الأساس الفكري للجامعات الشاملة من حيث: مفهومها، ونشأتها، وأهدافها، وخصائصها، ومهامها، ودورها في تحقيق التنمية.

٣– **الخطوة الثالثة:** توضح أبرز ملامح الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٤- **الخطوة الرابعة:** توضح أبرز ملامح الجامعات الشاملة في جمهورية الصين الشعبية في ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة.

٥- **الخطوة الخامسة:** تتضمن إجراء التحليل المقارن بين الجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

٦- **الخطوة السادسة:** تتضمن عرضًا وتحليلًا لواقع الجهود المصرية المبذولة في تطوير الجامعات في ضوء مفهوم الجامعات الشاملة.

٧- **الخطوة السابعة:** تشمل الإجراءات المقترحة التي تسهم في تطوير الجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية.

الخطوة الثانية: الإطار الفكري للجامعات الشاملة:

يتضمن الإطار الفكري للدراسة تحليلًا لمفهوم الجامعات الشاملة وأبعاده وذلك على النحو التالي:

أولًا – مفهوم الجامعات الشاملة:

يتم استخدام مصطلح شامل "Comprehensive" من قِبل العديد من مؤسسات التعليم العالي في بلدان مختلفة، ويُستخدم هذا المصطلح للتعبير عن دلالة معينة؛ ففي كندا واستراليا وسنغافورة والهند وبريطانيا وألمانيا غالبًا ما يتم استخدام هذا المصطلح كوسيلة للإشارة إلى مجموعة واسعة من العروض والبرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة؛ ففي سنغافورة على سبيل المثال تُعتبر الجامعة الوطنية " مؤسسة شاملة " من الدرجة الأولى؛ فهي تُقدم لطلابها تجربة جامعية متميزة، ومجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية، كما يتم استخدام مصطلح شامل أحيانًا للدلالة على نطاق المؤهلات التي تقدمها المؤسسة من الشهادات والدبلومات إلى درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه؛ لذا يستخدم مصطلح شامل بشكل واسع، وغالبًا ما يتم استخدامه للدلالة على التوجه التعليمي الشامل، وتقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من البرامج الأكاديمية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيتم استخدام هذا المصطلح في نظام التصنيف المؤسسي الذي طورته مؤسسة كارنيجي Carnegie Foundation [٤٤]، ويعتبر نظام تصنيفات كارنيجي نظامًا رائدًا للكليات والجامعات الأمريكية، ولقد تم تطوير هذا النظام عام ١٩٧٠؛ وذلك من أجل المساعدة في تأييد وتعزيز مؤسسات التعليم العالي الأمريكي،

ووفقًا لهذا النظام تُعرف الجامعات الشاملة بأنها مؤسسات عامة أو خاصة تمنح درجات حتى مستوى الماجستير، وقد تمنح بعض درجات الدكتوراة المهنية (٤٥).

ويعتبر التعريف العملي للجامعات الشاملة هو التعريف الذي يخضع لتصنيف كارنيجي والذي يوضح أن الجامعات الشاملة هي جامعات الماجستير التي تمنح ما لا يقل عن خمسين درجة ماجستير، وأقل من عشرين درجة دكتوراة كل عام، حيث تمنح هذه الجامعات بالدرجة الأولى درجات البكالوريوس والماجستير مع عدد محدود من درجات الدكتوراة، وغالبًا ما ترتبط هذه الدرجات بالمجالات التطبيقية وإعداد الطلاب للوظائف (٤٦). ويطلق على الجامعات الشاملة عدد من الأسماء مثل جامعة الدولة الشاملة، ومؤسسات الماجستير، والجامعة الإقليمية (٤٧). ورغم تنوع الأسماء التي تطلق على الجامعات الشاملة والتي تُعبر في الغالب عن مهامها وأهدافها إلا أن آلان أوستار Allan Ostar الذي شغل منصب الرئيس الأسبق للرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية (AASCU) في الفترة من (١٩٦٥-١٩٩١) أوضح أنه عندما اتصل به المسئولون من لجنة كارنيجي للدراسات السياسية في التعليم العالي في أوائل السبعينات لطلب المشورة فيما يتعلق باسم هذه الجامعات، اقترح أوستار Ostar مصطلح " الجامعات الشاملة " وليس مصطلح الجامعات الإقليمية، وبرر " أوستار" ذلك بأن مصطلح الجامعات الشاملة يعبر عن نطاق مهام هذه الجامعات، وهو نطاق شامل وواسع لخدمة المناطق التي تقع فيها (٤٨). ولقد كان للرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية (AASCU) دور مهم وبارز في دعم الجامعات الشاملة حيث تأسست هذه الرابطة من قِبل مجموعة من الجامعات الشاملة؛ لذا ترتبط في معظم الأحيان بتمثيل مصالح هذه الجامعات، ولقد عَرفت الرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية الجامعات الشاملة التي تشترك في عضويتها بأنها: الكليات والجامعات والأنظمة التي يتشارك أعضاؤها ثقافة تركز على التعليم والتدريس، ولديها التزام تاريخي بتقديم التعليم للسكان المحرومين، كما أن لديها تفانيًا في البحث والإبداع الذي يعزز التقدم الاقتصادي والثقافي في المناطق الموجودة بها (هذا التعريف رغم أنه واسع النطاق إلا أنه دقيق في تحديد أهداف ومهام وخصائص هذه الجامعات) (٤٩).

يتضح من تحليل بنية مفهوم "الجامعات الشاملة " أن هذا المفهوم برغم اتساعه وتشابكه إلا أن هذا ما يميزه، فبقدر تشعبه يكون ارتباطه الوثيق بتلبية احتياجات المجتمع المتعددة والمتنوعة، فمصطلح "شامل" لا يمكن اختزاله في هدف واحد أو مهمة محددة، فالمعنى المقصود هنا أعم وأشمل من ذلك، وهذا ما جعل مفهوم الجامعات الشاملة يفرض نفسه بقوة في العديد من الدول المتقدمة؛ فقد ارتأت هذه الدول أهمية

الدور الذي تقوم به الجامعات في التوجيه المهني بما يتناسب مع ميول الطلاب واحتياجات المجتمع، والاهتمام بالبحوث العلمية التي ترتبط بمشكلات المجتمع.

ثانيًا - نشأة الجامعات الشاملة وتطورها:

بدأت معظم الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية كمدارس لإعداد المعلمين أو كليات للمعلمين، كما بدأ بعضها أيضًا كمدارس فنية أو مدارس ترعاها منظمات محددة، أو كليات للفنون الحرة الخاصة التي تحولت فيما بعد إلى كليات عامة، ثم توسعت أدوارها ومهامها وبرامجها وتحولت إلى جامعات شاملة، ولقد كانت البداية عام ١٨٣٩م عندما بدأت أول مدرسة لإعداد تعليم المعلمين في ماساتشوستس Massachusetts وكانت مجرد مدرسة عادية لتعليم المعلمين وليست كلية، وذلك لتدريبهم للعمل في المدارس الابتدائية؛ فقد كانت وظيفة هذه المدارس هي إعداد و تدريب المعلمين المحتملين للتدريس في المدارس الابتدائية، وبحلول عام ١٩١٠ م أصبحت مدارس إعداد المعلمين التي ترعاها الدولة هي الخيار الشعبي الأكثر انتشارًا في ذلك الوقت، ثم حدث تحول تدريجي في آواخر القرن التاسع عشر حتى عشرينات وثلاثينات القرن العشرين إذ تحولت هذه المدارس إلى كليات لإعداد المعلمين، وكان الدافع لهذا التحول أمرين: الأول هو الرغبة في التوسع في التعليم الثانوي؛ لذا كان هناك حاجة إلى تعليم وتدريب متخصص وأكثر عمقًا مما تلقوه في مدارس إعداد المعلمين العادية، أما الأمر الثاني – الذي كان سببًا في هذا التحول – فهو عملية الاعتماد والاهتمام بالارتقاء بمعايير الالتحاق بالكليات والجامعات؛ لذا كان من الضروري الاهتمام بالمعلمين المسئولين عن تعليم هؤلاء الطلاب (٥٠).

ولقد تطورت مهمة كليات المعلمين كما تطورت أهدافها وتنوعت وازدادت الأقسام بها، وأصبح هناك اهتمام من الطلاب للحصول على درجات الماجستير بها، والتحق العديد من الطلاب بهذه الكليات بمن فيهم الطلاب الذين لم يخططوا للعمل في مجال التدريس، وكانت هذه إحدى المشكلات التي واجهت هذه الكليات، وبعد الحرب العالمية الثانية كانت الدولة هي المسئولة عن هذه الكليات، وبسبب الآثار التي عكستها الحرب العالمية الثانية كان لدى الكثير من الطلاب الرغبة في الالتحاق بالكليات في المناطق المحلية التي يقطنوا بها حيث لم يتمكن العديد منهم السفر لمواصلة تعليمه (٥١) ؛ لذا لم تستمر كليات إعداد المعلمين وقتًا طويلًا، فتحولت هذه الكليات من مؤسسات ذات غرض واحد إلى مؤسسات متعددة الاغراض تقدم مجموعة شاملة ومتنوعة من البرامج، وكان هذا التحول ناتجًا عن تزايد الرغبة في الاهتمام بالتعليم العالي خاصة بعد الحرب

العالمية الثانية، كما أن العديد من الطلاب الذين التحقوا بهذه الكليات لم تكن لديهم الرغبة في العمل بمجال التدريس، كما أراد العديد من أنصار كليات المعلمين أن توفر هذه الكليات لمناطقهم خبرات تعليمية أكثر تنوعًا، ولقد كان متوسط الوقت الذي تحولت فيه كليات المعلمين إلى جامعات حكومية شاملة هو ٢٤ عامًا فقط؛ إذ اختفى مصطلح كلية المعلمين في معظم الولايات بحلول عام ١٩٦٠ م، ولقد كان هذا التطور الذي حدث – من مدارس عادية لتعليم المعلمين، ثم إلى كليات للمعلمين، وأخيرًا إلى جامعات شاملة – ناتجًا عن الضغط الذي مارسه القادة المحليون لتوفير التعليم العالي للطلاب في المناطق المحلية، كما كان هناك عامل آخر أكثر أهمية، وهذا العامل يتعلق بقضية منزلة هذه المؤسسات ومكانتها؛ فقد أراد المؤيدون لهذه المؤسسات أن تكتسب مكانة ومنزلة متميزة، وأن تكون في وضع أعلى من كونها كليات للمعلمين، وأن تتحول إلى جامعات شاملة تتنوع تخصصاتها وتتوسع مناهجها [٥٢].

وبذلك حدث تحول كبير في الفترة من ١٩٦٠م حتى عام ١٩٨٠ م إذ حدث تغيير سريع ونمو مذهل في خصائص هذه الجامعات، وتطورت أغراضها وبرامجها، وبدلًا من أن تتحرك هذه الجامعات رأسيًا نحو برامج الدكتوراة تحركت أفقيًا في عدد من البرامج والمجالات التي تبدو ذات صلة بالاحتياجات الإقليمية والحكومية مثل برامج الهندسة التطبيقية وغيرها، وبحلول الثمانينات تطورت برامج هذه الجامعات كما تطورت إنتاجية البحث العلمي بها، ولقد أجبرت الضغوط الاقتصادية جميع قطاعات التعليم العالي على تطوير مؤسساتها؛ لذا استطاعت الجامعات الشاملة اعتماد "نموذج ريادة الأعمال" من خلال التركيز على الابتكار، وأصبحت ركيزة أساسية في إعداد وتعليم وتدريب القوى العاملة لنقل الابتكار إلى سوق العمل [٥٣].

إن ما سبق يوضح أن الجامعات الشاملة لها تاريخ طويل ومتميز؛ فقد بدأت من كونها مدارس عادية لإعداد المعلمين، ثم تحولت إلى كليات للمعلمين، وأخيرًا تحولت إلى جامعات شاملة، وهذا يدل على قدرة هذه الجامعات على الوصول إلى التميز والتفرد وتقديم خدمة تعليمية متميزة للمجتمع المحلي، ورغم المشكلات والعقبات التي مرت بها والآثار التي عكستها الحرب العالمية الثانية إلا أنها استطاعت أن تجعل من هذه المشكلات دافعًا لها لجعلها تسير بخطى ثابتة ومتسارعة لتحقيق أهدافها؛ فقد استطاعت أن تتحول من مدرسة لها هدف واحد فقط وهو إعداد المعلمين إلى جامعات شاملة تتنوع برامجها ومجالاتها لتلبي احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.

ثالثًا – أهداف الجامعات الشاملة:

أوضحت سيسيليا أورفان Cecilia Orphan أن هناك هدفين أساسيين للجامعات الشاملة: الأول هدف خاص، وهو الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية الإقليمية، والثاني هدف عام، وهو ترسيخ مفهوم الديمقراطية من خلال توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد المجتمع طبقًا لاستعداداتهم وقدراتهم بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية (٥٤)؛ لذا يطلق على هذه الجامعات "كليات الديمقراطية " "Democracy's Colleges " تقديرًا لهدفها العام المتمثل في تسهيل الفرص التعليمية، ورعاية الحياة المدنية والاقتصادية في المنطقة، وتنمية مهارات الطلاب المدنية لخدمة مجتمعاتهم (٥٥).

كما أن هناك عدة أهداف للجامعات الشاملة يتمثل أهمها فيما يلي (٥٦) :

- زيادة إمكانية وصول الطلاب إلى البرامج التي تركز على مسارهم المهني مع زيادة قدراتهم على الاختيار بين مجموعة متنوعة من البرامج التي لها شروط مختلفة للقبول بها.

- تحسين الترابط بين البرامج الأكاديمية التي تركز على المسار المهني والبرامج الأكاديمية العامة، مما يسمح للطلاب بالتنقل بين البرامج المختلفة.

- توسيع فرص البحث وتعزيز وتطوير البحث التطبيقي.

- تعزيز القدرة على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة المحلية بوجه عام، ولقطاع الصناعة والمجتمع المدني بشكل خاص.

يتضح من الأهداف السابقة أن الجامعات الشاملة قد استطاعت ربط أهدافها باحتياجات المجتمع، وجعلت هذه الأهداف بمثابة محاور أساسية لها تُنظم عن طريقها برامجها ومناهجها وممارستها حتى تستطيع رعاية الحياة المدنية والاهتمام بالتنمية الاقتصادية وتوفير الفرص التعليمية؛ لذا تم وصفها بأنها جامعة الشعب، وكليات الديمقراطية، والجامعة المجاورة، فهذا إن دل على شيء فهو يدل على المكانة المتميزة التي تتبوأها هذه الجامعات لدى عامة الشعب نظرًا لقدرتها على ترسيخ مفهوم الديمقراطية، وتطوير المجتمع من خلال التركيز على مشكلاته، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

رابعًا – خصائص الجامعات الشاملة:

إن خصائص الجامعات الشاملة مهمة؛ لأنها تلقي الضوء على مميزاتها وعلاقاتها التنظيمية التي تربطها بمحيطها، وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي (٥٧):

١- **التنوع Diversity:** من خلال تقديم مجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية مع التركيز على البرامج المهنية.

٢- **إمكانية الوصول Accessibility:** بمعنى زيادة إمكانية الطلاب للوصول إليها من خلال مجموعة متنوعة من الفرص المتاحة لهم.

٣- **تنقل الطلاب Student Mobility:** عن طريق تطوير مسارات رأسية وأفقية قوية.

٤- **الاستجابة Responsiveness:** من خلال تطوير مجموعة من البرامج التعليمية والاهتمام بالبحوث العلمية التي تناسب الاحتياجات المحلية والإقليمية والوطنية.

٥- **المرونة Flexibility:** وتعني تعريز العلاقات مع شركاء المجتمع، والمدنيين، وأعضاء الحكومة، ورجال الأعمال والصناعة من أجل التنمية المحلية والإقليمية، والمرونة هنا تعني قدرة المؤسسات على تلبية احتياجات الموارد البشرية في السياق المحلي والإقليمي والوطني، وتوقع التغيير والاستجابة له من خلال برامجها التدريبية، والمساهمة في تنمية المجتمعات التي تخدمها عن طريق تطبيق خبراتها ومعارفها ونشرها.

من الخصائص السابقة يتضح أن الجامعات الشاملة قد حرصت على إدخال مفاهيم متنوعة مثل: التنوع، والاستجابة، والمرونة؛ فقد اهتمت بأن يكون هناك تنوع في البرامج الأكاديمية والفرص المتاحة للطلاب، واستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع، ومرونة في العلاقات مع شركاء المجتمع، وتوقع التغيرات والاستجابة لها، وتلك المفاهيم من شأنها أن تخلق دينامية متجددة داخل هذه الجامعات وخارجها.

خامسًا – مهام الجامعات الشاملة:

إن الحياة المهنية للطلاب والتنمية الاقتصادية المحلية والإقليمية هما جانبان أساسيان في مهام الجامعات الشاملة؛ فالتوجيه والإرشاد الوظيفي يُعد إرثًا تاريخيًّا، ومهمة أساسية من مهام الجامعات الشاملة، كما أن من مهامها التأسيسية والتاريخية ترسيخ شعار "ديمقراطية التعليم" حتى يتمكن أبناء الطبقة العاملة من الحصول على التعليم. والحقيقة أنه مع مرور السنين وتطور مهمة الجامعات الشاملة ما زالت تركز على تعليم الطلاب؛ فإن إعداد الطلاب يعتبر وسيلة لخدمة الاقتصاد؛ فهؤلاء الطلاب سوف يعملون على سد احتياجات سوق العمل، وإذا تم توفير التعليم والتدريب الملائم لهم فإن ذلك سوف ينعكس على اقتصاد الدولة [٥٨]، ورغم أهمية هذه الجامعات إلا أنها غالبًا ما

توصف بأنها القطاع "العالق في المنتصف" بين الجامعات البحثية وكليات المجتمع، وفي كثير من الأحيان يتم وصف هذه المؤسسات بما لا تفعله أكثر مما تقدمه(٥٩)، ووجدت الجامعات الشاملة نفسها تحتل المكانة الوسطى بين كليات المجتمع (التي تصل فيها مدة الدراسة إلى عامين)، والجامعات البحثية الرائدة المعروفة (٦٠)، والحقيقة أن الجامعات الشاملة لم ترضى بالمكانة الوسطى؛ فهي بالنسبة لها مكانة منخفضة؛ لذا حاولت أن تثبت نجاحها لكي تصل إلى مكانة المؤسسات الأكثر شهرة ونجاحًا، وأصبحت تحاول محاكاة الجامعات البحثية؛ لذا أطلق على الجامعات الشاملة التي تكافح من أجل النجاح – المؤسسات الجادة "Striving Institutions" وذلك بسبب محاولتها المستمرة في تحسين وضعها الحالي، وقد استدعى هذا التحسين إحداث تحول في مهمة الجامعات الشاملة، وقد أُطلق على هذا التحول انحراف المهمة "Mission Drift" أو توسيع نطاق المهمة "Mission Creep" حيث تحاول هذه الجامعات التي تجد نفسها لم تحظَ بالمكانة الملائمة لها أن تتوسع تدريجيًا خارج نطاق مهامها الأصلية لتحظى بالمنزلة والمكانة التي تحظى بها الجامعات البحثية (٦١)، كما استخدمت الجامعات الشاملة العديد من الطرق لمحاكاة الجامعات البحثية مثل محاكاة طرق التدريس المستخدمة بها، والمناهج، والشروط الانتقائية لقبول الطلاب، والأنشطة الرياضية، والتركيز على البحث العلمي، والحقيقة أنه مع تعدد الطرق التي استخدمتها الجامعات الشاملة لمحاكاة الجامعات البحثية فقد خطت خطوات كبيرة نحو الاهتمام بالبحث العلمي حيث وجدت أنه وسيلة أساسية لزيادة مكانتها ومنزلتها بين الجامعات (٦٢)، ويعتبر مصطلح " انحراف المهمة" أو توسيع نطاق المهمة هو المصطلح الذي يُستخدم الآن عندما تحاول مؤسسات التعليم العالي توسيع نطاق مهامها لتلبية الطلب المتزايد على التعليم العالي، والبعض قد لا يوافق على هذا المصطلح؛ إذ يرى أن الجامعات تحاول أن تتكيف بسهولة مع البيئة المحيطة من خلال عملية التوسع التي يشوبها العديد من السلبيات، ومنها تخلّي المؤسسات عن السمة الرئيسية التي تتميز بها؛ مما يؤدي إلى التداخل في المهمة مع مؤسسات تعليمية أخرى، وهذا سيؤدي بالتأكيد إلى التكرار أو الازدواجية التي تعتبر غير ضرورية ومكلفة في نفس الوقت، بينما يرى البعض الآخر أهمية هذا المصطلح في الوقت الحالي؛ فإن توسيع نطاق مهمة مؤسسات التعليم العالي هو تطور لا مفر منه، وهو تطور إيجابي يسمح للمؤسسات بالنمو والتطور بما يتوافق مع الاحتياجات المتزايدة لمجتمعاتها (٦٣)؛ لذلك فهناك أيضًا مؤيدون ومعارضون للتحول الذي حدث في مهام الجامعات الشاملة. واللافت للنظر أن هناك تيارًا واسعًا من المعارضين الذين يرون أن هذه الجامعات طوال تاريخها كانت لها مسئولية خاصة وهي " التدريس والبحث والخدمة

العامة ذات التوجيه المهني" وأن هذه الجامعات توفر خدمة عامة قيمة، وتساهم في التنمية الاقتصادية داخل مناطقها، وهذا الدور يتم الاعتراف به، ويعتبر هذا ما يميزها أيضًا عن غيرها من الجامعات الأخرى، ومع ذلك فإن سعيَ هذه الجامعات نحو تحقيق نموذج الجامعة البحثية سوف يجعل أهدافها ومهامها أقل تحديدًا، وسيكون من الصعب تمييزها عن غيرها [٦٤]، وبغض النظر عن الآراء المؤيدة والمعارضة فما يعنينا الآن هو سعي الجامعات الشاملة من أجل رفعة مكانتها، فهذه الجامعات استطاعت أن تقدم إجابة لسؤال أساسي وملح للغاية وهو: ما الذي يريده المجتمع الآن؟ فلقد أدركت هذه الجامعات أن المجتمع بحاجة إلى مواطنين متعلمين، وقوى عاملة مدربة، وبحوث علمية موجهه نحو مشكلات المجتمع، ومعرفة تساهم في تطور المجتمع وتنميته.

سادسًا – الجامعات الشاملة و التَشَابُه المؤسسي:

إن التغييرات التي حدثت في الجامعات الشاملة تندرج تحت ما يسمى بالتشابُه المؤسسي Institutional Isomorphism، " ويصف المؤرخون مفهوم التشابُه Isomorphism بأنه مفهوم يرتبط بالمؤسسات التي تتشبه بنظيراتها بشكل وثيق داخل مجال محدد" [٦٥]، ويعرف التشابُه بأنه: عملية تُجبر وحدة (منظمة) في المجتمع على أن تُشبه الوحدات (المنظمات) الأخرى التي تواجه نفس الظروف البيئية "، ولعل اللجوء إلى التشابُه المؤسسي راجع إلى زيادة حدة المنافسة بين الجامعات مما يؤدي إلى ضرورة التقدم والتطور المستمر [٦٦].

وهناك ثلاثة أنواع من التشابُه المؤسسي هي كما يلي [٦٧]:

١ – التشابُه القسري Coercive Isomorphism:

ويحدث عندما تُمارَس الضغوط الرسمية وغير الرسمية داخل المنظمة ومن المنظمات الأخرى وفقًا للثقافة وللمجتمع ذاته، كما تتمتع الدولة بسلطة قسرية على المنظمات وخاصة المنظمات العامة؛ لذا يحدث ما يسمى بالتغيير التنظيمي حيث تعتمد المنظمة مجموعة من الإجراءات والسلوكيات التي تُعتبر مشروعة من قبِل المجتمع، وقد يؤثر ذلك على هيكل المنظمة وممارساتها.

٢ – تشابُه المحاكاة Mimetic Isomorphism:

ويحدث هذا النوع عندما تكون أهداف وإجراءات المنظمة غير واضحة، وتميل إلى تقليد سلوكيات المنظمات الأخرى لمواجهة مشكلاتها عن طريق اتباع نهج المنظمات الناجحة في نفس المجال.

٣-التشابُه المعياري Normative Isomorphism:

ويرتبط هذا النوع بالطابع المهني، بمعنى أن أساليب وظروف العمل تكون محددة من قِبل مجموعة من الأعضاء الذين يشتركون في مهنة واحدة، وتؤسس هذه المجموعة أساسًا إدراكيًّا وشرعيًّا للاستقلالية المهنية، وتمارس هذه المجموعة قوة قسرية وصامتة مثلها مثل المنظمات تمامًا حيث يمكن أنه يؤثر الاختصاصيون الجامعيون وشبكات العمل المهني على الطابع المهني الذي يمكن أن يولد هذا التشابُه من خلال تحديد ونشر السلوك التنظيمي والمهني.

وتوضح إليسيا إم كين Alicia M. Kinne أن الجامعات الشاملة يمكن أن تخضع للأنواع الثلاثة السابقة في أوقات مختلفة وتحت ظروف مختلفة طبقًا لسياق كل دولة وأنظمة التعليم العالي بها؛ إذ يمكن أن تخضع هذه الجامعات للتشابُه القسري بسبب مواجهتها لمجموعة من الضغوط القسرية والتي قد تكون ناتجة عن مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة أو من الدولة نفسها وقوانين المساءلة بها خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي؛ مما أدى إلى لجوء هذه الجامعات إلى تبنّي معايير الجامعات البحثية، أما التشابُه المعياري فهو ناتج عن الضغوط التي ينشئها مجموعة من المتخصصين بالجامعة الشاملة، وتزداد هذه الضغوط عندما يكون هؤلاء المتخصصون من خريجي الجامعات البحثية أو يؤمنوا برسالة هذه الجامعات؛ لذا يقومون باتباع نهج الجامعات البحثية داخل الجامعات الشاملة التي يعملون بها بغض النظر عن المهمة والقيم المؤسسية التي تتسم بها هذه الجامعات، أما تشابُه المحاكاة فهو ناتج عن رغبة الجامعات الشاملة في الوصول إلى مكانة متميزة عن طريق محاكاة ونسخ النموذج الأكثر نجاحًا والأكثر شهرة ومكانة في المجتمع وهو نموذج الجامعة البحثية؛ لذا تستجيب العديد من الجامعات الشاملة لضغوط المحاكاة لنسخ النماذج الناجحة باستخدام العديد من الطرق مثل التركيز على البحث العلمي، وتنوع الدرجات العلمية بالدراسات العليا بها [٦٨].

سابعًا – الجامعات الشاملة والنيوليبرالية:

إن تيار النيوليبرالية Neoliberalism هو تيار نفعي النوازع، ومادي التطلع. ولقد جَهُد دعاته وداعموه منذ انطلاقه، وذلك بدافع أنه لا بد للرأسمالية من أن تجدد ذاتها بصورة دينامية مستمرة [٦٩]، وتعرف النيوليبرالية بأنها: الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد المحلي، من خلال تخفيض الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة، مثل: التعليم والرعاية الصحية، والرفاه الاجتماعي، وحتى الإنفاق على البنية التحتية

وخصخصة القطاع العام، وتبنٍ كامل لسياسات السوق دون أيّ دور يذكر للدولة [٧٠]، ويتم تصوير النيوليبرالية على أنها سياسات الأسواق الحرة التي تُشجع المشروعات الخاصة وحرية المستهلك، وتكافئ المسئولية الشخصية وروح المبادرة الفردية التنافسية [٧١]، ولقد أثرت الأيديولوجيا النيوليبرالية على جميع المجالات عامة وعلى مجال التعليم الجامعي خاصة حيث أصبحت الجامعات أكثر توجهًا الآن نحو متطلبات السوق.

وبالنسبة للجامعات الشاملة فعلى الرغم من الدور المهم الذي تؤديه هذه الجامعات إلا أنها تواجه تحديات غير مسبوقة أوجدتها السياسة العامة النيوليبرالية التي حصرت هدفها في تحسين الاقتصاد فقط، كما ساهمت السياسة العامة النيوليبرالية في خفض الإنفاق العام على هذه الجامعات، وانخفاض المساعدات المالية للطلاب، والمطالبة بالمساءلة والتقييم والدعوة إلى زيادة المشاركة في التنمية الاقتصادية والاهتمام بتدريب القوى العاملة[٧٢]، وغيرت الأيديولوجية النيوليبرالية الطريقة التي يُنظر بها إلى الأشخاص الملتحقين بالجامعة من طلاب منخرطين في التعليم إلى مستهلكين وعملاء وأصبحت الجامعات مسئولة عن تنمية المهارات القابلة للتسويق وتلبية الاحتياجات الجديدة لسوق العمل [٧٣]، وبذلك أصبحت الأيديولوجية النيوليبرالية تمثل تحديًا غير مسبوق للجامعات الشاملة حيث أكدت هذه الأيديولوجيا على الأهداف الاقتصادية على حساب الأهداف العامة [٧٤]، مما جعل الجامعات الشاملة تحاول الحفاظ على أهدافها العامة وهويتها مع الاستجابة إلى الأيديولوجية النيوليبرالية التي انتشرت في جميع أنحاء العالم وسببت العديد من التحولات في مجال التعليم العالي.

ثامنًا – دور الجامعات الشاملة في تحقيق التنمية:

يمكن تحديد دور الجامعات الشاملة في تحقيق التنمية المنشودة من خلال ما يلي:

١ –البحث العلمي:

لقد شهدت الجامعات الشاملة العديد من التغييرات؛ فعلى الرغم من أن الجامعات الشاملة تُركز على التعليم إلا أنه نتيجة للمتطلبات المتغيرة لعصر العولمة أصبحت هذه الجامعات تتجه نحو التركيز على البحث العلمي حتى تتكيف مع التغييرات الخارجية [٧٥]؛ فقبل ثلاثين عامًا اتسمت الجامعات الشاملة بالالتزام بوظيفة التعليم، وبمرور الوقت تغير الوضع؛ فقد بدأت الجامعات الشاملة تضع أهمية أكبر للبحث العلمي وخدمة المجتمع، واعتبرتهما من المهام الرئيسية لها، وفي أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كانت إنتاجية الجامعات الشاملة في مجال البحث العلمي تفوق ما قدمته في العقود السابقة [٧٦].

كما ارتأت هذه الجامعات ضرورة أن يتم توجيه غالبية هذه البحوث لمواجهة مشكلات المجتمع وتطبيقها على أرض الواقع، وكان لقادة هذه الجامعات دورًا بارزًا أيضًا؛ فقد رأى هؤلاء القادة أن مهمتهم الخاصة هي أن تحظى الجامعات الشاملة بمكانة مرموقة من خلال زيادة النشاط البحثي بها (٧٧).

٢-خدمة المجتمع:

تؤدي الجامعات الشاملة دورًا مميزًا في خدمة المجتمع؛ إذ تساعد على تنمية واستثمار مجموعة متنوعة من أشكال رأس المال المختلفة التي تتضح فيما يلي (٧٨):

- **رأس المال الثقافي:** فهي تساعد على تطوير العادات الثقافية والحفاظ عليها (على سبيل المثال: من خلال زيارة المتاحف والفعاليات الثقافية).

- **رأس المال السياسي:** عن طريق تعزيز الوصول إلى وسطاء السلطة (على سبيل المثال: من خلال الدفاع عن القادة السياسيين نيابة عن أعضاء المجتمع).

- **رأس المال النقدي:** من خلال توفير الموارد المالية للمجتمع (على سبيل المثال: عن طريق تطوير العلاقات بين الجامعة وأرباب العمل والطلاب، وشراء السلع المختلفة).

- **رأس المال الاجتماعي:** فهي تساعد على تعزيز الروابط بين الأفراد والمنظمات (على سبيل المثال: من خلال الخدمات التي يقدمها الطلاب للمنظمات غير الربحية).

- **رأس المال الكامن:** من خلال دعم البنية التحتية الإقليمية (على سبيل المثال: عن طريق المكتبات، والمراكز والفعاليات).

- **رأس المال البشري:** عن طريق تطوير المهارات، والالتزام بالتعليم، والتوعية الصحية، واحترام الذات لأفراد المجتمع (على سبيل المثال: من خلال التعليم، وتنمية القوى العاملة، ونشر الوعي بالصحة العامة).

كما أوضح ديفيد سو David Soo في دراسة بعنوان "تصور الدور الإقليمي: الجامعات الشاملة وتصورات مساهماتها الإقليمية " أن الجامعات الشاملة لها دور إشرافي في المجتمع؛ فهناك مشاكل ملحة في المجتمع ينبغي مواجهتها، والطرق التقليدية التي تتبعها الجامعات الآن في علاج المشكلات الاجتماعية، والتي تتمثل في أن يحدد الباحثون المشكلة، ثم يتم معالجتها من خلال الأبحاث العلمية، ويلي ذلك نشر نتائج هذه الأبحاث في المجلات العلمية، إن هذه الطرق لم تُعد هي المقياس الوحيد أو الأساس

لمواجهة المشكلات، فالواقع أن مشكلات المجتمع ينبغي أن تكون من ضمن أولويات الجامعة، وأن يكون للجامعة دور إشرافي لكي تتعرف على احتياجات المجتمع، وتستخدم مواردها لمعالجة قضاياه؛ فالمعرفة المفيدة ليست المعرفة التي تمتلكها الجامعات، ولكنها المعرفة التي تفيد المجتمع (٧٩)، ولم تكن الجامعات الشاملة بعيدة عن التنمية الاقتصادية أيضًا فقد كان لها دور أساسي ظهر في قدرة " هذه الجامعات على تطوير برامجها للدراسات العليا كاستجابة للاحتياجات الاقتصادية الإقليمية، وتحقيق رسالتها في خدمة المجتمع، كما أن تنمية برامجها قد جاء كاستجابة لمواجهة تحديات المنافسة المحلية والإقليمية " (٨٠).

٣-التدويل:

إن تدويل الجامعات الشاملة أصبح أمرًا حتميًّا في العصر الحالي، وعلى الرغم من اهتمام الجامعات الشاملة بتلبية احتياجات المجتمع إلا أنها تدرك جيدًا أن تدويل التعليم أصبح مطلبًا أساسيًا لمواجهة قوى التغيير الاقتصادية والثقافية؛ لذا اتخذت هذه الجامعات شعار "فَكِّرْ عالميًّا وتَصرَّفْ محليًّا"، وقد أوضحت إحدى الدراسات أن تدويل الجامعات الشاملة خاصة الجامعات التي تحرص على تحسين أدائها يتم من خلال مجموعة من الاستراتيجيات المشتركة، والتي يمكن توضيحها كما يلي (٨١):

- السعي للحصول على تمويل خارجي لدعم التعليم الدولي.
- وجود مكتب للإشراف على برامج التعليم الدولي ولجنة على مستوى الجامعة تعمل فقط لدعم وتعزيز الجهود الدولية.
- استخدام نظام البريد الإلكتروني الداخلي بالجامعة للتواصل مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب حول برامج وفرص التعليم الدولي، وإنشاء نظام لتوصيل خبرات الطلاب إلى الخارج.
- إلزام طلاب الجامعة بأخذ دورات تعليمية عامة ذات بعد دولي.
- إدارة البرامج الدراسية في الخارج، وتوفير التمويل اللازم للطلاب للدراسة بالخارج.
- التأكيد على التعليم في الخارج من خلال تسليط الضوء على التعليم الدولي، وإصدار مبادئ توجيهيه تتعلق بقدرة الطلاب على الدراسة في الخارج، دون التأخُّر في التخرج من الجامعة.

- منح أعضاء هيئة التدريس التمويل الكافي لمساعدة الطلاب، وقيادتهم للبرامج الدراسية في الخارج، وإتاحة الفرصة لهم للسفر لحضور الاجتماعات أو المؤتمرات.

- توفير الأنشطة والفعاليات الدولية في الحرم الجامعي، وتوفير أماكن لاجتماعات الطلاب لمناقشة الموضوعات الدولية.

- توفير التمويل اللازم لجذب الطلاب الدوليين مثل المنح الدراسية.

إن ما سبق يوضح أن الجامعات الشاملة قد أيقنت أن البحث العلمي يشكل رافدًا أساسيًّا لها لحصولها على مكانة متميزة بين الجامعات، وأنه يُعد مرتكزًا أساسيًّا من مرتكزات التنمية في العصر الحالي، كما التزمت الجامعات الشاملة بخدمة مجتمعاتها، وحرصت على تنمية الوعي بالمسئولية المجتمعية لدى طلابها وأعضاء هيئة التدريس بها، والارتقاء بالمجتمع علميًّا وفكريًّا، وأدركت أن ارتباطها بخدمة المجتمع لا يعني الابتعاد عن فهم العالم والاستجابة لقوى التغيير، واعتبرت أن تدويل التعليم عامل أساسي من عوامل التنمية الآن؛ فعن طريقه يكتسب الطلاب الخبرة الدولية، وتكون الجامعات قادرة على تحديد متطلبات السوق العالمية.

الخطوة الثالثة: الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية:

تعتبر الجامعات الشاملة ركيزة أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فإن لها دورًا أساسيًّا في النهوض والارتقاء بالمجتمع، وقد أُطْلِق عليها العديد من الألقاب لعل أبرزها لقب "جامعة الشعب" تقديرًا لجهودها ورسالتها في توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع الطلاب من خلال تقليل الحواجز وتسهيل عملية القبول بها، كما تساهم هذه الجامعات في دعم الاقتصاد والحياة المدنية؛ إذ تسعى هذه الجامعات لإقامة الشراكات مع المنظمات والشركات والمصانع، وتعمل كمراكز ثقافية وتعليمية، وتؤدي دورًا إشرافيًّا على المؤسسات التعليمية لتحسين النتائج التعليمية بالمجتمع.

أولًا – نبذة عن التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية:

تتمتع مؤسسات التعليم العالي الأمريكية بالاستقلال الذاتي من الناحية القانونية، ولا توجد لوائح حكومية مُقيدة سواء لمؤسسات التعليم العالي أو لمناهجها أو لأعضاء هيئة التدريس بها أو لطلابها أو حتى للدرجات العلمية بها، ويشجع القانون والسياسة الأمريكية على التنوع والاستقلالية في طبيعة وأنواع وأساليب التعليم [٨٢]، ويقدم التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية فرصًا تعليمية وبحثية في جميع التخصصات، بل واتجهت مؤسسات التعليم العالي في السنوات الأخيرة إلى الدراسات متعددة التخصصات، والتركيز

على الموضوعات الجديدة ليس فقط في العلوم الطبيعية ولكن أيضًا في العلوم الإنسانية والاجتماعية (٨٣).

وإذا أمعنّا النظر في سبب تفوق الجامعات الأمريكية اليوم فسوف نجد أن ذلك يُعزى إلى الحرب العالمية الثانية؛ فبسبب هذه الحرب بدأت الحكومة الأمريكية وصانعو السياسات في الاهتمام بالتعليم العالي، والتركيز على تمويل مشروعات البحث العلمي في الجامعات (٨٤)، وبمرور الوقت قامت الحكومة الفيدرالية بإقرار قانون التعليم العالي لعام ١٩٦٥ م، ومنذ إقرار هذا القانون قدمت الحكومة الفيدرالية تمويلًا واسع النطاق لتوفير الفرص التعليمية للطلاب، وزيادة وصولهم إلى التعليم العالي، وتعزيز التحصيل الأكاديمي في جميع أنحاء الدولة (٨٥).

وفتحت الجامعات الأمريكية الحكومية أبوابها بشكل مقصود للطلاب والباحثين من خلفيات اقتصادية واجتماعية ودينية مختلفة، وأصبحت البرامج التي تقدمها هذه الجامعات موجهة مهنيًا حتى يمكن دعم الاقتصاد المحلي والإقليمي بطريقة مباشرة، كما ساعد التعليم والبحث العلمي في مجالات محددة مثل مجال الزراعة والهندسة إلى دعم التنمية الاقتصادية والحراك الاجتماعي والاقتصادي، وركزت الجامعات الأمريكية الحكومية على ما يسمى " بالمهمة الثلاثية"، وهي التعليم والبحث وخدمة المجتمع، كما تحملت الجامعات الأمريكية الحكومية مسئولية وضع المعايير وتطوير قطاعات أخرى في المجتمع مثل قطاع التعليم؛ فقد كان لها دور أساسي في الإشراف على المدارس الابتدائية، والمساعدة في تطوير المدارس الثانوية لزيادة معدل التحصيل الأكاديمي، وزيادة عدد الطلاب المؤهلين للالتحاق بالتعليم العالي (٨٦)، وأصبح للجامعات الأمريكية مكانة مرموقة الآن؛ فهي الوجهة الأولى التي يختارها معظم الطلاب الدوليين، كما أن الحصول على شهادة جامعية واكتساب خبرة من الجامعات الأمريكية يحظى بتقدير كبير من معظم بلاد العالم (٨٧).

ثانيًا – أهم ملامح الجامعات الشاملة:

تُعدُّ الجامعات الشاملة هي العمود الفقري لنظام التعليم العالي الأمريكي، وهي مؤسسات عامة مدة الدراسة بها أربع سنوات (٨٨)، ويوجد بالولايات المتحدة الأمريكية ٤٢٠ جامعة شاملة إقليمية وهى مسئولة عن تعليم ٢٠ % من الطلاب الجامعيين في جميع أنحاء الدولة، ويسجل بهذه الجامعات أربعة ملايين طالب سنويًا، وغالبية هؤلاء الطلاب من الأقليات أو من الطلاب ذوي الدخل المحدود أو المحاربين القدامى أو من طلاب الجيل الأول (وهم الطلاب الأوائل في أسرتهم الذين التحقوا بالجامعة)، أو من

الطلاب غير التقليدين [٨٩]الذين تأخر التحاقهم بالمدرسة الثانوية أو الأكبر عمرًا مقارنة بأقرانهم أو يعملون بدوام كامل أثناء التسجيل في الجامعة، ومستقلين ماديًّا ويتحملون مسئوليات عائلية [٩٠].

كما تسمح الجامعات الشاملة للطلاب الذين يعيشون بالقرب منها بالتسجيل بها، وتعمل على تثقيف هؤلاء الطلاب وإرشادهم مهنيًا من أجل تنمية الاقتصاد المحلي[٩١]، وتقدم الجامعات الشاملة مجموعة متنوعة ومتميزة من البرامج التعليمية، وتمنح هذه الجامعات درجة الماجستير، كما تمنح بعض درجات الدكتوراة في مجالات محددة ومستهدفة لتلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية [٩٢]، ويتم استخدام مجموعة من المعايير لتمييز الجامعات الشاملة عن بقية مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك على النحو التالي [٩٣]:

- تأسست في بدايتها إما كمدرسة عادية أو فرعًا لجامعة رائدة أو مؤسسة دينية أو معهد تقني أو مؤسسة لخدمة الأقليات أو كلية مجتمع.
- مدة الدراسة بها أربع سنوات وتمنح درجة البكالوريوس.
- تندرج تحت ما يسمى "شاملة" في تصنيف كارنيجي (سواء حاليًا أو سابقًا).
- تاريخيًّا كانت تركز على التعليم والتعلُّم، وكان الاهتمام بالبحوث العلمية ضعيفًا في السابق.
- سياسات التسجيل بها مفتوحة نسبيًّا.
- بها أعداد كبيرة من الكليات المهنية، ويسعى العديد من الطلاب بها لنيل درجة الماجستير.
- تجذب نسبة كبيرة من الطلاب المحليين (تصل إلى ٨٠٪).
- لها جهود واضحة وطويلة الأمد في رعاية الحياة الاقتصادية والمدنية المحلية والإقليمية.
- لها عضوية داخل الرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية (AASCU)

وتواجه الجامعات الشاملة ما تواجهه الجامعات الأخرى من تحديات؛ ففي تقرير توقعات الدولة الصادر في يوليو ٢٠١١ عن الرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية، أوضح التقرير أن الجامعات الشاملة ستواجه تحديات مالية في السنوات

المقبلة، كما تسببت الأزمة المالية لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ في قيام العديد من الولايات بتخفيض ميزانيات مؤسسات التعليم العالي الحكومية؛ لذا أصبح على رؤساء الجامعات العامة الشاملة أن يبحثوا عن مصادر جديدة للتمويل لتلبية الاحتياجات التشغيلية لمؤسساتهم (٩٤)، ونظرًا لأن الجامعات الشاملة تعتمد في المقام الأول على تمويل الولاية والرسوم الدراسية، فبشكل عام كلما انخفض تمويل الولاية زاد اعتماد الجامعات الشاملة على الرسوم الدراسية من خلال زيادة هذه الرسوم لتحقيق الاستقرار المالي لهذه الجامعات، وتختلف الجامعات الشاملة في مقدار التمويل وكيفية إنفاق هذه الأموال؛ إذ يختلف مقدار تمويل الجامعات الشاملة من ولاية إلى أخرى، كما يتحمل مجلس إدارتها مسئولية الإنفاق على هذه الجامعات؛ فقادة هذه الجامعات يدركون أن مستوى التمويل يمكن أن يؤثر على جودة التعليم، وهو ما ينعكس في النهاية على نتائج الطلاب؛ لذا تحاول الجامعات الشاملة أن يكون لديها مصادر محددة للتمويل (٩٥)، وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الجامعات الشاملة إلا أنها تؤدي دورًا حيويًّا في التعليم العالي بالولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ يسجل بهذه الجامعات ما يقرب من أربعة ملايين طالب طبقًا لإحصائيات الرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية لعام ٢٠١٣، كما أنها تعتبر من أكثر الجامعات توافقًا مع احتياجات القوى العاملة (٩٦)؛ فهذه الجامعات تتميز عن معظم الجامعات الأخرى بأنها تحرص على تصميم مناهج تعليمية تربط بين الجوانب النظرية والعملية، وتُعزز الخدمة العامة والبحوث التطبيقية، وهذا يعني أن أعضاء هيئة التدريس بهذه الجامعات لديهم أعباء ومسئوليات متعددة (٩٧)؛ إذ تتطلب أدوارهم تحمل الأعباء التعليمية، وخدمة مجتمعاتهم المحلية بالإضافة إلى ما يقومون به من أنشطة بحثية؛ مما أدى إلى استخدام مصطلح "المؤسسات الجشعة Greedy" "Institutions على الجامعات الشاملة؛ إذ يُطلق هذا المصطلح على المنظمات التي يتحمل أعضاؤها العديد من الأعباء لتلبية متطلباتها (٩٨)، ولقد زاد الاهتمام بالجامعات الشاملة مع أول خطاب للرئيس باراك أوباما أمام جلسة الكونجرس في فبراير ٢٠٠٩؛ فقد التزم الرئيس أوباما بالتوسع بشكل كبير في التعليم الجامعي لزيادة أعداد الطلاب الذين يحصلون على شهادات جامعية؛ ولهذا السبب حدد الرئيس باراك أوباما هدفًا للولايات المتحدة الأمريكية وهو حصولها مرة أخرى على أعلى نسبة من خريجي الجامعات في العالم بحلول عام ٢٠٢٠ م، وقد تطلب تحقيق هذا الهدف التركيز بشكل كبير على قطاع الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية (٩٩).

ثالثًا – دور الجامعات الشاملة في تحقيق التنمية:

إن للجامعات الشاملة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ فالبحث العلمي بهذه الجامعات يعتبر قاعدة أساسية تنطلق منها البيانات والمعلومات والمعرفة بطريقة منظمة ومنهجية لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، كما أن المساهمات التي تقدمها هذه الجامعات في خدمة المجتمع وتنميته في جميع جوانبه السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية يؤكد على أن هذه الجامعات تتبع نهجًا شاملًا لبناء نسيج مجتمعي متماسك، وقد ساهم أيضًا تدويل الجامعات الشاملة في تطوير التعليم، وتنشيط البحث العلمي، وتحسين سمعة هذه الجامعات دوليًا، وفي هذا الإطار يمكن عرض نموذجين من الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

١-جامعة ولاية فايتفيل Fayetteville State University:

إن جامعة ولاية فايتفيل هي جامعة شاملة إقليمية، ولقد كانت الجامعة في بداية نشأتها عبارة عن مدرسة عادية لإعداد وتعليم المعلمين السود؛ فقد قررت الجمعية العامة لولاية شمال كارولينا بموجب القانون التشريعي لعام ١٨٧٧ م إنشاء مدرسة لإعداد المعلمين السود، وتم اختيار مدرسة هوارد Howard لهذه المهمة بسبب سجلها المشرف وتاريخها الناجح، وتم تغيير اسمها إلى مدرسة الولاية الملونة العادية The State Colored Normal School، وفي عام ١٨٩٩ م اتسعت مساحة هذه المدرسة وأصبحت تتكون من عشرة أبنية على مساحة خمسين فدانًا، كما تم التوسع في مناهجها، وفي عام ١٩٦٣ تم تغيير اسم المدرسة إلى كلية ولاية فايتفيل Fayetteville State College، ثم زاد اتساع الكلية ولكن هذه المرة في مناهجها وبرامجها وتخصصاتها لتشمل تخصصات خارج المجال التدريسي، وفي عام ١٩٦٩ اكتسبت الجامعة اسمها الحالي وهو "جامعة ولاية فايتفيل " وهي مؤسسة شاملة من الدرجة الأولى (١٠٠).

وتسعى جامعة ولاية فايتفيل إلى التغيير والتطوير التعليمي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في جنوب شرق ولاية كارولينا الشمالية، وتتمثل المهمة الأساسية لها في تزويد الطلاب بخبرات تعليمية عالية الجودة من شأنها أن تنتج مواطنين وقادة عالميين سوف يساهمون في تغيير وتشكيل الولاية في المستقبل، وتمنح الجامعة الدرجات العلمية الأساسية: البكالوريوس، والماجستير، والدكتوراة، وتلتزم الجامعة بالتميز في التدريس والبحث وخدمة المجتمع، وتتمحور رؤية الجامعة في أن تصبح مؤسسة رائدة للفرص والتنوع، وملتزمة بتنمية مواطنين عالميين متعلمين ومسئولين (١٠١)، وتقدم الجامعة برامج شاملة ومتنوعة مثل: الاتصالات وعلوم الحاسب، والقيادة والإدارة التربوية، والتربية

والتعليم الابتدائي، وتعليم المبتدئين، والتربية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم المعلمين والتنمية المهنية، والتربية الرياضية، واللغة الإسبانية، واللغة الإنجليزية، والآداب والعلوم الليبرالية، وعلم الأحياء، والرياضيات، والكيمياء، وعلم النفس، والعدالة الجنائية، وعلوم وتكنولوجيا الطب الشرعي، وإدارة خدمة الإطفاء، والإدارة العامة، والخدمة الاجتماعية، والجغرافيا، والعلوم السياسية، وعلم الاجتماع ، والفنون المسرحية، والدراسات الفنية، والتربية الموسيقية، وإدارة الصحة والرعاية الصحية، والتمريض، والمحاسبة، والمالية، ونظم المعلومات الإدارية، والتاريخ [١٠٢].

أما عن القيم الأساسية لجامعة ولاية فايتفيل فهي على النحو التالي [١٠٣]:

- **نجاح الطالب والسعي لتحقيق التميز:** فالجامعة تلتزم بتقديم أفضل الخبرات التعليمية والبرامج الأكاديمية لتسهيل نجاح الطلاب، كما تساهم الجامعة في نموهم الفكري والثقافي، والتميز في مجال القيادة، والالتزام بالقواعد الأخلاقية.

- **الحوكمة المشتركة:** إذ تؤكد الجامعة على أهمية الحوكمة المشتركة، والمسئولية المالية، والالتزام بالتعلم مدى الحياة، والتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين بالجامعة.

- **المسئولية الدولية:** إذ تلتزم الجامعة باحترام التنوع والمسئولية الدولية ، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والالتزام بالاستدامة.

- **التعاون:** تؤكد الجامعة على أن الامتداد يكون من خلال التعاون والشراكات مع المؤسسات التعليمية، والانخراط مع الجيش والمجتمع، والإسهام في التحول الاقتصادي للولاية، والالتزام بخدمة المجتمع.

وللجامعة دور متميز في تحقيق التنمية من خلال ما يلي:

أ-البحث العلمي:

تضع الجامعة البحث العلمي من ضمن أولوياتها؛ إذ تعتمد ترقية عضو هيئة التدريس بالجامعة إلى درجة أستاذ على الأداء المتميز والالتزام بالبحث العلمي، وتتطلب الجامعة مؤشرات واضحة على أن النجاح في البحث العلمي سيستمر ويتوسع، كما تلتزم الجامعة بوضع مقاييس للتميز في البحث العلمي، وتُلزم الجامعة الأقسام على تطوير الأساليب المناسبة لتقييم البحوث العلمية، وأن يتم مراجعة الإرشادات بانتظام بهدف إنتاج وثيقة تعكس فهمًا شاملًا ومتطورًا للبحوث العلمية وأساليب التقييم المستخدمة، وأن يكون لدى كل قسم إرشادات توضح المؤشرات والشروط اللازمة لبحوث الترقية، كما تعتمد

الترقية إلى درجة أستاذ بالجامعة عادة على مراجعة النظراء للبحوث بالإضافة إلى المنشورات، والاستشهادات، ونجاح المنح، وبراءات الاختراع، والرسائل الخارجية وما إلى ذلك (١٠٤).

كما أن لجامعة ولاية فايتفيل جهودًا متميزة في مجال البحث العلمي؛ إذ تواصل الجامعة شراكتها البحثية مع وزارة الدفاع The Department of Defense (DOD) في العلوم والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، والبحوث المتعلقة بوزارة الدفاع، وفي إبريل ٢٠١٨ استضافت الجامعة مؤتمر "نقل البنتاجون إلى الشعب" Taking The Pentagon to The People وذلك باعتبار الجامعة مؤسسة تخدم الأقليات، كما طورت الجامعة شراكة مع معهد أبحاث فورت براج The Fort Bragg Research Institute (FBRI) وهو معهد تم تصميمه لدعم الاهتمامات البحثية المستمرة للمركز الطبي للجيش، بالإضافة إلى ذلك عقدت جامعة ولاية فايتفيل اتفاقية شراكة بحثية مع مختبر أبحاث الجيش الأمريكي The US Army Research Laboratory (ARL) لمواصلة تقدمها في المجال البحثي الذي يعتبر بالغ الأهمية للحكومة الأمريكية ولوزارة الدفاع (١٠٥). وتحرص الجامعة على زيادة التعاون في مجال الأبحاث العلمية من خلال التوسع في الشراكات والاتفاقيات التي سينتج عنها مزيد من التعاون والتمويل لضمان الجودة في البحث العلمي، كما تسعى إلى مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وأيضًا الوكالات الحكومية وغير الحكومية في المشروعات البحثية بالجامعة (١٠٦).

وظهر اهتمام جامعة ولاية فايتفيل بالبحث العلمي من خلال خطتها الاستراتيجية ٢٠١٥/٢٠٢٠ والتي كانت بعنوان "من إرث نفتخر به إلى جامعة من الطراز العالمي للقرن الحادي والعشرين"؛ فقد أوضحت الخطة أن الاهتمام بالبحث العلمي ركن أساسي من أركان نهضة الجامعة وتقدمها؛ لذا حددت الخطة هدفًا أساسيًّا لتطوير البحث العلمي بالجامعة، كما تم وضع استراتيجيات ومؤشرات لتحقيق هذا الهدف، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي (١٠٧):

- **الهدف:** تشجيع وزيادة التعاون البحثي:

ستعمل جامعة ولاية فايتفيل على زيادة الشراكات مع الوكالات الحكومية والجامعات الأخرى للحصول على فرص متنوعة في المجال البحثي، والتدريب الداخلي، والمنح، وبرامج التبادل بين أعضاء هيئة التدريس، ولتوفير فرص لتوظيف الخريجين، ونقل التكنولوجيا، وتسويق الأبحاث، ولتحقيق هذا الهدف تم تحديد استراتيجيات أساسية.

- **الاستراتيجية الأولى:** "توفير فرص البحث والتدريب للطلاب " فستعمل جامعة ولاية فايتفيل على زيادة فرص البحث والتدريب للطلاب في جميع مجالات الدراسة من خلال التعاون مع جميع الأقسام الأكاديمية ومكتب الخدمات المهنية.

- **المؤشرات:** بحلول عام ٢٠٢٠ ستعمل الجامعة على زيادة بنسبة ١٠٪ على الأقل مما يلي:

- ❖ عدد الطلاب المشاركين في المؤتمرات والمسابقات ونشر المقالات.
- ❖ عدد المتدربين من الطلاب، وكذلك عدد الأبحاث خارج الجامعة.
- ❖ عدد أعضاء هيئة التدريس الذين يتلقون عروض تنافسية في كتابة البروبوزال Proposal Writing أو مقترح البحث.
- ❖ عدد المقترحات للمشروعات البحثية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- ❖ زيادة النسبة المئوية في عدد فرق البحث التي تربط بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ولاية فايتفيل.
- ❖ إدارة تقييم الاحتياجات لتحديد اهتمامات أعضاء هيئة التدريس ونقاط القوة، وكذلك القدرة البحثية للجامعة.
- ❖ تحديد الاستراتيجيات لتحفيز البحث متعدد التخصصات.
- ❖ تطوير مقاييس بحثية لقياس أداء الجامعة بالنسبة للمؤسسات النظيرة، وتحديد الثغرات في أجندة البحث العلمي بالجامعة.

- **الاستراتيجية الثانية:** زيادة الفرص البحثية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في مركز الدفاع والأمن الداخلي:

يسعى مركز الدفاع والأمن الداخلي في الجيش الوطني إلى تطوير جيل من العلماء والخبراء والمتخصصين في الأمن القومي والتأهب للكوارث من خلال الشراكات، وتطوير المناهج وتنمية أعضاء هيئة التدريس لإعداد الجيل القادم من خريجي العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ليكونوا قادة المستقبل؛ لذا يوفر مركز الدفاع والأمن القومي فرصًا بحثية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس بجامعة ولاية فايتفيل، ويعمل على تأمين العلاقات بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة مع الوكالات الفيدرالية.

- **المؤشرات: بحلول عام ٢٠٢٠ ستعمل الجامعة على زيادة بنسبة ١٥٪ على الأقل مما يلي:**

❖ عدد ونسبة المنح الممولة من مركز الدفاع والأمن الداخلي.

❖ عدد ونسبة الشهادات المقدمة من خلال مركز الدفاع والأمن الداخلي.

❖ عدد ونسبة الفرص البحثية والتدريب المقدم من مركز الدفاع والأمن الداخلي لطلاب جامعة ولاية فايتفيل.

❖ عدد ونسبة فرص التعاون البحثي بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة وبين مركز الدفاع والأمن الداخلي والوكالات الخارجية.

❖ عدد ونسبة التدريب والخدمات التي يقدمها مركز الدفاع والأمن الداخلي والوكالات الخارجية لطلاب المدارس الثانوية.

- **الاستراتيجية الثالثة:** الشراكات مع الصناعة والوكالات والجامعات الأخرى.

ستقوم الجامعة بتطوير وتنفيذ خطة شاملة من شأنها ما يلي:

- تقييم الاهتمامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس وتحديد نقاط القوة والقدرة البحثية للجامعة

- توفير التدريب والموارد والتسويق الذي سَيُمكِّن الجامعة من زيادة الشراكات والاتفاقيات والتعاون مع الشركات والوكالات والجامعات الأخرى.

- **المؤشرات: بحلول عام ٢٠٢٠ ستعمل الجامعة على زيادة بنسبة ١٠٪ على الأقل مما يلي:**

❖ عدد الاتفاقيات مع الشركات والوكالات الأخرى مع الاستعانة بالوسائل التكنولوجية بالجامعة.

❖ عدد الشراكات البحثية مع الصناعة والوكالات والجامعات الأخرى.

❖ عدد أعضاء هيئة التدريس المشرفين على أبحاث الطلاب في جامعة ولاية فايتفيل والجامعات الأخرى.

❖ تنفيذ برنامج تبادل بحثي لأعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتعزيز.

❖ إنشاء موقع إلكتروني خاص بالجامعة لتعزيز القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس.

ب-خدمة المجتمع:

قدمت جامعة ولاية فايتفيل لأكثر من ١٣٠ عامًا العديد من الخدمات والفرص التعليمية للسكان في المنطقة الجنوبية الشرقية من ولاية كارولينا الشمالية؛ فقد كانت الجامعة وما زالت رائدة في تدريب المسئولين التربويين والمعلمين في الولاية، كما يقدم خريجو الجامعة خدمات عامة لهذا المجتمع باعتبارهم مسئولين وقادة للمستقبل، ويعمل مكتب العلاقات التأسيسية والمجتمعية The Office of Constituent and Community بالجامعة كحلقة وصل رئيسية ونقطة اتصال بين الجامعة والمجتمع، كما تحرص الجامعة على تفاعل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مع القادة المنتخبين؛ إذ يمكن دعوة أيّ مسئول منتخب إلى الحرم الجامعي؛ فالجامعة لها دور واضح في دعم الأحداث السياسية بالولاية (١٠٨).

ويوجد بالجامعة العديد من المراكز والبرامج التي تهدف إلى خدمة المجتمع ويتضح ذلك كما يلي (١٠٩):

- **مركز تعليم الاقتصاد Center for Economic Education:**

يعتبر مركز تعليم الاقتصاد بجامعة ولاية فايتفيل كيانًا مؤسسيًّا غير هادف للربح، ويلتزم المركز في المقام الأول بتعزيز الاقتصاد في جنوب شرق ولاية كارولينا الشمالية، ويهدف المركز إلى الاهتمام بتعليم الاقتصاد داخل وخارج الحرم الجامعي، وإجراء البحوث في مجال التربية الاقتصادية، ونشر المعلومات حول القضايا الاقتصادية في المجتمع، وحشد اهتمام المجتمع ودعمه من خلال تطوير علاقات عمل تعاونية مع الأعضاء والفئات الملتزمة بالتربية الاقتصادية، والتشاور مع المدارس والإدارات التعليمية وأعضاء المجتمع حول الأمور المتعلقة بمحتوى المناهج والمواد، والاستراتيجيات التي تدعم التربية الاقتصادية.

- **مركز الطفولة المبكرة Early Childhood Learning Center:**

تم تأسيس المركز عام ١٩٧٠، ويوفر المركز فرصة للتعرف على خصائص الأطفال من سن ٣-٥ سنوات، ويسعى المركز إلى توفير بيئة تعليمية تساعد على تنمية الأطفال جسديًّا وفكريًّا واجتماعيًّا، وتدريب معلمي مرحلة الطفولة المبكرة، وترجمة المفاهيم النظرية إلى تطبيق عملي، والمركز لا يخدم الجامعة فحسب بل يخدم المجتمع

أيضًا من خلال قبوله للأطفال من أيّ توجه عرقي أو ديني، وكذلك الأطفال الذين يعانوا من إعاقات جسدية أو عقلية معتدلة؛ إذ يوجد بالمركز وحدة للرعاية النهارية، وهي تابعة لإدارة الخدمة الاجتماعية بمقاطعة كومبرلاند Cumberland.

- **برنامج مراكز الفرصة التعليمية The Educational Opportunity Centers Program**

يُعد هذا البرنامج أحد برامج التوعية التعليمية التي أنشأتها جامعة ولاية فايتفيل لتحسين النتائج التعليمية في المنطقة، ويهدف البرنامج إلى مساعدة خريجي المدارس الثانوية، والطلاب التقليديين، وغير التقليديين والمتسربين من الكلية الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم إلى تحديد أهدافهم عن طريق تقديم التوعية التثقيفية، والمعلومات التعليمية اللازمة لهم من خلال مستشارين مهنيين قادرين على مساعدة المشاركين في البرنامج في تحديد أهدافهم التعليمية، والخيارات المهنية المتاحة لهم، وتوفير معلومات حول متطلبات القبول في الكليات، وتوفير المساعدات المالية لهم؛ إذ يتم تمويل البرنامج من وزارة التعليم الأمريكية.

- **مركز تطوير الأعمال الصغيرة والتكنولوجيا Small Business and Technology Development Center**

يوفر هذا المركز الاستشارات الإدارية، والخدمات التثقيفية والتعليمية للشركات الصغيرة والمتوسطة في جميع مقاطعات ولاية كارولينا الشمالية، ويساعد المركز الشركات الناشئة وغيرها على مواجهة تحديات هذا العصر من خلال ترسيخ مبادئ إدارة التغيير والتخطيط للمستقبل، ويوجد بالمركز أكثر من خمسين مستشارًا إداريًّا يعملون بشكل أساسي لتوفير الاستشارات الإدارية، ومعالجة القضايا التي تتعلق بالتسويق، والتمويل، والموارد البشرية، والعمليات، وتخطيط الأعمال، ويقدم المركز مساعدات متخصصة في تطوير السوق، والأعمال التجارية الدولية، وخدمات التجارة البحرية، وتطوير التكنولوجيا وتسويقها.

وبالإضافة إلى المجهودات السابقة استطاعت جامعة ولاية فايتفيل التأكيد على تعزيز المشاركة المدنية والاجتماعية للطلاب من خلال مكتب المشاركة المدنية والتعلم الخدمي The Office of Civic Engagement &Service Learning بالجامعة الذي يسعى إلى إشراك الطلاب في أنشطة خدمة المجتمع من خلال التعلم الخدمي؛ إذ تحرص جامعة ولاية فايتفيل على دمج التعليم الأكاديمي مع الخدمة الهادفة لتعزيز المسئولية الأخلاقية والاجتماعية لدى الطلاب، وتعريف الطلاب بمشكلات المجتمع

الواقعية؛ لذا يقدم الطلاب بالجامعة مشروعات خدمية قد تكون عن طريق الخدمة المباشرة مثل: تعليم الأطفال، ومساعدة المسنين المقيمين في دار لرعاية المسنين، وتقديم الدعم للفقراء، وقد تكون الخدمة غير مباشرة من خلال تقديم المساعدات لمختلف المنظمات المجتمعية مثل تطوير برامج جمع التبرعات، ووضع الخطط التسويقية، والمشاركة في مشروعات البناء، كما يُجري الطلاب أبحاثًا حول قضايا معينة لمعالجة مشكلات المجتمع (١١٠)، ولم تكن جامعة ولاية فايتفيل بعيدة عن التنمية الاقتصادية بولاية كارولينا الشمالية، وهذا ما أوضحته دراسة بعنوان "التأثير الاقتصادي لجامعة ولاية فايتفيل The Economic Impact of Fayetteville State University والتي كُلف بها معهد كارولينا الشمالية للتنمية الاقتصادية للأقليات لتقييم الأثر الاقتصادي لجامعة ولاية فايتفيل على الولاية، وأوضحت الدراسة أن الجامعة لها دور في تعزيز التنمية الاقتصادية بالولاية على مدار العشرين عامًا الماضية، وزاد هذا الدور بعد إنشاء مؤسسة تنمية جامعة ولاية فايتفيل The Fayetteville State University Development Corporation(FSUDC) وهذه المؤسسة مسئولة عن الحصول على ممتلكات عقارية وامتلاكها واستثمارها وتطويرها، وإقامة الشراكات، وتقديم الخدمات للمجتمع، وتمتلك هذه المؤسسة حصة بنسبة ٥٠٪ في شركة برونكو للتنمية Bronco Development، كما تدير مؤسسة تنمية جامعة ولاية فايتفيل (FSUDC) مركز فايتفيل للأعمال لرعاية المشروعات الصغيرة (١١١).

ج-التدويل:

إن تطبيق سياسية التدويل بجامعة ولاية فايتفيل قد ساهم في تحويلها إلى جامعة متميزة رفيعة المستوى؛ فقد حصلت الجامعة على جائزة التدويل من خلال التكنولوجيا، والتي يتم منحها من برنامج التعلم الدولي التعاوني عبر الإنترنت Collaborative Online International Learning(COIL) بالتعاون مع مجلس التعليم الأمريكي The American Council on Education (ACE)، وهذه الجائزة يتم منحها لثلاث مؤسسات تعليمية لاستخدامها التكنولوجيا في دعم وتعزيز التدويل المؤسسي، والكفاءة العالمية بين الطلاب في الكليات والجامعات الأمريكية من خلال التعاون الدولي الهادف؛ فقد استطاعت جامعة ولاية فايتفيل مع جامعتين أخريين على مدى خمسة عشر شهرًا التعاون مع أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الصين وإسبانيا من خلال برنامج التعلم الدولي التعاوني عبر الإنترنت، كما كان هناك ورش عمل مستمرة استطاعوا من خلالها التوصل إلى مجموعة من النتائج تم عرضها في مؤتمر بمدينة نيويورك في ٢٠ مارس عام ٢٠١٥ (١١٢)، ويوجد بالجامعة أيضًا برنامج الدراسة في الخارج Study Aboard

Program ويوفر هذا البرنامج فرصًا للطلاب للدراسة في عدد من البلاد الأجنبية مثل: إنجلترا، وإسبانيا، وجمهورية الدومينكان، وغانا، والكاميرون، وبالإضافة إلى هذا البرنامج تقوم الجامعة بإجراء ترتيبات خاصة للطلاب للدراسة في العديد من الجامعات بالخارج وفقًا لرغباتهم واهتماماتهم من خلال مكتب برنامج الدراسة في الخارج، ويمكن قبول طلبات الطلاب للسفر للدراسة في الخارج في السنة الثانية بالجامعة على الأقل مع وضع أكاديمي جيد (أي يصل المعدل التراكمي إلى ٢,٥ على الأقل)، كما يمكن لطلاب الدراسات العليا التقدم بطلب أيضًا للدراسة في الخارج والموافقة عليه من قبل مدير البرامج الدولية [١١٣]، ويرجع اهتمام جامعة ولاية فايتفيل بتطبيق سياسة التدويل إلى مجموعة من العوامل أهمها أن معظم طلابها يأتون من أسر ذات دخل منخفض من المناطق الريفية الصغيرة القريبة من الجامعة؛ ولهذا تعتبر فرصة مشاركة هؤلاء الطلاب للدراسة في الخارج ضئيلة للغاية؛ لذا حرصت الجامعة على الالتزام بمساعدة طلابها لكي يتمتعوا بإمكانات وقدرات تمكنهم من تلبية متطلبات السوق العالمية، ومن أجل تحقيق ذلك استطاعت الجامعة التعاون مع بعض الجامعات الصينية لإقامة العديد من الدورات في موضوعات متنوعة مثل: اللغة الإنجليزية، وعلم النفس، وإدارة الأعمال، وقد ساهمت هذه الدورات في تفاعل الطلاب مع طلاب من دولة أخرى، كما تسعى جامعة ولاية فايتفيل إلى توسيع نطاق شراكتها في الوقت الحاضر مع الجامعات الهندية [١١٤].

٢-جامعة ولاية جراند فالي Grand Valley State University:

تُعد جامعة ولاية جراند فالي جامعة عامة إقليمية شاملة، تخدم أكثر من ٢٦٠٠٠ طالب، ولقد تأسست الجامعة عام ١٩٦٠م، وتتمثل مهمتها في تثقيف الطلاب ليكونوا قادرين على تشكيل حياتهم ومهنهم ومجتمعاتهم، وتساهم الجامعة في إثراء المجتمع من خلال التدريس المتميز، والبحث العلمي التطبيقي وخدمة المجتمع [١١٥]، وتعتبر الجامعة من أفضل الجامعات في ولاية ميشيجان Michigan حيث يأتي الطلاب إليها من ٨٢ مقاطعة من أصل ٨٣ مقاطعة لولاية ميشيجان، وعلى الرغم من أن ٩٥٪ من طلابها يأتون من الولاية إلا أن هناك طلابًا يلتحقون بالجامعة ليس فقط من الولايات الأخرى، ولكن أيضًا من دول أجنبية متنوعة من أفريقيا وآسيا وأستراليا وأوروبا، وتسعى الجامعة إلى خدمة المنطقة؛ فقد وُجِد أن من بين خريجي عام ٢٠١٢/٢٠١١ يعمل أكثر من ٨٤٪ منهم في مجتمعات ميشيجان، كما يشارك ما يقرب من ٧٠٠٠ طالب من الجامعة سنويًّا في التدريب الداخلي في الأعمال التجارية، والصناعية، والمدارس، والمستشفيات، والوكالات العامة لدمج المعرفة النظرية بالتطبيقات العملية [١١٦]، ويوجد بالجامعة ثلاثون برنامج للدراسات العليا؛ حيث تمنح الجامعة الماجستير في المحاسبة، وعلم الأحياء،

وإدارة الأعمال، والاتصالات، ونظم معلومات الكمبيوتر، والعدالة الجنائية، والتربية، والهندسة، واللغة الإنجليزية، والإدارة الصحية، والتمريض، والعلاج الوظيفي، ومساعد الطبيب، والإدارة العامة، والعمل الاجتماعي، والتربية الخاصة، وعلم أمراض الكلام واللغة، والضرائب، كما تمنح الجامعة درجة الدكتوراة في العلاج الطبيعي، وممارسة التمريض، ودرجة اختصاصي في التربية، وتتضمن البرامج المهنية: المحاسبة، وصناعة الإعلانات، والعلاقات العامة، والهندسة، والاتصالات، وإدارة السياحة، والأعمال التجارية الدولية، والعلاقات الدولية، والتصوير الطبي، وعلوم الكمبيوتر، والأعمال التجارية، والتدريب الرياضي، والترفيه العلاجي، وإدارة الموارد الطبيعية، والدراسات القانونية، والعدالة الجنائية، والتمريض، والعمل الاجتماعي، والجيولوجيا، والتربية بما في ذلك التربية الخاصة [١١٧]، أما عن كليات الجامعة فيوجد بها العديد من الكليات مثل: كلية بروكس للدراسات المتعددة التخصصات، وكلية المجتمع والخدمة العامة، وكلية التربية، وكلية المهن الصحية، وكلية الآداب والعلوم الليبرالية، وكلية كيركوف للتمريض، وكلية سيمور واستربادلوس للهندسة والحوسبة، وكلية سيدمان للأعمال [١١٨]، ولقد أثبتت الجامعة التزامها بتوفير بيئة تعليمية شاملة تُمكِّن الطلاب من استكشاف اتجاهات جديدة، وتحديد المجالات التي يرغبون بها، وتطوير مهاراتهم، وقد ساهم في ذلك ما تمتاز به الجامعة من تدريس مبتكر، وبحث علمي متميز، ومشاركة مجتمعية واسعة، وإشراف متميز على مواردها مما جعلها قادرة على تجهيز طلابها ليكونوا متعلمين نشطين ومواطنين عالميين [١١٩]، ورغم اهتمام الجامعة بالمجتمع المحلي إلا أنها استطاعت أن تخطوا خُطًى ثابتة نحو التميز والعالمية من خلال ما يلي:

أ-البحث العلمي:

يقدم مركز التميز العلمي والإبداعي Center for Scholarly and Creative Excellence بجامعة ولاية جراند فالي منحة محفزة للبحث والإبداع لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للاهتمام بالبحث العلمي والمشروعات البحثية التي ينبغي أن يكون لها تأثير كبير على مجال الفرد أو ترسم مسارًا جديدًا في التطور العلمي أو الإبداعي أو الفني، كما يقدم المركز الدعم المادي لأعضاء هيئة التدريس الجدد لإطلاق أجنداتهم الإبداعية في الجامعة، ويستند تقييم مقترحات المشروعات البحثية على مجموعة من المعايير مثل: مبررات المشروع، وأهميته، ومدى ملاءمة تصميم المشروع، ومؤهلات مقدم الطلب لتنفيذ المشروع، واحتمال تحقيق أهداف المشروع، والجدول الزمني لأنشطة المشروع [١٢٠] ، كما شجعت الجامعة البحث العلمي التعاوني من خلال مبادرة "البحث التعاوني والنشاط الإبداعي" لتعزيز التعاون بين أعضاء هيئة التدريس من مختلف الكليات لتكامل ودمج

الأفكار عبر مختلف التخصصات، وتتم مراجعة المقترحات البحثية التعاونية من قِبل لجنة مكونة من أعضاء هيئة التدريس من عدة تخصصات، كما يتم تقييم المقترحات البحثية التعاونية من خلال مجموعة معايير أهمها: مستوى تعاون أعضاء الفريق، ومبررات المشروع وأهميته، واحتمالية تحقيق أهدافه (١٢١)، والحقيقة أن اهتمام الجامعة بالبحث العلمي لا يقتصر على أعضاء هيئة التدريس فقط بل على الطلاب أيضًا؛ حيث تسعى الجامعة إلى تعزيز قدرات الطلاب البحثية حتى يكونوا قادرين على تنفيذ أبحاث علمية يواجهون من خلالها مشكلات مجتمعهم، ومثال ذلك كلية الهندسة بجامعة ولاية جراند فالي.

في كلية الهندسة تقوم لجنة الابتكار An Innovation Committee المكونة من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس والإداريين بمراجعة المقترحات البحثية والأفكار التي يطرحها الطلاب، وإذا قررت اللجنة أن فكرة الطالب يمكن تسويقها فإنه يتم التفاوض مع الطالب للوصول إلى اتفاق مادي لدفع الفكرة أو المنتج قُدمًا إلى السوق، وعادة ما تساعد لجنة الابتكار الطالب للحصول على براءة الاختراع، وتقديم الدعم المادي له ليكون لديه القدرة على إنشاء نموذج أوَّلي يمتاز بالدقة، وفي المقابل يوافق الطالب المخترع على دفع نسبة من الأرباح إلى اللجنة (١٢٢)، وقد استطاع بعض طلاب كلية الهندسة الحصول على براءة اختراع لإنشاء جهاز يسمح للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بالتحكم في حركة الكرسي المتحرك من خلال "إنحناء الجسد"، وقد توصل هؤلاء الطلاب للفكرة من خلال العمل مع فريق في مدرسة محلية لذوي الاحتياجات الخاصة، كما استطاع طلاب آخرون اختراع مطبات سرعة للسيارات تحتوي على سائل غير نيوتروني a non-Newtonian Fluid للحفاظ على إطارات السيارات، كما أن هذه المطبات كانت عبارة عن تكوينات محمولة وقابلة لإعادة الاستخدام؛ إذ يمكن نشر هذه المطبات في المناسبات الخاصة لإبطاء حركة السيارات، وبعد انتهاء الحدث يمكن جمعها مرة أخرى واستخدامها في مكان آخر(١٢٣).

كما كان هناك برامج في جامعة ولاية جراند فالي هدفها تعزيز البحث العلمي؛ ففي عام ١٩٩٤ أنشأ قسم العلوم والرياضيات بالجامعة برنامج البحث الصيفي للطلاب الجامعيين(The Summer Undergraduate Research Program (SURP لتعزيز ودعم المشاريع البحثية التعاونية لأعضاء هيئة التدريس والطلاب في العلوم والرياضيات، وفي عام ٢٠٠٣ تم التوسع في هذا البرنامج لدعم الأبحاث العلمية في جميع التخصصات، ثم بدأت الجامعة في التوسع في دعم الأنشطة البحثية للطلاب الجامعيين من خلال برنامج "الخبرات البحثية للطلاب الجامعيين" Research Experiences for

(REU) Undergraduates والذي تموله مؤسسة العلوم الوطنية The National Science Foundation والذي بدأ منذ عام ٢٠٠١، ويقدم البرنامج مجموعة واسعة من الاختيارات البحثية للطلاب في مجالات مختلفة. وبرنامج الخبرات البحثية للطلاب الجامعيين (REU) بجامعة ولاية جراند فالي هو برنامج مدته ثمانية أسابيع يوفر الدعم لثمانية من الطلاب، وتُعطى الأولوية للطلاب الذين يقدمون مقترحاتهم البحثية للمرة الأولى، ويعمل الطلاب الثمانية مع أربعة من أعضاء هيئة التدريس والذين يكونون مرشدين وموجهين لهم، ويتم تقسيم الطلاب في فرق، ويقدم أعضاء هيئة التدريس لهم ورش عمل مستمرة طوال فترة البرنامج، ويُطلب منهم كتابة تقارير أسبوعية عن مدى التقدم الذي تم إنجازه في أبحاثهم، ويتم تحديث هذه التقارير أسبوعيًّا لكتابة تقرير نهائي من أعضاء هيئة التدريس عن مدى تقدم الطلاب، كما يُطلب من الطلاب تحضير عروض تقديمية نصف أسبوعية لكل فريق، ويتم عرض النتائج النهائية للأبحاث في المؤتمر السنوي للخبرات البحثية للطلاب الجامعيين بميشيجان [١٢٤].

ب-خدمة المجتمع:

تحرص جامعة ولاية جراند فالي على زيادة مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بها في الأحداث السياسية بالمنطقة؛ لذا تم تشكيل "تحالف المشاركة الديمقراطية في حرم جامعة ولاية جراند فالي" GVSU Campus Democratic Engagement Coalition(CDEC)، ويتكون هذا التحالف من مجموعة من أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب، وقادة المجتمع، ولقد طورت هذه المجموعة خطة المشاركة الديمقراطية للحرم الجامعي ٢٠١٧/٢٠١٦، كما سعت إلى مساعدة الطلاب ليكونوا مطلعين على الأحداث السياسية ومشاركين فيها، وقادرين على فهم وممارسة حقوقهم ومسئولياتهم المدنية، كما ركز هذا التحالف جهوده على إبراز دور الطلاب في المشهد السياسي، وغرس ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر، وتقدير الصوت الانتخابي للطلاب ودوره في التغيير الاجتماعي [١٢٥]، وتعتبر خدمة المجتمع مهمة أساسية من مهام الجامعة، وظهر ذلك في إنشاء مكتب خدمات الأعمال The Business Services Office بكلية سيدمان لإدارة الأعمال Seidman College of Business، وتم تأسيس هذا المكتب عام ١٩٨٤ م بعد إجراء تحليل شامل للاحتياجات الاقتصادية والتجارية بولاية ميشيجان. والمكتب يكرس جهوده لبناء روابط قوية بين البرامج الأكاديمية والتنمية الاقتصادية في المنطقة، ويعمل المكتب على توفير التدريب، والبحوث الاقتصادية، والاستشارات، وتحليل السوق، وخدمات التخطيط للأعمال التجارية، كما يوجد بالجامعة معهد روبرت ب. أنيس للموارد المائية Robert B. Annis Water Resources

(AWRI) Institute، وهو معهد يركز جهوده على إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة بالمياه في ولاية ميشيجان من خلال الأبحاث التطبيقية، وتقديم خدمات التوعية والتثقيف في هذا المجال، كما يسعى المعهد إلى ربط أبحاثه بالصناعة والزراعة لتطوير نهج استباقي للحفاظ على جودة المياه، ودراسة القضايا البيئية ذات الصلة (١٢٦).

كما تهتم الجامعة بالعمل الخيري من خلال مركز دوروثي أ. جونسون للعمل الخيري Dorothy A.Johnson Center for Philanthropy والهدف من المركز هو تحسين المجتمع من خلال مساعدة الأفراد والمنظمات على فهم العمل وتعزيزه، وإجراء مشاريع بحثية مجتمعية، ويعمل المركز على توفير ورش عمل لقادة المنظمات غير الربحية، وتعزيز التعلم الخدمي والعمل التطوعي للطلاب، وتحرص الجامعة أيضًا على تقديم برنامج توعية لكبار السن من خلال ما يسمى بالمنتدى الكبير Grand Forum وهو برنامج توعية تعليمي يقدم الفرصة لكبار السن للالتقاء في بيئة أكاديمية تحفز على التعلم والتعرف على أشخاص جدد من خلال المحاضرات والمناقشات التي تتناول موضوعات متنوعة، وبالنسبة للأطفال الذين يعانون من مرض التوحد قدمت الجامعة من خلال مركز تعليم التوحد The Autism Education Center المعلومات والمعارف والمهارات اللازمة لأولياء الأمور لدعم الأفراد والأطفال الذين يعانون من اضطراب التوحد (١٢٧).

ج-التدويل:

لقد حرصت استراتيجية جامعة ولاية جراند فالي على دعم التعاون الدولي منذ عام ١٩٩٩م وحتى الآن، وظهر هذا التطور على مدار عدة سنوات من خلال الجهود التعاونية المستمرة لقيادات الجامعة وأعضاء هيئة التدريس بها، كما زاد هذا التطور بعد مشاركة الجامعة في "مختبر التدويل"The Internationalization Laboratory التابع للمجلس الأمريكي للتعليم؛ فقد قررت الجامعة توجيه جهودها في مجالين أساسين هما: التعليم الدولي عبر مناهج جامعة ولاية جراند فالي، وبناء بيئة جامعية عالمية تضم المزيد من الطلاب الدوليين، ولقد نما عدد الطلاب الدوليين في الجامعة من ١٧٧ طالبًا في عام ٢٠٠٥ إلى ٤٣٠ طالبًا في عام ٢٠١٦ من مختلف الدول مثل الصين والهند والمملكة العربية السعودية (١٢٨)، كما وقعت جامعة ولاية جراند فالي اتفاقية التبادل الطلابي مع جامعة بيو-بيو University of Bio-Bio بدولة تشيلي عام ٢٠١١، ولقد حرصت الجامعتان على تشجيع التعاون الإبداعي الذي يتجاوز التبادل الطلابي؛ ففي عام ٢٠١٢ – وهو العام الأول من الاتفاقية – حرصت جامعة ولاية جراند فالي على

تحسين مهارات طلاب جامعة بيو- بيو في اللغة الإنجليزية، وكان هناك تبادل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بالجامعتين لكسر حاجز اللغة، كما كان هناك ورش عمل مستمرة بين الجامعتين (١٢٩).

وللجامعة دور مهم في التأكيد على التنوع واحترام التعدد الثقافي وقبول الآخر حيث يوجد بالجامعة قسم الدمج والإنصاف Inclusion and Equity Division وتتمثل مهمة هذا القسم في تعزيز الوعي بالتنوع والتعدد الثقافي، ويوجد ضمن قسم الدمج والإنصاف قسم آخر وهو التدريب بين الثقافات Intercultural Training والذي يقوم بتصميم وتقييم برامج التدريب المتعلقة بتعزيز الوعي بالثقافات المختلفة في العالم، كما يوجد بالجامعة مركز باربرا بادنوس الدولي Barbara H. Padnos International Center، وتتمثل مهمة المركز في إشراك المجتمع الجامعي في تطوير الخبرات الدولية الهادفة التي تعزز التقدير والوعي بالثقافات والأفراد والأفكار المتنوعة، ويُنظم المركز البرامج والأنشطة الدولية لجامعة ولاية جراند فالي، والتي تشمل برامج الدراسة بالخارج، وبرامج التدريب والعمل في الدول الأخرى، وأنشطة التطوع الدولي، وأنشطة التعلم الخدمي (١٣٠).

رابعًا – القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن نظام التعليم العالي في الدول المختلفة ما هو إلا وليد للظروف التي نشأ فيها، وهناك مجموعة من القوى والعوامل الثقافية التي تؤثر تأثيرًا كبيرًا على هذا النظام سواء عوامل سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية، وتتناول الدراسة الحالية هذه العوامل في الولايات المتحدة الأمريكية، وتوضح مدى تأثيرها على الجامعات الشاملة.

أ-العامل السياسي:

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي جمهورية دستورية فيدرالية، وكلمة دستوري تعني أن الدستور هو القانون الأعلى للولايات المتحدة الأمريكية، ولقد تم التصديق على الدستور الأمريكي عام ١٧٨٨م، ولقد حدد هذا الدستور سلطة الدولة في ثلاثة فروع أساسية وهي: السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وإحدى السمات المميزة لهذا الدستور هو وضع نظام قائم على الضوابط والتوازنات لتوزيع السلطة بين السلطات الثلاث، ولقد حدد الدستور هيكل وسلطات الحكومة الفيدرالية، والأحكام العامة التي تتعلق بحكومة الولاية، كما أن لكل ولاية دستورها الخاص الذي يتضمن أحكامًا تتعلق بالحكومات المحلية، ومع مرور الوقت تم تعديل الدستور وتفسيره ليتكيف مع الظروف المتغيرة للبلاد، فنظام الحكم الأمريكي الذي بدأ منذ عام ١٧٧٦م أثبت أنه نظام مرن

وقابل للتكيف بشكل ملحوظ، والولايات المتحدة الأمريكية بصفتها جمهورية فإن القوة المطلقة داخل النظام الأمريكي تقع على عاتق الشعب؛ فهذا الشعب يمارس حقه في تقرير مصير بلاده من خلال انتخابات حرة نزيهة، يختار الناخبون الرئيس وأعضاء الكونجرس ومختلف مسئولي الولايات، والمسئولين المحليين، ويقوم هؤلاء المسئولون بصياغة السياسات، ووضع القوانين، وتوجيه عمليات الحكومة (١٣١).

ولقد تم إنشاء نظام فيدرالي للولايات المتحدة الأمريكية، والفيدرالية هي نظام سياسي يتم فيه تقسيم السلطة بين حكومة مركزية وحكومات محلية، ولقد تطور هذا النظام بمرور الوقت، وما زال يتطور حتى الآن، فهذا النظام الذي أقره الشعب هو نظام وسطي جمع بين " النظام الوحدوي" Unitary System الذي تسيطر فيه الحكومة المركزية على السلطة مما يتسبب في عدم تقاسم السلطة بين الولايات، والنظام الكونفدرالي Confederal System الذي يقوم على وجود اتحاد أو رابطة واحدة لدول مستقلة مما يتسبب في ضعف الحكومة المركزية لأن القرارات تأتي بالإجماع من دول الاتحاد؛ لذا كانت الفيدرالية هي الحل الأوسط لتلافي عيوب هذين النظامين (١٣٢)، ونظرًا لأن الفيدرالية تقوم على تقسيم السلطة فهذا يعني الفصل بين السلطات، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الحكم الديمقراطي، ولم يكن نظام الحكم الديمقراطي هو فقط ما تمتاز به الولايات المتحدة الأمريكية؛ فلقد أشار المؤلف الفرنسي ألكسي دي توكفيل Alexis de Tocquevill في أطروحته "الديمقراطية في أمريكا" إلى أن الأمريكان يتصفون بمجموعة من الصفات منها أنهم براجماتيون، ويعملون بجد، ومحبون للحرية، ويمتازون بالمثابرة، وأوضح أن هذه الصفات الأمريكية سمحت بتشكيل حكومة تعكس هذه القيم، وأصبح لأصوات الجميع أهمية متساوية بغض النظر عن العرق أو الوضع الاجتماعي أو الاقتصادي أو الانتماء الديني، وهذا ما يتم تعليمه للطلاب في المدارس والجامعات (١٣٣).

ويتضح أثر العامل السياسي على الجامعات الشاملة فيما يلي:

أصبح لدى الطلاب الوعي بمفهوم الحرية، وحقوق المواطنين، والمسئولية، وسيادة القانون باعتبارهم قيم أساسية في المجتمع الديمقراطي، كما أصبح التعليم يركز على هذه القيم لخلق بيئة آمنة للمشاركة والحوار المفتوح للانتقال بالديمقراطية من كونها شكلًا من أشكال الحكومة إلى كونها أسلوبًا للحياة (١٣٤)، ولعل ما يحدث في الجامعات الشاملة من اهتمام بالأحداث السياسية ودورها الواضح في المشهد السياسي هو أكبر دليل على ذلك.

ب-العامل الاقتصادي:

منذ تسعينيات القرن الماضي فصاعدًا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أقوى دولة في العالم سواء عسكريًّا أو اقتصاديًّا أو تقنيًّا خاصة بعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفييتي في ذلك الوقت، كما جعلت الثورة التكنولوجية الولايات المتحدة الأمريكية في موضع هيمنة غير مسبوق سواء اقتصاديًّا أو عسكريًّا؛ فلقد وصل الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٨ م إلى أكثر من ٨ تريليون دولار، وهو بذلك قد تجاوز إنتاج الاتحاد الأوروبي بالكامل، كما تجاوز إنتاج اليابان بنحو ٥ تريليون دولار، ويعتبر دخل الفرد أعلى بنسبة ٤٥ في المائة في أمريكا مقارنة بباقي دول العالم [١٣٥]، وأصبح من المُسَلَّم به أن الاقتصاد الأمريكي هو أكثر الاقتصادات إنتاجية، وفي العديد من القطاعات تُعد شركاته هي الأكثر نجاحًا وابتكارًا على مستوى العالم [١٣٦]؛ ولذلك يُنظر إلى الاقتصاد الأمريكي على أنه "المحرك " للاقتصاد العالمي، وأيّ علامة على التباطؤ في المجال الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية تثير المخاوف بشأن ما يحدث من تداعيات سلبية على الاقتصادات الأخرى [١٣٧].

ويتضح أثر العامل الاقتصادي على الجامعات الشاملة على النحو الآتي:

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على الجامعات، واعتبرتها استثمارًا لها؛ ففي دراسة أمريكية بعنوان " استثمار الدولة في الجامعات: إعادة التفكير في التأثير على النمو الاقتصادي "، أوضحت الدراسة أن الكليات والجامعات الأمريكية تُعد محركًا قويًّا للتنمية الاقتصادية؛ فلها دور واضح في إنتاج صناعات المستقبل في الحوسبة المتقدمة، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا البيئية وغيرها، وهذه الصناعات قد خلقت آلاف الوظائف، وأن كل ما يتم إنفاقه على الجامعات يستثمر ويتضاعف مرتين أو أكثر، ويشق طريقه عبر الاقتصاد المحلي أو الإقليمي [١٣٨].

ج-العامل الاجتماعي:

إن الاختلافات العرقية واللغوية والدينية في الولايات المتحدة الأمريكية قد أدت إلى وجود حواجز اجتماعية، ولقد شهد تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الصراعات التي برزت في الحروب الأهلية وأعمال الشغب العرقية في الستينيات، إلا أنه بمرور الوقت أصبح هذا التنوع وسيلة من وسائل التنمية البشرية بأمريكا، فعلى سبيل المثال وجد أن الأفراد الذين يتحدثون لغة مختلفة هم في الغالب مدخلات حديثة إلى الدولة، ومن المرجح أن يساهموا بأفكار جديدة مما يعزز الإبداع والابتكار لدعم مسيرة الدولة نحو التميز [١٣٩]، كما أن الثقافة الأمريكية التي يطلق عليها "الثقافة الغربية " قد تأثرت بهذا التنوع؛ فقد أصبحت مستمدة من مزيج من تقاليد وقيم العبيد السود الذين تم جلبهم من

إفريقيا، وتقاليد المهاجرين من شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، وجاءت أقوى التأثيرات على الثقافة الأمريكية من مهاجري أوروبا وأبرزهم ألمانيا وأيرلندا وبريطانيا(١٤٠)، ولم يكن هذا التنوع عائقًا أمام الولايات المتحدة الأمريكية؛ فهناك اعتقاد سائد بأن الجميع يولدون متساوين، ومن ثمَّ يتمتع كل فرد بفرصة متساوية للتقدم في الحياة، وأنه لا ينبغي الخلط بين التنوع وعدم المساواة، فالتنوع حقيقة بيولوجية، بينما المساواة مفهوم سياسي وأخلاقي واجتماعي؛ فإن لون البشرة هو اختلاف ليس له أهمية، ولا يجب أن يؤثر على حقوق الإنسان (١٤١).

ويتضح أثر العامل الاجتماعي على الجامعات الشاملة فيما يلي:

إن حركة الحقوق المدنية، وحرب ليندون ب. جونسون Lyndon B. Johnson رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق على الفقر في منتصف الستينات من القرن الماضي قد ساهمت في دفع الاستجابة لحقيقة أن الأمريكيين الملونين لا يتمتعون بفرص متساوية في التعليم أو الوظائف أو الإسكان أو غيرها، ولقد تم بناء هذا التفاوت في نسيج معظم المؤسسات الاجتماعية – العامة والخاصة – وبدأت العديد من الجامعات تدرك فشلها في تقديم الفرص التعليمية المتساوية للأمريكيين السود على وجه الخصوص؛ لذا كان هناك العديد من الأحكام القضائية التي أيدت تكافؤ الفرص التعليمية، وتسببت في تطوير الممارسات التي تقوم على التسامح والمساواة، وتجريم الفصل العرقي في الجامعات لإصلاح أخطاء الماضي، وأصبحت الجامعات حريصة على دعم أهدافها التعليمية من خلال بناء مجتمعات تَعلُّم متعددة الثقافات (١٤٢).

د –العامل التاريخي:

"استوطن الإنجليز في أمريكا عام ١٦٠٧م بعد أن تأسست أول مستعمرة بريطانية سميت فرجينيا، ومنذ ذلك الوقت وحتى اندلاع النزاع في حرب الاستقلال عام ١٧٧٦م كان لبريطانيا ثلاث عشرة مستعمرة على الساحل الشرقي لأمريكا يشرف على إدارتها والموافقة على تعيين حكامها التاج البريطاني، وتمتعت هذه المستعمرات بنوع من الحكم الذاتي؛ إذ كان لكلٍّ منها ميثاقها الخاص الذي نظم شئونها والعلاقة بين الحاكم والمحكوم" (١٤٣)، وحدثت معارك حربية خاضها الثوار ضد القوات الإنجليزية، وبينما المعارك الحربية مستمرة كانت هناك معركة سياسية يقودها المثقفون من المستوطنين مدافعين عن حقهم في التمتع بالحرية السياسية، والمساواة الاقتصادية، وتبعًا لهذه الظروف بدأ التفكير بشكل فردي لا جماعي في إعلان الاستقلال عن إنجلترا، وكانت المستعمرة صاحبة المبادرة بإعلان الاستقلال هي فرجينيا، ثم جاءت الخطوة الجماعية

لباقي المستعمرات بعقد مؤتمر في مدينة فيلاديفيا في تموز (يوليو) ١٧٧٦م؛ إذ أعلن توماس جيفرسون Thomas Jefferson صيغة إعلان الاستقلال، وكان لهذا الإعلان تأثيرات إيجابية على سير المعارك الموجودة بين الطرفين؛ فقد دفع هذا الإعلان الأمريكيين إلى التطوع والتبرع من أجل المحافظة على الاستقلال (١٤٤).

إن تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية المليء بالأحداث والحروب من أجل الحصول على الحرية والاستقلال قد انعكس على الجامعات الشاملة، **ويتضح ذلك كما يلي:**

أصبحت الجامعات الأمريكية تهتم بتعزيز وحماية حرية الفكر، كما أن القانون الدستوري للولايات المتحدة يحمي الحرية الفكرية، وهناك ثلاثة أسباب منطقية للاهتمام بالحرية الفكرية وهي: حق الأفراد في الاستقلال والتعبير عن الذات، والدور البارز للحرية الفكرية في البحث عن الحقيقة وتقدم المعرفة، وأيضًا الدور الذي تؤديه الحرية الفكرية في الحكم الذاتي الديمقراطي؛ لذا ركزت الجامعات الأمريكية على الحرية الفكرية ليس فقط لأعضاء هيئة التدريس ولكن للطلاب أيضًا (١٤٥)

الخطوة الرابعة: الجامعات الشاملة في الصين:

لقد مرت الجامعات الشاملة في الصين بمجموعة من التحديات والمشكلات، والتي كانت أفكار الحزب الشيوعي سببًا رئيسيًّا لها؛ فلقد سببت ديكتاتورية الحزب الواحد لدولة الصين انتهاكات للقيم الديمقراطية والحرية، وبمرور الوقت استطاعت الصين تطوير سياساتها التعليمية، وأصبحت الجامعات الشاملة قادرة على مواجهة العديد من المشكلات، كما أصبحت من الجامعات الرائدة الآن في الصين، وامتلكت هذه الجامعات العديد من المقومات الأكاديمية المتميزة، والبرامج الدراسية المتنوعة، كما تميزت بقدرتها على تزويد الطلاب بالمهارات العملية، وربط البرامج الدراسية بها باحتياجات سوق العمل.

أولًا – نبذة عن التعليم العالي في دولة الصين:

لقد ساهم التطوير الحادث في نظام التعليم العالي بالصين في العقود الثلاثة الماضية في تحقيق تغييرات عميقة غير مسبوقة داخل المجتمع وتوسع هائل في الفرص الاقتصادية، وقد حظيت هذه التطورات والإنجازات الرئيسية باهتمام عالمي واضح (١٤٦)؛ فلقد تغيرت الأفكار المتعلقة بالتعليم العالي تغيُّرًا كبيرًا، ففي الماضي كان التعليم العالي هو سلاح الثورة، وأداة المعارضة ضد الطبقة البرجوازية، وتم تجاهل وظيفته التعليمية إلى حد كبير، أما الآن فقد أصبحت مؤسسات التعليم العالي بمثابة مراكز ثقافية وتعليمية

حقيقية للمجتمع، فقد حرصت الدولة على نقل هدف التعليم العالي الصيني من سلاح سياسي إلى سلاح للتربية والتعليم، واتخذ التعليم العالي مكانة متميزة، وأصبح تطوير دولة الصين بالعلم والتعليم هو الاستراتيجية الوطنية التي يقبلها شعب الصين، كما تم تجديد وظيفة التعليم العالي؛ فهو ليس فقط مركزًا للتعليم، ولكنه أيضًا مجتمع للبحوث العلمية، ومركز للابتكار التكنولوجي، وبوتقة تنصهر فيها الثقافات المختلفة مع الحفاظ على الهوية الوطنية وتنمية الشخصية الصينية[١٤٧]، ولم يحدث هذا التغيير في التعليم العالي الصيني بين ليلة وضحاها، ولكنه احتاج إلى سنوات عديدة لتبديد أيّ أفكار جامدة قد وضعها الحزب الشيوعي منذ بداية نشأة الصين، ويمكن توضيح مراحل تطوير التعليم العالي الصيني على النحو التالي [١٤٨]:

- **مرحلة السياسات المتضاربة من (١٩٤٩-١٩٨٥):**

عندما تأسست جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٩ قام الحزب الشيوعي بصد أيّ أفكار أو تجارب للمجتمعات الغربية، وتم تصميم النظام التعليمي بالكامل على غرار نموذج الاتحاد السوفييتي الذي تميز بمؤسسات صغيرة، ومتخصصة للغاية، وذات مناهج ضيقة؛ ولذا تم تقسيم المؤسسات متعددة التخصصات في الصين إلى مؤسسات متخصصة، وفي الفترة من (١٩٥٨-١٩٦٠) قام الحزب الشيوعي بحملة اقتصادية واجتماعية، وإصدار مجموعة من القرارات التخطيطية الهدف منها تطوير الدولة، وسميت هذه الحملة بـ (القفزة العظيمة للأمام)، وفي هذا الوقت توسع نظام التعليم العالي، وارتفعت أعداد الكليات والجامعات، ولقد أدى هذا التوسع الاستثنائي إلى مشكلات جسيمة بما في ذلك انخفاض الكفاءة، وضعف جودة التعليم، وفي الوقت نفسه واجهت الكليات والجامعات صعوبة مالية بسبب تدني المستوى الاقتصادي بالدولة، ثم بذلت الدولة عدة محاولات عام ١٩٦١ لتصحيح هذه المشكلة، وتم خفض عدد الكليات والجامعات من ١٢٨٩ مؤسسة تعليمية في عام ١٩٦٠ إلى ٤٠٧ مؤسسة تعليمية في عام ١٩٦٣، ولكن تسببت الثورة الثقافية التي بدأت عام ١٩٦٦ إلى العديد من الانتكاسات والاحتجاجات والتمردات، والتي استمرت آثارها حتى عام ١٩٧٦. وبعد انتهاء الثورة الثقافية ظهرت قرارات وسياسات جديدة لتطوير التعليم العالي؛ فقد تولى نظام التعليم العالي مهمة إنتاج القوى العاملة المتعلمة والمدربة.

- **مرحلة اللامركزية من (١٩٨٥-١٩٩٢):**

إن انتقال الصين إلى اقتصاد السوق الاشتراكي جعل من الصعب على نظام التعليم العالي الشديد المركزية أن يواجه التحديات الاجتماعية والاقتصادية؛ ففي عام ١٩٨٥

أعلن الحزب الشيوعي الصيني قرارًا بشأن إصلاح التعليم، وتمكين مؤسسات التعليم العالي من قرارات مستقلة بشأن المحتوى التعليمي وطرق التدريس، وسياسات القبول، وتطوير برامج جديدة، وكان أحد العناصر المهمة في القرار هو التوجه نحو اللامركزية في التمويل، فلقد ظلت الحكومة مصدرًا رئيسيًّا للدخل لمؤسسات التعليم العالي، ومع السياسة الجديدة أصبح واجبًا على الكليات والجامعات تنويع مصادر التمويل الذاتي بدلًا من الاعتماد فقط على المخصصات الحكومية، وتنوعت مصادر التمويل بالجامعات واشتملت على الرسوم الدراسية للطلاب، والتدريب، والبحوث، والاستشارات، والتبرعات.

- **مرحلة تعميق الإصلاح من (١٩٩٢ إلى الآن):**

في عام ١٩٩٢ أكد الرئيس (دنغ شياو بينغ) على سياسات الإصلاح الاقتصادي لتسريع التحول الوطني من الاقتصاد المخطط مركزيًّا إلى اقتصاد السوق، وتماشيًا مع هذا القرار اقترحت الحكومة الاستمرار في إصلاح نظام التعليم العالي، وكان محور الإصلاح هو الاستمرار في التوجه نحو اللامركزية مع استمرار الدولة في الحفاظ على الرقابة الإدارية والإشرافية، ولقد عززت المبادئ التوجيهية لإصلاح وتطوير التعليم في الصين عام ١٩٩٣ هذه الفكرة، وفي عام ٢٠٠٠ قام مجلس الدولة بتعميق عملية الإصلاح من خلال إعادة هيكلة واسعة النطاق لمؤسسات التعليم العالي لتحسين جودة التعليم العالي وتعزيز كفاءته.

وبذلك مر تطوير التعليم العالي في الصين بمراحل مختلفة خلال عدة سنوات حتى وصل إلى ما هو عليه الآن.

وأصبحت معظم الجامعات في الصين تدار إما من قِبل الحكومة المركزية أو المحلية، ووصل عدد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي إلى ١٨٦٧ في عام ٢٠٠٦ بعد أن كان ١٠٤١ في عام ٢٠٠٠، ويستند القبول في التعليم العالي إلى نتيجة امتحان القبول الجامعي الوطني، أما عن الدراسات العليا فقد وصل عدد الطلاب المسجلين في الدراسات العليا إلى ١,١ مليون طالب في عام ٢٠٠٦، وبلغ عدد الطلاب الذين يدرسون بالخارج ١٣٤٠٠٠ طالب، بالإضافة إلى ذلك تجتذب الصين عددًا متزايدًا من الطلاب الأجانب والذي وصل عددهم إلى ٨٢٠٠٠ طالب في عام ٢٠٠٦ ومعظم هؤلاء الطلاب من بلدان آسيوية مثل كوريا الجنوبية واليابان، وفي الآونة الآخرة تم التركيز على العديد من التخصصات التي تخدم المجال الصناعي مثل: التحكم الآلي، والطاقة الذرية، وموارد الطاقة، والفيزياء النووية، وعلوم الحاسب، وكيمياء البوليمرات، وفيزياء البوليمرات، والكيمياء الإشعاعية، والكيمياء الفيزيائية، والفيزياء الحيوية [١٤٩].

ثانيًا – أهم ملامح الجامعات الشاملة:

لقد بدأ تأسيس نظام التعليم الصيني القديم خلال فترة حكم الإمبراطور الصيني يو"Yu" (٢٢٥٧–٢٢٠٨ قبل الميلاد)، ثم ظهرت المؤسسات الأولى للتعليم العالي في الصين في عهد أسرة زو الشرقية Eastern Zhou Dynasty (٧٧١–٢٢١ قبل الميلاد)، ولم يظهر مسمى الجامعة طول تاريخ الصين حتى أواخر القرن التاسع عشر، وبحلول عام ١٩٤٧ كان قد تم إنشاء ٢٠٧ مؤسسة عليا، بما في ذلك ٥٥ جامعة شاملة، وبحلول عام ١٩٤٩ عندما جاء الحزب الشيوعي إلى السلطة [١٥٠] قرر إنشاء نظام تعليمي جديد مختلف عن الماضي، وكان لدى القادة الرغبة في أن يحمل النظام التعليمي الجديد طابعًا سياسيًّا حتى ينتمي إلى الحكومة الجديدة التي يقودها الحزب الشيوعي الصيني، وأن يلبي النظام التعليمي الجديد احتياجات التنمية الاقتصادية الحالية؛ لذا قام الحزب الشيوعي بإعادة تنظيم نظام التعليم العالي وفقًا للنموذج التعليمي للاتحاد السوفييتي السابق، وكان الهدف الرئيسي من هذا الإصلاح هو تقليل عدد الجامعات الشاملة من ٤٩ جامعة في عام ١٩٤٩ إلى ١٣ جامعة في عام ١٩٥٣، وهو ما أدى إلى فقد الجامعات الشاملة لمكانتها الرائدة في نظام التعليم العالي بسبب نسخ الصين للنموذج السوفييتي الذي يركز على التخصصات الضيقة والأقسام المنغلقة [١٥١]؛ فقد أدى توجه الصين نحو النموذج السوفييتي في التعليم إلى تدمير الجامعات التي أمضت عقودًا في تطوير برامج شاملة اشتملت على الأدب، والفنون، والعلوم، والهندسة والزراعة، والقانون، والطب من أجل بناء جامعات وكليات ذات تخصصات ضيقة وأقسام مغلقة [١٥٢]، ولأن كل جامعة متخصصة في مجال معين فإنها لا تستطيع توفير نطاق واسع من المعرفة للطلاب، وهو ما أدى إلى عدم قدرة الطلاب على الإبداع والابتكار، كما كان هناك مشكلة أخرى، وهي انفصال البحث العلمي عن الجامعات الصينية بعد عام ١٩٥٢ فمعظم الأبحاث كان يتم إجراؤها في الأكاديمية الصينية للعلوم، ولم يكن هناك سوى عدد قليل من مختبرات البحوث في بعض الجامعات الرائدة، وتسببت قلة المبادرات البحثية في الجامعات إلى فقدان التقدم المعرفي والأكاديمي أيضًا، وساهم عدم تطور المناهج في الجامعات والكليات إلى عدم إنتاج معارف جديدة، كما كان أعضاء هيئة التدريس مجرد معلمين ليس لديهم طريقة لتحديث معارفهم أو جلب معارف جديدة، ونظرًا لجميع هذه المشكلات تم نشر "مخطط إصلاح وتطوير التعليم في الصين " عام ١٩٩٣، وينص هذا المخطط على أنه في التسعينات يجب أن يكون التعليم العالي الصيني مُوَجَّهًا نحو تلبية احتياجات الإصلاح المتسارعة، وينبغي الوصول إلى نهج جديد لتوسيع نطاق التعليم العالي وتحسين النوعية والكفاءة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف

بُذلت جهود كبيرة لإصلاح نظام إدارة التعليم العالي على المستويين الحكومي والمؤسسي [١٥٣]، وبالنسبة للإصلاح على المستوى الحكومي تم اعتماد سياسة تتكون من ثماني كلمات (بالأحرف الصينية) لوصف العملية، والكلمات الثمانية هي: "غونج – جيان " Gong-Jian وتعني بناء التعليم العالي بجهود الحكومات المركزية والمحلية، "هو – زو" Ho-Zuo يقصد بها أن التعليم العالي يجب أن يتعاون مع قطاعات أخرى مثل الشركات والمؤسسات من أجل التنمية، أما "هو– بينج "He-Bing فيقصد بها دمج الجامعات المتخصصة معًا لبناء جامعات شاملة، وتعني" هوا– زوان" Hua-Zhuan نقل المسئولية الإدارية لبعض المؤسسات من وزارات مختلفة في الحكومة المركزية إلى الحكومة المحلية، ومن خلال هذه السياسة المكونة من ثماني كلمات أمكن منح الحكومات المحلية على مستوى المقاطعات أو البلديات الفرصة لتقاسم المسئولية في تمويل وإدارة الجامعات معًا لبناء جامعات شاملة [١٥٤]، ولقد ساهم هذا الإصلاح على المستوى الحكومي في تحقيق هدفين، الأول: إنشاء نظام إداري من مستويين (مركزي ومحلي مع التركيز على المستوى المحلي)، والثاني هو حل المشكلات الناتجة عن قلة وعدم كفاية الجامعات الشاملة من خلال عمليات الدمج [١٥٥]، ولم تكن الحكومة وحدها التي ترغب في التوجه نحو بناء الجامعات الشاملة بل أكدت العديد من الدراسات ذلك كما في دراسة روث هايهو Ruth Hayhoe والتي تحمل عنوان " تعددية أسيوية ؟ تأملات مقارنة حول الانتقال إلى التعليم العالي الشامل في شرق آسيا "، وأوضحت هايهو في دراستها عام ١٩٩٥ أن التعليم العالي الصيني على وشك الانتقال من تعليم النخبة إلى تعليم الجماهير، وأن التحرك نحو التعليم العالي الشامل سوف يحفز التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي [١٥٦].

لقد بدأت عملية دمج مؤسسات التعليم العالي في الصين منذ عام ١٩٩٢، وتم تنفيذها في سياقات محلية ودولية، ولقد تَجلَّى تأثير هذه العملية على المستوى الوطني والمحلي والمؤسسي، وبشكل عام تهدف إعادة الهيكلة إلى تحسين جودة وكفاءة التعليم العالي الصيني [١٥٧]؛ ففي عام ١٩٩٢ قدمت الحكومة الصينية مشروع "٢١١" وهذا الرقم هو اختصار لشعار "استعداد للقرن الحادي والعشرين، إدارة مائة جامعة بنجاح "، وكان الهدف من المشروع هو تحسين جودة التعليم في مائة جامعة حتى يمكن أن تؤدي هذه الجامعات دورًا رئيسيًّا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين، وحرصت الحكومة الصينية على أن تتلقى هذه الجامعات الدعم المادي اللازم حتى يتم تأسيسها على أحدث المعايير العالمية، وفي مايو ١٩٩٨ قدمت الحكومة مشروع "٩٨٥" كجزء مكمل للمشروع ٢١١؛ فقد انضم لهذا المشروع عدد من المؤسسات التعليمية الرائدة والتي

كانت مشتركة في المشروع "٢١١" السابق، وذلك لكي تتلقى دعمًا ماليًّا إضافيًّا من الحكومة بهدف إنشاء معاهد بحثية بها من الدرجة الأولى حتى تكون قادرة على المنافسة محليًّا وعالميًّا(١٥٨).

أما عن سبب تسمية المشروع ب"٩٨٥" فهذا يرجع إلى رغبة الحكومة الصينية في إحياء ذكرى خطاب الرئيس جيانغ زيمين Jiang Zemin في مايو ١٩٩٨ والذي أوضح فيه أنه" من أجل التحديث يجب أن يكون في الصين عدة جامعات على مستوى عالمي " ومن الواضح أنه لكي يتم تحقيق هدف هذين المشروعين فقد لجأت الصين إلى عملية دمج الجامعات حتى تلتزم بالسعي نحو التميز، وبناء جامعات عالمية المستوى، وقد بدأت فترة التوسع السريع منذ عام ١٩٩٥م، وتعتبر هذه الفترة تجسيدًا لإرساء قيم الديمقراطية في التعليم العالي (١٥٩)، وقد أدى دمج العديد من مؤسسات التعليم العالي لإنشاء جامعات شاملة إلى تحقيق العديد من المنافع الإدارية والاقتصادية والأكاديمية عن طريق دمج المؤسسات في وحدات كبيرة، وذلك على أساس أن الوحدات الأكبر حجمًا تُسفر عن مؤسسات تعليمية أفضل أكاديميًّا وبحثيًّا، وإدارة أفضل للموارد، وتنطوي عملية الدمج على توحيد جهود قيادة وإدارة هذه المؤسسات التعليمية، وإعادة تكييف البرامج، وتوزيع الموارد، وإدارة وحدات الدعم لضمان الارتقاء بالعملية التعليمية (١٦٠).

وبحلول عام ٢٠٠٣ كانت عملية الدمج قد شملت ما مجموعه ٧٨٨ جامعة؛ مما أدى إلى إنشاء ٣١٨ مؤسسة شاملة، ولقد اشتملت الجامعات الشاملة على مجموعة واسعة ومتنوعة من التخصصات التي اشتملت على الفنون، والهندسة، والطب، والقانون، والإدارة، والتعليم، وغيرها (١٦١)، ورغم تأكيد البعض أن مؤسسات التعليم العالي ذات الشهرة العالمية ينبغي أن تكون مؤسسات شاملة، فالشمولية هي أحد المتطلبات الأساسية لنجاح الجامعات في هذا العصر وأن اندماج الجامعات الكبرى والمرموقة يتم الترويج له ودعمه من قِبل الحكومة الصينية، إلا أن البعض الآخر انتقد عملية الدمج، وكانت وجهة نظرهم أن الأكبر والأشمل ليس دائمًا هو الأفضل، وأن الجودة في المجال التعليمي لا تأتي تلقائيًّا من تعدد التخصصات والبرامج الأكاديمية، وأن عمليات الدمج تنطوي على استثمارات ضخمة للغاية (١٦٢)، ورغم وجود مؤيدين ومعارضين لعمليات الدمج إلا أن النتيجة أظهرت نجاح هذه العمليات؛ فإن " عمليات الدمج بين مؤسسات التعليم العالي ليست عملية تلقائية بل هي نتيجة اختيارات واعية ومدروسة بعناية " (١٦٣) ، وبمرور الوقت وجدت الجامعات العادية نفسها غير قادرة على منافسة الجامعات الشاملة أو المؤسسات التكنولوجية فيما يتعلق بالتحاق الطلاب، وتعيين أعضاء هيئة التدريس والتمويل، والمشروعات البحثية أو التطوير الأكاديمي، والتنافس على دعم السياسات

والموارد من الحكومة؛ لذا لم يكن أمام الجامعات العادية الصينية خيار سوى أن يتحول بعضها إلى جامعات شاملة عن طريق تحديث البرامج الدراسية، والتوجه نحو العلوم التطبيقية، واتباع نهج متعدد التخصصات، وبذلت الجامعات العادية العديد من الجهود بما في ذلك إعادة الهيكلة الداخلية، والدمج، كما حاولت الحصول على القبول في مشروعات تطوير الجامعات الوطنية رفيعة المستوى مثل المشروع ٢١١ والمشروع ٩٨٥ (١٦٤).

ثالثًا – دور الجامعات الشاملة في تحقيق التنمية:

تؤدي الجامعات الشاملة دورًا قياديًا في تحقيق التنمية بدولة الصين؛ فهذه الجامعات توفر البحث العلمي الذي يعتبر بمثابة محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أن لهذه الجامعات مسئوليات خاصة ترتبط بخدمة المجتمع من خلال التأكيد على تطبيق المعرفة في مواقف الحياة الواقعية، وتثقيف الأفراد وتدريب القوى العاملة، ويعتبر تدويل الجامعات الشاملة هو أحد الأركان الأساسية التي قدمت مساهمات ذات مغزى للصين؛ فقد ساعد التدويل على تقوية الروابط بين مؤسسات التعليم العالي في الصين والدول المختلفة، كما ساعد على إعداد الخريجين ليكونوا مواطنين عالميين قادرين على العمل بنجاح في ظل الاقتصاد العالمي ولديهم فهم أعمق للقضايا الدولية، وفي ضوء هذا الإطار يمكن عرض نموذجين للجامعات الشاملة الصينية على النحو التالي:

١-جامعة سيتشوان Sichuan University:

تأسست جامعة سيتشوان عام ١٨٩٦ م عندما أنشأ تشوانلين لو Chuanlin Lu (حاكم مقاطعة سيتشوان آنذاك مدرسة سيتشوان في عهد الإمبراطور جوانجكسو Guangxu والتي تحولت بعد ذلك إلى جامعة سيتشوان(١٦٥).

ولقد تم إنشاء الجامعة في مدينة تشنغدو Chengdu الواقعة في جنوب الصين، وتعرضت جامعة سيتشوان مثل باقي الجامعات الصينية الأخرى إلى إصلاحات الحزب الشيوعي المخططة مركزيًا، وما قام به من إعادة هيكلة للكليات والأقسام خلال الخمسينيات؛ فقد تم استقلال كليات مثل الهندسة والطب والزراعة وغيرها عن الجامعات الشاملة، وتحويلها إلى كليات متخصصة؛ فقد سعى الحزب الشيوعي إلى إقامة نظام شديد التخصص في التعليم العالي، وفي التسعينيات تم التوجه لإنشاء جامعات شاملة لتصحيح المسار الخاطئ الذي كانت تنتهجه الصين؛ لذا كان هناك عملية دمج واسعة النطاق؛ ونتيجة لذلك اندمجت جامعه سيتشوان مع جامعة تشنغدو للعلوم والتكنولوجيا في عام ١٩٩٤، ومع جامعة غرب الصين للعلوم الطبية في عام ٢٠٠٠، وتُعد جامعة

سيتشوان واحده من ٧٢ جامعة تخضع للإدارة المباشرة لوزارة التعليم(١٦٦)، ويوجد للجامعة ثلاثة فروع وهي: وانج جيانج Wangjing، هواكسي Huaxi وجيانجان Jiang'an. وسيتشوان كجامعة شاملة تقدم مجموعة واسعة من التخصصات مثل: العلوم الإنسانية، والهندسة، والطب، والاقتصاد، والعلوم، والإدارة، والقانون، والتاريخ، والفلسفة، والزراعة، والتعليم، والفن. كما تتضمن ٤٦ تخصصًا رئيسيًّا وطنيًّا مثل اللغة الصينية وآدابها، والرياضيات، وطب الأسنان وغيرها(١٦٧).

وتعتبر جامعة سيتشوان عضوًا في مشروع "٩٨٥"؛ لذا تعد جامعة من الدرجة الأولى، وقد استفادت الجامعة من كونها خارج بكين وشنغهاي؛ فقد سمح لها ذلك بإجراء بعض التجارب التي لا تستطيع المؤسسات في هذه المدن القيام بها نظرًا للرقابة الشديدة عليها(١٦٨). كما استطاعت جامعة سيتشوان أن تفرض وجودها من خلال تميزها ودورها الواضح في تحقيق التنمية **من خلال ما يلي:**

أ-البحث العلمي:

لقد طرحت كاثرين موهرمان Kathryn Mohrman سؤالًا عن كيفية تحقيق التميز في الجامعات الصينية ؟ وأجابت أن البحث العلمي أصبح هو المفتاح الرئيسي لتحقيق التميز في الجامعات، وأن لأعضاء هيئة التدريس في الصين مكانة تماثل مكانة نظرائهم الأمريكيين خاصة فيما يتعلق بمنشوراتهم العلمية (١٦٩).

وبالنسبة لجامعة سيتشوان فقد اهتمت بالبحوث العلمية التي تفيد المجتمع؛ فعلى سبيل المثال بدأ تخصص هندسة البوليمرات في الجامعة عام ١٩٥٣، وتم إنشاء أول كلية متخصصة في هذا المجال عام ٢٠٠١، وتعتبر جامعة سيتشوان جامعة رائدة في المجال البحثي في هندسة البوليمرات، حيث أنشئ بها أول معهد بحوث متخصص في علم البوليمرات، وتشارك الجامعة في البحوث التطبيقية المتعلقة بمجال البوليمرات في السنوات الأخيرة من أجل تلبية احتياجات القطاع الصناعي، وتطوير البحث في مجال المواد البوليمرية في الصين، وتركز أبحاث البوليمرات في جامعة سيتشوان بشكل رئيسي على فيزياء البوليمرات، والبوليمرات عالية الأداء، ومعالجة المواد، ومركبات البوليمر النانونية، والبوليمرات الحيوية التي تستخدم في المجال الطبي(١٧٠).

وتتمتع جامعة سيتشوان بإمكانيات كبيره للتميز في البحث العلمي حيث يوجد بالجامعة مختبران رئيسيان وطنيان، وستة مراكز هندسية وطنية، وخمسة مختبرات رئيسية، وخمسة وثلاثون مختبرًا على مستوى المقاطعات، وعشرة مراكز محلية، كما يوجد بها أربع قواعد بيانات رئيسية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وأخرى للبحوث السريرية

لضمان الشفافية على المستوى الوطني. كما نفذت جامعة سيتشوان عددًا كبيرًا من المشروعات البحثية على المستوى الوطني والإقليمي، وحققت العديد من الإنجازات في هذا المجال، وتبلغ القيمة الإجمالية للتجهيزات المستخدمة في التدريس والبحث العلمي والعلاج الطبي حوالي ٥٣٠ مليون يوان، وتتجاوز المنشورات البحثية سنويا ٤٠٠٠ منشورًا طبقًا لإحصائيات عام ٢٠٠٢، وتم دعم الجامعة بـ ٢٩ مليون يوان صيني للبحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية [١٧١]، وتتعاون الجامعة مع معاهد البحوث الأجنبية، كما قامت الجامعة بوضع خطة لإنشاء مراكز بحثية مثل مركز الدراسات الأمريكية، وفي مجال العلوم احتلت الجامعة المرتبة الخامسة في عدد الأوراق البحثية المنشورة بها عام ٢٠١٦م [١٧٢].

ب-خدمة المجتمع:

قامت جامعة سيتشوان بإنشاء برنامج الخدمة الشاملة لخدمة المجتمع، ويقدم هذا البرنامج للمدن والقرى العديد من الخدمات؛ فعلى سبيل المثال تأثرت قرية لونج تشي Long –Chi Village التي تقع في إحدى المدن بمقاطعة سيتشوان بالزلازل والتي أثرت عليها بشدة، كما تم تجاهل هذه القرية صحيًّا واقتصاديًّا، ومن أجل إنعاش القرية مرة أخرى اعتمد برنامج الخدمة الشاملة للجامعة على سلسلة من التدابير تقوم على تقسيم الطلاب من مختلف الكليات إلى مجموعات متنوعة لتقديم مختلف المساعدات، ومساعدة القرية على التطور في المجال الثقافي والاقتصادي والصحي، وقد ساهم هذا البرنامج في جعل الطلاب المشاركين قادرين على الاستفادة من إمكاناتهم وطاقاتهم، كما ساهم في دراسة وتحليل المشكلات الموجودة بالقرية وعلاجها [١٧٣]، ويعتمد البرنامج على نموذج التكامل متعدد التخصصات؛ إذ يبدأ بالتعلم المعرفي داخل القاعات الدراسية، ثم يتم تقسيم الطلاب طبقًا لتخصصاتهم لتولي مسئولية مشروعات القرية والتي تم تحديدها في مشروعات محددة وهي: العلاقات العامة، والثقافة المحلية، واقتصاد القرية، والرعاية الصحية، والهندسة المدنية، والأمن البيئي، ويقوم الطلاب بإجراء البحوث والتواصل مع الجهات المعنية بشأن الرعاية الصحية بالقرية، والتحقيق في بناء المساكن وإعادة تشكيل بنائها، وتقييم السلامة البيئية، وبناء خطة استجابة للطوارئ، ودراسة نظام الحكم الريفي، وتقديم مقترحاتهم لعلاج المشكلات بمساعدة كلٍّ من الحكومة المحلية ومنظمات الرعاية العامة [١٧٤].

وقد ساهم البرنامج في إعادة تشغيل عيادة مجانية لكبار السن، وتسيير بعض المشروعات لتحسين الدخل لسكان القرية، وتعزيز وعي الطلاب بالخدمات، وتنمية القرية

حيث ساعدت المشروعات على تحسين مستوى المعيشة لثمانية عشرة أسرة، وإجراء فحص طبي لاثنين وأربعين قرويًّا، وإنشاء ملفات صحية خاصة بهم، وتثقيف أهل القرية في مختلف المجالات [١٧٥]، كما تساهم جامعة سيتشوان في خدمة المجتمع من جانب آخر؛ فقد وجدت الجامعة أن مقاطعة سيتشوان تعتمد على مجالات محددة في الصناعة خاصة مجال صناعة الأدوية حيث تزداد مطالب السكان في مجال الرعاية الصحية، وأصبحت الهندسة الصيدلية من أكثر التخصصات المطلوبة بالمقاطعة؛ لذا بدأت جامعة سيتشوان في تسجيل الطلاب في تخصص الهندسة الصيدلية منذ عام ١٩٩٩ م، وهي واحدة من أقدم الجامعات التي اهتمت بهذا التخصص في الصين، وأصبحت الجامعة قاعدة وطنية أساسية لتدريب المواهب في مجال الهندسة الصيدلية لمدة عشرين عامًا، وركزت الجامعة على التكنولوجيا الاصطناعية، وتكنولوجيا إعداد وهندسة الأدوية الطبيعية، والهندسة الدوائية، وتصميم الأدوية الحيوية، وكان الهدف من ذلك هو تدريب الطلاب الجامعيين لتلبية احتياجات مجال صناعة الأدوية الحديثة في القرن الحادي والعشرين [١٧٦].

ج-التدويل:

تعتبر الصين واحدة من أكبر الدول المرسلة للطلاب في العالم، ومنذ عام ٢٠١٥ احتلت الصين المرتبة الثالثة في العالم كأكبر وجهة للطلاب الأجانب [١٧٧]، ولقد حرصت جامعة سيتشوان على تعزيز التعاون الدولي؛ فقد أنشأت الجامعة برنامج "الانغماس في الجامعة" The University Immersion Program(UIP) ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع النظرة العالمية، وتوعية الطلاب بالتعاون الدولي، ويشترك في هذا البرنامج ١٤٤ جامعة من أفضل الجامعات مثل (جامعة هارفارد، وجامعة إكسفورد، وجامعة كورنيل،...) من ٢٦ دولة، ويشمل البرنامج أربعة أجزاء، الجزء الأول عبارة عن دورات عامة أو متخصصة لتعليم اللغة الإنجليزية، والثاني عبارة عن حلقات دراسية وندوات للطلاب والتي ينظمها أساتذة وعلماء مشهورون عالميًّا، والثالث هو الدراسة الميدانية والزيارات، والرابع والأخير عبارة عن تبادل الخبرات الثقافية المحلية، ولقد ساهم البرنامج في تعزيز التواصل بين الثقافات، وتنمية التعاون والوعي بالمناسفة بين الطلاب الموهوبين من مختلف البلدان [١٧٨].

ومن أجل تعزيز التفاهم الدولي وتبادل الزيارات بين الجامعات في الدول المختلفة وتحسين الخدمات المقدمة للطلاب الوافدين حرصت الجامعة على تقديم مجموعة من

الخدمات مثل إنشاء مركز دراسات باكستاني عام ٢٠٠٨، والهدف منه هو تسهيل وتقديم مختلف أنواع الدعم والخدمات للطلاب الباكستانيين[١٧٩].

٢- جامعة ناجينغ Nanjing University:

تعد جامعة نانجينغ إحدى الجامعات الشاملة الرئيسية في الصين، وتشرف عليها وزارة التعليم إشرافًا مباشرًا، وتتكون الجامعة من ثلاثة فروع هي (جولو Gulou، بوكو Pukou، شيانلين Xianlin)، ويعود تاريخ الجامعة إلى عام ١٩٠٢ إذ كانت تعرف حينها باسم مدرسة سانجيانغ العادية Sanjiang Normal School[١٨٠]، والتي تم إنشائها من قِبل تشانغ زيتونغ Zhang Zhitong الحاكم العام لمقاطعات جيجيانغ Zhejiang وجيانغسو Jiangsu خلال حكم أسرة تشينغ Qing Dynasty في الفترة من (١٦٤٤-١٩١١)، وفي عام ١٨٢٨ تم تغيير اسم مدرسة سانجيانغ العادية إلى الجامعة الوطنية المركزية، وعندما وصل الحزب الشيوعي إلى السلطة عام ١٩٤٩ تم تغيير اسم الجامعة الوطنية المركزية إلى جامعة نانجينغ [١٨١].

وتضم الجامعة عدة تخصصات في العلوم الإنسانية، والعلوم الطبيعية، والعلوم التربوية، والعلوم البدنية، والزراعة، والطب، والاقتصاد وما إلى ذلك، وتتمتع الجامعة بسمعة طيبة في الانفتاح على الأفكار الغربية سواء في النظريات التربوية أو في الممارسات التعليمية، وفي عام ١٩٩٣ أنشأت جامعة نانجينغ مكتبًا خاصًّا للاستجابة لمشروع "٢١١"، ولبرنامج الحكومة المركزية لإصلاح وتطوير التعليم في الصين، ودعت الجامعة مختلف قطاعات المجتمع للمشاركة في المناقشات حول كيفية الاستعداد لمشروع "٢١١"، وبعد أكثر من ستة أشهر من التحليل والمناقشات المستفيضة قامت الجامعة بتسليم التقرير الخاص بمشروع ٢١١ إلى لجنة التعليم بمقاطعة جيانغسو، وعندما أصدرت الحكومة المركزية وثيقة توضح شروط انضمام الجامعات للمشروع ٢١١ من خلال مجموعة محددة من المعايير وجدت حكومة مقاطعة جيانغسو ضرورة وضع أولوية لهذا المشروع، وأصدرت وثيقة عام ١٩٩٤ للتخطيط لتخصيص تمويل خاص لثلاث جامعات كانت جامعة نانجينغ من ضمن هذه الجامعات الثلاث التي حصلت على تمويل لكي تكون مؤهلة للانضمام إلى مشروع ٢١١[١٨٢]، وقد بذلت الجامعة جهودًا كبيرة في مجال تطوير البحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتطبيق سياسة التدويل، وذلك على النحو التالي:

أ- البحث العلمي:

تلتزم جامعة نانجينغ بدعم البحث العلمي؛ فقد حقق البحث العلمي بالجامعة العديد من النتائج المثمرة؛ فمنذ عام ١٩٧٨ احتلت جامعة نانجينغ المرتبة الثانية في الجوائز الممنوحة للمشروعات البحثية المقدمة إلى الجامعات الشاملة، والمرتبة الثالثة بين جميع مؤسسات التعليم العالي في الصين (١٨٣) وفي عام ١٩٩٢ احتلت الجامعة في هذا العام ولمدة سبع سنوات متتالية المركز الأول في عدد الأبحاث العلمية التي تم الاستشهاد بها، وفي عام ٢٠٠٠ فازت جامعة نانجينغ بجائزة العلوم الطبيعية الوطنية مما جعلها تحتل المرتبة الأولى في الصين (١٨٤).

كما يوجد بالجامعة كلية الكيمياء والهندسة الكيميائية والتي تم إنشاؤها عام ١٩٢٠، وقد استطاعت الكلية إنجاز عدد من المشروعات البحثية العلمية والتكنولوجية الوطنية، ووفقًا لأحدث مؤشرات العلوم الأساسية Essential Science Indicators فقد احتلت الكلية المرتبة ٢١ و٢٩ في الأبحاث في مجال الكيمياء، وتم تصنيفها ضمن أعلى مرتبة عالميًا، كما أظهر تقرير يو إس نيوز آند وورلد U.S.News & World Report لأفضل الجامعات العالمية أن جامعة نانجينغ هي الأفضل في مجال الكيمياء، وقد احتلت المرتبة العشرين في الترتيب العالمي، بينما احتلت المرتبة ٢٨ في تصنيف شنغهاي العالمي للجامعات (١٨٥)، وفي عام ٢٠١٦ أنشأت المكتبة الوطنية للعلوم التابعة للأكاديمية الصينية للعلوم بالتعاون مع جامعة نانجينغ أول مجلة مهنية صينية، وتم نشر اثني عشر عددًا احتوت على ١٧٨ ورقة بحثية (١٨٦).

ب-خدمة المجتمع:

إن مدينة نانجينغ Nanjing هي عاصمة مقاطعة جيانغسو Jiangsu، وبها أكثر من ٦ ملايين نسمة، وتتكون مدينة نانجينغ من ٦ مناطق حضرية، وخمس مناطق في الضواحي، ومنطقتين ريفيتين، ونظرًا لاهتمام المدينة بتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ تساهم جامعة نانجينغ في تطوير منطقة غولو Gulou في مجالات التكنولوجيا المتنوعة (١٨٧)، ويعتبر اقتصاد المعرفة هو المحرك الرئيسي لتنمية مدينة نانجينغ حيث تعتبر هذه المدينة من ضمن خمس مدن لديها أكبر عدد من الجامعات في الصين، وتعد جامعة نانجينغ وجامعة جنوب شرق من الجامعات التي لها دور متميز في منظومة الاقتصاد المعرفي بالمدينة؛ فقد شهدت الصناعات عالية التقنية تطورًا سريعًا في مدينة نانجينغ على مدار العقد الماضي؛ فمنذ عام ٢٠٠٨ حدث تطور كبير في المدينة في تصنيع المعدات الإلكترونية، ومعدات الاتصالات، وتصنيع الآلات والمعدات الكهربائية (١٨٨).

كما تعاونت جامعة نانجينغ مع معهد المراقبة المعاصرة Institute of Contemporary Observation(ICO)، ومنظمات المجتمع المدني في تنفيذ مشروع لدعم العمال المهاجرين من الشباب في عام ٢٠١٣، وركز المشروع على زيادة الوعي بحقوق العمال المهاجرين من الشباب، وتوفير المعلومات اللازمة لهم التي تمكنهم من حماية أنفسهم، وتقديم الدعم اللازم لهم لتحسين مستوى معيشتهم، وتشجيعهم لبناء شبكات افتراضية غير رسمية لربط العمال بعضهم ببعض للتعرف على مشكلاتهم، ومساعدتهم على تغيير حياتهم نحو الأفضل (١٨٩).

ج- التدويل:

أصبح "تدويل التعليم العالي" شعارًا أساسيًا في السنوات الأخيرة بالصين، ويدل الاهتمام بـ "تدويل التعليم العالي" في الأوساط الأكاديمية الصينية على أن الصين ترغب في تطوير القدرة التنافسية لجامعاتها، بالإضافة إلى حماية مصالحها الاقتصادية، وتطوير علاقتها الدولية، وتحرز الصين تقدمًا ملحوظًا في تدويل التعليم العالي(١٩٠)؛ ففي جامعة نانجينغ استطاعت الجامعة إقامة برنامج للتبادل الثقافي مع أربع وخمسين جامعة في الخارج، ومنذ عام ١٩٧٨ درس حوالي ٢٠٠٠ من الطلاب والباحثين الدوليين في جامعة نانجينغ، وكان هناك أكثر من ١٠٠٠ من الدارسين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة في الخارج للدراسة أو لإجراء البحوث (١٩١).

كما نشرت الجامعة كتيب للتعريف ببرامج التبادل الدولي بها، وقدم الكتيب لمحة عن جامعة نانجينغ، ومعلومات شاملة حول برامج التبادل الدولي، وتقدم جامعة جانجينغ الفرصة للطلاب الدوليين لحضور دورات اللغة الصينية لجميع المستويات (المستوى المبتدئ، والمستوى المتوسط، والمستوى المتقدم)، وتهدف هذه الدورات إلى تحسين اللغة الصينية لدى الطلاب الدوليين ومساعدتهم على التغلب على حاجز اللغة، ويتم تقسيم الطلاب وفقًا لكفاءتهم في اللغة الصينية ودرجات الاختبار الخاصة بهم، كما يتم تقديم دورات اللغة الإنجليزية للطلاب الصينيين (١٩٢)، وقامت الجامعة بإنشاء برنامج " الأصدقاء "، وهو برنامج قائم على الاتصال بين الثقافات بالتعاون مع جمعية الاتصال الدولي وجمعية التبادل والتعاون الدولي للطلاب، ويهدف البرنامج إلى مساعدة الطلاب الدوليين على الاستقرار في جامعة نانجينغ، كما يوفر البرنامج تسهيل التبادل بين الطلاب الدوليين والصينيين، ويتم دعوة الطلاب الصينيين للانضمام إلى البرنامج حيث يلتزم الطالب الصيني بمساعدة الطالب الدولي للاندماج في البيئة الجامعية، وتعريفه

بالأنشطة المختلفة الموجودة بجامعة نانجينغ، والانضمام إلى مجموعة الأصدقاء عبر شبكة الإنترنت (١٩٣).

رابعًا – القوى والعوامل الثقافية المؤثرة على الجامعات الشاملة في الصين:

إن نظام التعليم في أيّ دولة لا يؤثر فقط على تطوير مهارات الأفراد، بل يؤثر على الدولة بالكامل؛ فكلما ارتفع مستوى التعليم بالدولة ارتفع شأنها وأصبحت في مصاف الدول المتقدمة، وهناك حقيقة أخرى مثبتة وهي أن النظام التعليمي يتأثر أيضًا بالقوى والعوامل الثقافية المحيطة به سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو تاريخية....؛ ولذلك يختلف النظام التعليمي من دولة لأخرى، وتتناول الدراسة الحالية أهم العوامل والقوى الثقافية المؤثرة على الجامعات الشاملة في الصين كما يلي:

أ–العامل السياسي:

ظهرت الحركة الشيوعية الصينية إلى حيز الوجود في الفترة (١٩٢٠–١٩٢١) بسبب التقاء عدد من العوامل الدولية والأزمات السياسية الداخلية (١٩٤)، وتولى الحزب الشيوعي الصيني السلطة في عام ١٩٤٩، ورغم أن الحزب الشيوعي الصيني ظل في السلطة منذ ذلك الحين وحتى الآن؛ فقد كان ملتزمًا بالاحتكار الدائم للسلطة إلا أنه قد حدث تطور كبير في المؤسسات السياسية في الصين على مدى تلك العقود (١٩٥).

لقد سعى الحزب الشيوعي إلى التكيف مع هذا العالم المتغير؛ لذا كان عليه أن يراجع أيديولوجيته الحاكمة، وأن يسمح بالتغيير اللازم للحفاظ على السلطة، فلقد شن الحزب الشيوعي ثورة ناجحة وأنشأ جمهورية الصين الشعبية، ووعد بالوقوف إلى جانب العمال والفلاحين، والإطاحة بالمستغلين من الملاك والرأسماليين، وأسس الاشتراكية، وجعل جميع الممتلكات ملكية عامة للدولة لإزاحة الحاجز الطبقي من الوجود، ومع ذلك فإن الحزب قد واجه العديد من المصاعب بسبب احتكاره للسلطة (١٩٦)؛ ولهذا ظهرت الائتلافات، والفصائل والدوائر الانتخابية داخل النظام السياسي على الرغم من أنها تحت قيادة حزب واحد (١٩٧)، وأصبح لدى الصين دستور ومؤسسات سياسية أخرى تشبه تلك الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية مثل المجلس التشريعي الوطني الصيني، والسلطة التنفيذية، والمحاكم، والأحزاب السياسية، ولكنها منظمة بشكل مختلف للغاية، وتعمل بطرق مختلفة (١٩٨)، ولقد كان هذا التغيير الذي أحدثه الحزب الشيوعي في أيديولوجيته الحاكمة راجعًا إلى رغبة الحزب في تحقيق هدفه؛ فقد " كان النظام الشيوعي الصيني مصممًا منذ البداية على بناء الصين الغنية والقوية، ورغم أن هذا يعتبر هدفًا

قديمًا إلا أنه اتخذ مركز الصدارة؛ إذ يعتبر هدف دائم ومستمر تسعى الصين إلى تحقيقه" (١٩٩).

ويتضح أثر العامل السياسي على الجامعات الشاملة فيما يلي:

إن التغييرات التي أحدثها الحزب الشيوعي الصيني لتحقيق الرخاء للشعب قد شملت مختلف قطاعات الدولة عامة، وقطاع التعليم العالي خاصة؛ فقد وجدت الحكومة أنه " لأكثر من عقدين مضيا كان الطلاب الصينيون يذهبون للدراسة في الخارج وخاصة في الولايات المتحدة، ويمكثون هناك بعد انتهاء فترة دراستهم لأنهم يجدون في تلك البلاد المضيفة لهم زيادة في فرص العمل، وفرصًا أفضل لتحسين الدخل، ولم تُسر الحكومة بهذا الأمر، وبدأت في وضع خطة لاستعادة عقول أبنائها والإفادة منهم في وطنهم" (٢٠٠)؛ لذا شهدت الصين عملية إصلاحات جذرية على مستوى الجامعات الصينية من خلال تطور منظومة البحث العلمي، وزيادة عدد الطلاب، وتطبيق سياسة التدويل، والتوجه نحو اللامركزية، وزيادة التمويل الحكومي لقطاع التعليم العالي، والاستثمار في رأس المال البشري؛ إذ تتوقع الحكومة الصينية من جامعاتها أن تضع في أولوياتها ما يلي: نشر الأبحاث العلمية في المجلات العلمية الدولية، وأن تصبح مركزًا تعليميًّا للدول النامية، وتدريب الجيل القادم ليصبحوا مواطنين عالميين، وأن يكون لها دور بارز في التنمية الاقتصادية (٢٠١).

ب-العامل الاقتصادي:

إن سرعة التغير التي تحدث في الصين لم يعد أحد يستطيع ملاحقتها، فلم يحدث من قبل أمر مماثل لما يجري الآن في تلك الأمة العظيمة عبر التاريخ من سرعة وتقدم وصعود في الاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من المشكلات العديدة التي تقابل هذا الصعود إلا أن الحكومة استطاعت التصدي لتلك المشكلات والتعامل معها؛ إذ يزداد معدل النمو السنوي للاقتصاد الصيني وأصبح متوسط نموه الحالي من ٧٪ إلى ٨٪ سنويًّا (٢٠٢)، وتحتل الصين الآن مكانة فريدة بين الدول لأربعة أسباب أساسية هي:(٢٠٣)

- حجم الصادرات الكبير وفائضها التجاري؛ إذ يمثل الأخير ١٠٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، وتبلغ الاحتياطات الرسمية بها ٢,٥٨ تريليون دولار في نهاية فبراير ٢٠١٠، مع استثمار ٢,٢٨ تريليون دولار في الأوراق المالية.
- التجارة المتنامية، إضافة إلى الروابط الاستثمارية مع آسيا.
- تعتبر الصين مستوردًا رئيسيًّا خاصة للبضائع من الدول المجاورة في آسيا.

- نجاح الصين في تحقيق الاستقرار المالي منذ بداية الإصلاحات في عام ١٩٧٩، وكذلك في الآونة الأخيرة.

لقد استطاعت الصين التحول من دولة نامية فقيرة إلى قوة اقتصادية كبرى في حوالي أربعة عقود؛ فقد بدأت الإصلاحات الاقتصادية من عام ١٩٧٩ وحتى الوقت الحالي، ووفقًا للبنك الدولي فقد شهدت الصين عملية توسع اقتصادي هي الأسرع في التاريخ، وقد انتشلت أكثر من ٨٠٠ مليون شخص من الفقر، وبرزت الصين كقوة اقتصادية كبرى في العلاقات التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة، ونما إجمالي التجارة بين البلدين من خمس مليارات دولار في عام ١٩٨٠ إلى ٦٦٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨، وتعد الصين أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة، وأكبر سوق تصدير لها، وأكبر مصدر للواردات، والعديد من الشركات الأمريكية لديها علاقات قوية مع الصين لبيع منتجاتها في السوق الصينية ([٢٠٤])، واندمجت الصين بشكل كبير مع الأسواق العالمية منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١؛ فقد عملت الصين على تخفيض القيود والحواجز التجارية بالتدريج أمام الشركات الأجنبية، وفي عام ٢٠٠٤ بدأت السماح للمستثمرين الأجانب للعمل في الأسواق المحلية، كما فتحت خدمة التوزيع؛ مما أتاح لشركات التوزيع الأجنبية التقدم للحصول على تراخيص وطنية، ونتيجة لذلك تغلغلت الشركات متعددة الجنسيات في الصين بشكل كبير، وأصبحت الصين قوة عالمية منذ أن فتحت اقتصادها على بقية العالم ([٢٠٥]).

ويتضح أثر العامل الاقتصادي على الجامعات الشاملة فيما يلي:

ساهم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الصين في زيادة نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم عامة، والتعليم العالي خاصة؛ فقد استطاعت الصين التوجه نحو إقامة العديد من المشروعات، ودمج العديد من الجامعات لإنشاء جامعات شاملة، كما " تم التوسع في التعليم العالي في الصين بشكل كبير من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، مع زيادة عدد مؤسسات التعليم العالي من ١٠٤١ في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٣٥٨ في عام ٢٠١٠، كما زاد إجمالي الالتحاق بالتعليم العالي من ٥,٥٦ ملايين في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢,٣٢ مليونًا في عام ٢٠١٠ "([٢٠٦])، ولقد ساعد إطلاق " مشروع ٢١١" في بناء جامعات وطنية رفيعة المستوى من خلال تحسين قدرتها في مجال التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتم اختيار الجامعات للانضمام لهذا المشروع وفقًا لمجموعة من المعايير؛ لذا حرصت العديد من الجامعات الصينية على الانضمام إلى هذا المشروع للاستفادة من المنح الخاصة التي تقدمها الحكومة المركزية والمحلية، ومن عام ١٩٩٥ إلى عام

٢٠٠٠ تم إنفاق ما يقرب من ١٠,٩ مليارات يوان صيني على تطوير الجامعات التي انضمت لهذا المشروع "[٢٠٧].

ج-العامل الاجتماعي:

يبلغ عدد سكان الصين ١,٤ مليار نسمة، وهو الأكبر في العالم [٢٠٨]، وتضم جمهورية الصين الشعبية ٥٥ أقلية عرقية معترف بها رسميًّا في الصين، ويبلغ تعدادها ١١٤ مليون نسمة تقريبًا، وهي واحدة من أكبر الأقليات العرقية في العالم [٢٠٩]، وينص دستور الصين على أن جميع المجموعات العرقية في جمهورية الصين الشعبية متساوية، وتحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأقليات العرقية، وتدعم وتطور علاقة الوحدة والمساواة والمساعدة المتبادلة بينهم، ويحظر التمييز ضد أيّ مجموعة عرقية أو قمعها، ويتمتع المواطنون من مختلف المجموعات العرقية بنفس الحقوق التي يمنحها الدستور والقانون لمواطني الدولة، ولهم الحق في التصويت والترشح للانتخابات بغض النظر عن وضعهم العرقي أو معتقداتهم الدينية، ولهم الحق في تلقي التعليم، واستخدام لغاتهم المنطوقة والمكتوبة، ويتمتعون بحرية التعبير، وتكوين الجمعيات، والمسيرات، والتظاهر، ولهم الحق في العمل والحصول على مساعدات مادية من الدولة خاصة الأفراد من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن لهم الحق في انتقاد أيّ جهاز أو وظيفة حكومية، وتقديم اقتراحاتهم بشأنها، بالإضافة إلى حقوقهم في ممارسة عاداتهم وتقاليدهم الشعبية الخاصة بهم بحرية تامة[٢١٠]، وتعتبر الصين موطنًا لكثير من الأديان مثل البوذية، والطاوية، والإسلام والمسيحية، ووفقًا لأحكام الدستور فإن حرية الاعتقاد مطلقة، ومن حق جميع المواطنين ممارسة طقوسهم الدينية [٢١١].

ويتضح أثر العامل الاجتماعي على الجامعات الشاملة فيما يلي:

إن حرية الرأي والتعبير والحرية الدينية والمساواة التي كفلها الدستور لجميع أفراد الشعب الصيني كان وراءها دافع أساسي، وهو إحداث التكامل والتعاون والمساواة بين المواطنين للوصول إلى ما يسمى بالتلاحم المجتمعي، والحقيقة أن التكامل والتعاون قد امتد ليصل إلى الجامعات الصينية أيضًا؛ ففي " السنوات الأخيرة حدثت طفرة في التعاون بين الجامعات ونظيراتها في بقية العالم، فقد كان الصعود السريع للصين على الساحة الدولية سببًا رئيسيًّا في اتجاه العديد من المؤسسات على إقامة علاقات مع الشركاء الصينين، ووفقًا للإحصائيات كان هناك حوالي ٤٤٣٠٠٠ طالب أجنبي يدرسون في الصين في عام ٢٠١٦، وفي عام ٢٠١٧ ذهب حوالي ٦٠٨٤٠٠ طالب صيني إلى الخارج للدراسة، كما اهتمت الصين بالبحث العلمي، واعتبرته عاملًا مهمًّا في تشكيل

الدولة وصعودها؛ إذ ترتبط أهداف البحث العلمي في الصين إلى حد كبير بطموحاتها السياسية والاستراتيجية، وكذلك مبادراتها مثل مبادرة " حزام واحد – طريق واحد "، وخطة صنع في الصين ٢٠٢٥ التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٦ لجعل الصين قوى عظمى(٢١٢).

د-العامل التاريخي:

تسمى الصين " جنة المؤرخين " وذلك لأنها ظلت مئات وآلافًا من السنين ذات مؤرخين رسميين يسجلون كل ما يحدث بها، ويعتبر تاريخ الحضارة الصينية أكثر امتدادًا وتعقيدًا من تاريخ أيّ أمة في الغرب (٢١٣)، يقول العلماء إن الإنسان بحاجة إلى دراسة التاريخ والحضارة الصينية حتى يفهم سبب النزعة القومية التي ما زالت مسيطرة على هذا الشعب حتى الآن، كما ينبغي أن ندرك أن الصين كانت من البلاد الأكثر تقدمًا في العلوم والتكنولوجيا منذ عدة قرون مضت، وأن لديها اليوم من الإدارة والكفاءات البشرية ما يمكنها من العودة إلى سابق عهدها مرة أخرى (٢١٤)؛ فقد كان كونفوشيوس يلقنهم في تعاليمه منذ أكثر من ٢٥٠٠ سنة أن التعلم هو أفضل الأمور، وكان الصينيون يستوعبون هذا الأمر جيدًا على مدى قرون طويلة مضت؛ فقد كانت الصين أمة التعلم والجوع (٢١٥)، ولقد كانت أفكار كونفوشيوس تتمحور حول الخير ومغزى الخير الذي يتضمن كل الأخلاق الجميلة، وأن يحب الإنسان لنفسه ما يحبه للآخرين، ولقد انطلق كونفوشيوس من فكرة الخير، وقدم مجموعة من المفاهيم الأخلاقية لإصلاح الذات، وأوضح في أفكاره أن هناك انتقالًا من حب الأسرة إلى حب المجتمع، ومن المجتمع إلى الدولة؛ أي التحول التدريجي من الصغير إلى الكبير، ومن الداخل إلى الخارج (٢١٦).

ويتضح أثر العامل التاريخي على الجامعات الشاملة فيما يلي:

إن نزعة الصينيين واستعدادهم للتعلم والتي ظهرت في العامل التاريخي قد جعلت الصينيين يرغبون في الانفتاح على العالم ليتعلموا كل ما هو جديد، ويستفيدوا من الخبرات الدولية، كما حرصوا على إضفاء البعد الدولي على المناهج التعليمية والأنشطة البحثية في الجامعات الشاملة؛ فقد " أصبح تدويل التعليم الجامعي علامة بارزة في التعليم العالي الصيني والذي يقاس بمؤشرات مثل: تنقُّل الطلاب، وعدد البرامج الخارجية أو المشتركة، والمنشورات الدولية، وتكييف المناهج الدراسية، والدراسة بالخارج، وبحلول عام ٢٠١٦ كان لدى الصين ٢٤١١ برنامجًا ومؤسسة للتعليم العالي عبر الحدود الوطنية، والتي التحق بها ما يقرب من ٥٥٠ ألف طالب صيني بعد المرحلة الثانوية، وتخرج من البرامج والمؤسسات المشتركة أكثر من ١,٦ مليون طالب بحلول عام ٢٠١٦،

وأصبحت الصين مستفيدة أيضًا من تنقل الطلاب؛ إذ يختار ٦ من كل ٧ طلاب صينين في الخارج العودة مرة أخرى والاستقرار في الصين، كما كان هناك زيادة ملحوظة في عدد المنشورات البحثية على المستوى الدولي، وبحلول عام ٢٠١٤ احتلت الصين المرتبة الثانية في العالم في عدد الأبحاث المنشورة دوليًّا بعد الولايات المتحدة الأمريكية "[٢١٧].

الخطوة الخامسة: التحليل المقارن:

إن التحليل المقارن للجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين يتكون من جزءين:

الجزء الأول: ويشمل المقابلة أو ما يعرف بالمقارنة المبدئية بين الجامعات الشاملة في دولتي المقارنة، والهدف من ذلك هو التوصل إلى الفرض الحقيقي للدراسة، وفي هذا الجزء يتم مقابلة المادة العلمية التي تم عرضها في دولتي المقارنة بما جاء في الإطار النظري للدراسة.

الجزء الثاني: ويتضمن المقارنة التفسيرية لتحديد أوجه الشبه والاختلاف بين دولتي المقارنة في ضوء محاور الدراسة، وتفسيرها في ضوء المفاهيم الاجتماعية، وفي هذا الجزء يتم التأكد من صحة الفرض الحقيقي للدراسة والذي تم التوصل إليه في الجزء الأول، ومن ثم تحديد أوجه الاستفادة من الجامعات الشاملة في دولتي المقارنة:

أولًا – المقابلة (المقارنة المبدئية):

يتضمن هذا الجزء تصنيف المادة العلمية التي تم عرضها في دولتي المقارنة، والموازنة بينهما من خلال إجراء المقابلة بهدف التوصل إلى استنتاج الفرض الحقيقي للدراسة.

١-أوجه المقابلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فيما يتعلق بأهم ملامح الجامعات الشاملة:

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

تُعد الجامعات الشاملة العمود الفقري لنظام التعليم العالي الأمريكي؛ إذ يوجد بالولايات المتحدة الأمريكية ٤٢٠ جامعة شاملة إقليمية، وهي مسئولة عن تعليم ٢٠٪ من الطلاب الجامعيين في جميع أنحاء الدولة، ويسجل بهذه الجامعات أربعة ملايين طالب سنويًّا، وغالبية هؤلاء الطلاب من الأقليات أو من ذوي الدخل المحدود...، وتعمل

الجامعات الشاملة على إرشاد الطلاب وتنميتهم مهنيًّا من أجل تنمية وتحسين الاقتصاد المحلي.

تمنح هذه الجامعات درجة البكالوريوس، والماجستير، وبعض درجات الدكتوراه التي تستهدف تلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية، ولهذه الجامعات عضوية داخل الرابطة الأمريكية للكليات والجامعات الحكومية، كما أن لها دورًا أساسيًّا في تعزيز الخدمة العامة والبحوث التطبيقية، وتحرص على تصميم مناهج تعليمية تجمع بين الجوانب النظرية والمواقف التعليمية التطبيقية، ويتحمل أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات أعباء ومسئوليات متعددة؛ إذ تتطلب أدوارهم تحمل الأعباء التعليمية، وخدمة مجتمعاتهم، بالإضافة إلى ما يقومون به من أنشطة بحثية.

يتضح مما سبق أن الجامعات الشاملة بالولايات المتحدة الأمريكية تتفق مع ما تم ذكره في الإطار النظري من أن الجامعات الشاملة لديها التزام تاريخي بتوفير التعليم للفئات المحرومة والمهمشة من السكان؛ إذ توفر التعليم لطلاب الأقليات أو الطلاب ذوي الدخل المحدود أو الطلاب غير التقليديين...، كما يُعد التوجيه المهني للطلاب، والوفاء باحتياجات القوى العاملة للمجتمع المحلي من المهام الأساسية لهذه الجامعات، وتهدف هذه الجامعات إلى ترسيخ مفهوم الديمقراطية من خلال توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد المجتمع.

- **بالنسبة لدولة الصين:**

كان هناك ٥٥ جامعة شاملة في الصين حتى عام ١٩٤٧، ولكن عندما تولى الحزب الشيوعي السلطة عام ١٩٤٩ قرر الحزب إنشاء نظام تعليمي جديد يحمل طابعًا جديدًا، وينتمي إلى الحكومة الجديدة التي يقودها الحزب الشيوعي الصيني، واتجه الحزب إلى نسخ النموذج السوفييتي في التعليم العالي، وهو ما أدى إلى فقد الجامعات الشاملة لمكانتها الرائدة في الدولة، ولقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من المشكلات مثل عدم وجود بيئة تعليمية وتنظيمية تشجع على الإبداع والابتكار، وقلة المبادرات البحثية في الجامعات؛ لذلك اتجهت الحكومة الصينية إلى نشر مخطط " إصلاح وتطوير التعليم في الصين " عام ١٩٩٣، وتم التوجه إلى دمج الجامعات المتخصصة معًا لبناء جامعات شاملة، وكانت عمليات الدمج تقوم على اختيارات واعية ومدروسة، ولقد ساهمت الجامعات الشاملة في انتقال التعليم العالي الصيني من تعليم للنخبة إلى تعليم جماهيري، ولقد اشتملت الجامعات الشاملة على مجموعة واسعة ومتنوعة من التخصصات، وتميزت

بجذب العديد من الطلاب إليها، والتركيز على المشروعات البحثية، واتباع نهج متعدد التخصصات، وتلبية احتياجات سوق العمل.

وبذلك تتفق أهم ملامح الجامعات الشاملة في الصين مع ما تم عرضه في الإطار النظري؛ فالجامعات الشاملة تهدف إلى تعزيز القدرة على الاستجابة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الفرص التعليمية، والسماح للطلاب للاختيار من بين مجموعة متنوعة من البرامج الأكاديمية، والاهتمام بالبحوث العلمية التي ترتبط بالاحتياجات الإقليمية والمحلية والوطنية.

٢-أوجه المقابلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فيما يتعلق بدور الجامعات الشاملة في تحقيق التنمية:

تؤدي الجامعات الشاملة دورًا بارزًا في تحقيق التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية والصين حيث يعتبر البحث العلمي بهذه الجامعات أداة أساسية تنطلق منها البيانات والمعلومات بطريقة منظمة ومنهجية لإيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه المجتمع، كما تقدم هذه الجامعات مساهمات إيجابية لخدمة المجتمع في جميع مجالاته السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وقد ترتب على تدويل الجامعات الشاملة الاستجابة للتحديات التي أفرزتها العولمة، وتحسين سمعة الجامعات بهذه الدول، وتحقيق متطلبات التعليم العالي، وتنشيط البحث العلمي، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أ-البحث العلمي:

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

- قدمت جامعة ولاية فايتفيل جهودًا متميزة في مجال البحث العلمي؛ فالجامعة تواصل شراكتها البحثية مع وزارة الدفاع، كما طورت الجامعة شراكة مع معهد أبحاث فورت براجFBRI ، وهو معهد تم تصميمه لدعم الاهتمامات البحثية للمركز الطبي للجيش الأمريكي، كما عقدت الجامعة اتفاقية شراكة بحثية مع مختبر أبحاث الجيش الأمريكي.

- استطاعت جامعة ولاية جراند فالي تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلاب على الاهتمام بالبحث العلمي من خلال مركز التميز العلمي والإبداعي، والذي يقدم لأعضاء هيئة التدريس الجدد الدعم لإطلاق أجنداتهم الإبداعية، وتشجع الجامعة البحث العلمي التعاوني من خلال مبادرة "البحث التعاوني والنشاط الإبداعي"، كما تقوم الجامعة بدعم

الأنشطة البحثية للطلاب من خلال برنامج "الخبرات البحثية للطلاب الجامعيين " والذي تُموِّله مؤسسة العلوم الوطنية.

ويتفق ذلك مع ما جاء في الإطار النظري من أن الجامعات الشاملة تساهم في تعزيز العلاقات مع شركاء المجتمع عن طريق نشر خبراتها، كما أن هذه الجامعات قد خطت خطوات كبيرة نحو الاهتمام بالبحث العلمي حتى تحظى بالمكانة اللائقة بها بين الجامعات.

- بالنسبة لدولة الصين:

- ركزت جامعة سيتشوان على البحوث العلمية التي تفيد المجتمع؛ إذ تعتبر الجامعة رائدة في المجال البحثي في هندسة البوليمرات؛ فبها أُنشئ أول معهد بحوث متخصص في علم البوليمرات، وتشارك الجامعة في البحوث التطبيقية المتعلقة بمجال البوليمرات في السنوات الأخيرة من أجل تلبية احتياجات القطاع الصناعي.

- تلتزم جامعة نانجينغ بدعم البحث العلمي؛ فقد احتلت الجامعة المرتبة الثانية في الجوائز الممنوحة للمشروعات البحثية المقدمة إلى الجامعات الشاملة، والمرتبة الثالثة بين جميع مؤسسات التعليم العالي في الصين، وفي عام ١٩٩٢ احتلت الجامعة ولمدة سبع سنوات متتالية المركز الأول في عدد الأبحاث العلمية التي تم الاستشهاد بها، وتعتبر جامعة نانجينغ هي الأفضل في مجال بحوث الكيمياء؛ فقد احتلت المرتبة ٢٨ في تصنيف شنغهاي العالمي للجامعات.

ويتوافق ذلك مع ما تم عرضه في الإطار النظري للدراسة من أن الأيديولوجيا النيوليبرالية قد أثرت على الجامعات الشاملة؛ فقد أصبحت أكثر توجهًا نحو متطلبات السوق، وقد غيرت الأيديولوجية النيوليبرالية الطريقة التي ينظر بها إلى الأشخاص الملتحقين بالجامعة من طلاب منخرطين في التعليم إلى مستهلكين وعملاء، وهو ما جعل الجامعات الشاملة تتجه نحو تنمية المهارات القابلة للتسويق، وتلبية الاحتياجات الجديدة لسوق العمل.

ب- خدمة المجتمع:

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

- قدمت جامعة ولاية فايتفيل لأكثر من ١٣٠ عامًا العديد من الخدمات والفرص المتتالية لسكان المنطقة الجنوبية الشرقية من ولاية كارولينا الشمالية؛ إذ كانت الجامعة وما زالت رائدة في تدريب المسئولين التربويين والمعلمين في الولاية، ويعمل مكتب

العلاقات التأسيسية والمجتمعية كحلقة وصل رئيسية ونقطة اتصال بين الجامعة والمجتمع، ويوجد بالجامعة العديد من المراكز والبرامج التي تهدف إلى خدمة المجتمع مثل: مركز الطفولة المبكرة، ومركز تعليم الاقتصاد، ومركز تطوير الأعمال الصغيرة والتكنولوجيا.

– تحرص جامعة ولاية جراند فالي على زيادة مشاركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بها في الأحداث السياسية بالمنطقة؛ لذا قامت الجامعة بتشكيل "تحالف المشاركة الديمقراطية في حرم جامعة ولاية جراند فالي"، كما أنشأت الجامعة مكتب خدمات الأعمال، وتم تأسيس هذا المكتب بعد إجراء تحليل شامل للاحتياجات الاقتصادية والتجارية بولاية ميشيجان، كما يوجد بالجامعة معهد "روبرت أنيس للموارد المائية"، والذي يركز جهوده على إيجاد الحلول للمشكلات المتعلقة بالمياه في الولاية، هذا بالإضافة إلى الاهتمام بإنشاء المراكز التي تهتم بالعمل الخيري والتطوعي، وتقديم برامج توعية لكبار السن.

– بالنسبة لدولة الصين:

– قامت جامعة سيتشوان بإنشاء برنامج الخدمة الشاملة لخدمة المجتمع، ويقدم هذا البرنامج الدعم للعديد من القرى والمدن في المجال الثقافي، والرعاية الصحية، والهندسة المدنية، وتحسين اقتصاد القرى والمدن من خلال المساهمة في بعض المشروعات، كما وجدت الجامعة تزايد مطالب السكان واحتياجاتهم من خدمات الرعاية الصحية؛ لذا أصبحت الجامعة قاعدة وطنية أساسية لتدريب المواهب في مجال الهندسة الصيدلية؛ فقد ركزت الجامعة اهتمامها على الهندسة الدوائية، وتكنولوجيا إعداد وهندسة الأدوية الطبيعية، وتصميم الأدوية الحيوية لتلبية احتياجات مجال صناعة الأدوية الحديثة.

– ساهمت جامعة نانجينغ في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة غولو، وقد كان للجامعة دور أساسي في تعزيز النمو الاقتصادي؛ فقد ساعدت الجامعة في إحداث تطوير سريع في تصنيع المعدات الإلكترونية، ومعدات الاتصالات، وتصنيع الآلات والمعدات الكهربائية، كما تعاونت الجامعة مع منظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشروع لدعم العمال المهاجرين، وتحسين مستوى معيشتهم.

يتضح مما سبق أن الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين تتفق مع ما جاء في الإطار النظري من أن الجامعات الشاملة وضعت خدمة مجتمعاتها في المقام الأول؛ فقد كان لها دور إشرافي يُمكِّنها من التعرف على احتياجات المجتمع، واستخدام مواردها لمعالجة قضاياه، كما ظهر دور الجامعات الشاملة في المجال

السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهذا يؤكد أن هذه الجامعات تتبع نهجًا شاملًا لبناء نسيج مجتمعي متماسك.

ج- التدويل:

- بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

- إن تطبيق سياسة التدويل بجامعة ولاية فايتفيل قد ساهم في تحويلها إلى جامعة متميزة رفيعة المستوى؛ إذ يوجد بالجامعة برنامج التعلم الدولي التعاوني عبر الإنترنت، وبرنامج الدراسة في الخارج الذي يوفر للطلاب الفرصة للسفر والدراسة في عدد من البلاد الأجنبية، وتقدم الجامعة هذه الفرصة لطلابها لأن غالبيتهم من محدودي الدخل؛ لذا تحرص الجامعة على تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، وتوفير كافة التسهيلات والسبل لتمكينهم من الدراسة في الخارج، كما تتعاون الجامعة مع بعض الجامعات الأجنبية، وتقدم دورات في اللغة الإنجليزية، وعلم النفس، وإدارة الأعمال وغيرها.

- تسعى استراتيجية ولاية جراند فالي لتحقيق التعاون الدولي منذ عام ١٩٩٩، ولقد شاركت الجامعة في "مختبر التدويل" التابع للمجلس الأمريكي للتعليم لمساعدة الجامعة في تحقيق أهدافها، وزيادة التعاون الدولي، وتعزيز الشراكات، واجتذاب الطلاب، وتؤكد الجامعة على احترام التعددية الثقافية؛ إذ يوجد بالجامعة قسم الدمج والإنصاف والذي تتمثل مهمته في تعزيز الوعي بالتنوع والوعي بالثقافات المختلفة في العالم.

- بالنسبة لدولة الصين:

- حرصت جامعة سيتشوان على تعزيز التعاون الدولي من خلال برنامج "الانغماس في الجامعة" الذي يهدف إلى توسيع النظرة العالمية وتوعية الطلاب بالتعاون الدولي، ويشترك في هذا البرنامج ١٤٤ جامعة من أفضل الجامعات بالعالم، ومن أجل تعزيز التفاهم الدولي وتبادل الزيارات بين الجامعات حرصت الجامعة على تقديم مجموعة من الخدمات للطلاب الوافدين مثل إنشاء مركز دراسات باكستاني عام ٢٠٠٨ والذي كان الهدف من إنشائه تسهيل وتقديم مختلف أنواع الدعم والخدمات للطلاب الباكستانيين.

- استطاعت جامعة نانجينغ إقامة برنامج للتبادل الثقافي مع أربع وخمسين جامعة في الخارج، ومنذ عام ١٩٧٨ درس بالجامعة حوالي ٢٠٠٠ من الطلاب والباحثين الدوليين، كما كان هناك أكثر من ١٠٠٠ من أعضاء هيئة التدريس والدارسين في الخارج للدراسة وإجراء الأبحاث، ويوجد بالجامعة برامج للتبادل الدولي، وتقدم الجامعة الفرصة للطلاب الدوليين لحضور دورات اللغة الصينية لمساعدتهم على التغلب على

حاجز اللغة، كما تقدم الجامعة دورات اللغة الإنجليزية للطلاب الصينين، وأنشأت الجامعة برنامج "الأصدقاء"، بالتعاون مع جمعية الاتصال الدولي، وجمعية التبادل والتعاون الدولي للطلاب؛ وذلك لمساعدة الطلاب الدوليين على الاندماج في البيئة الجامعية.

يتضح مما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية والصين قد اتفقتا على ما تم عرضه في الإطار النظري؛ إذ يوفر تدويل الجامعات الشاملة فرصًا تعليمية وبحثية قيمة، كما أن التدويل أصبح ضرورة أخلاقية لأننا نعيش في عصر زادت فيه المشكلات العنصرية، وأصبح على الجامعات الاهتمام بالتنوع العرقي والثقافي والديني، وهذا لا يعني تبني قيم وثقافات الآخر، ولكن يعني أنه حان الوقت لرؤية العالم من منظور آخر، كما يعتبر تدويل الجامعات الشاملة وسيلة أساسية لاكتساب الخبرة الدولية، وتحسين نتائج التعلم، وإنشاء شبكات دولية؛ مما يؤدي إلى تحسين سمعة المؤسسة التعليمية.

إن جزء "المقابلة " السابقة بين دولتي المقارنة قد أوضح أن الجامعات الشاملة تعتبر محورًا أساسيًّا في تحقيق التنمية بهاتين الدولتين، ومن هذا المنطلق ووفقًا لمنهج **جورج بيريداي فإنه يمكن صياغة الفرض الحقيقي للدراسة والذي سوف يتم التأكد من صحته في المقارنة التفسيرية على النحو التالي:**

قد يؤدي الأخذ بنهج الجامعات الشاملة في جمهورية مصر العربية استنادًا إلى " الدراسة المقارنة في دولتي المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) " إلى إيجاد حلول للعديد من المشكلات التي تواجه الجامعات المصرية بما يساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

ثانيًا – المقارنة التفسيرية:

في إطار هذا الجزء تقوم الدراسة الحالية بعقد مقارنة تفسيرية بين دولتي المقارنة (الولايات المتحدة الأمريكية والصين) في ضوء محاور الدراسة، وذلك على النحو التالي:

١ – أهم ملامح الجامعات الشاملة:

- **أوجه التشابه وتفسيرها:**

تشابهت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في اهتمام الجامعات الشاملة بتحقيق "تكافؤ الفرص التعليمية "؛ إذ يسجل بهذه الجامعات حوالي أربعة ملايين طالب سنويًّا في الولايات المتحدة الأمريكية، وغالبية هؤلاء الطلاب من الأقليات أو من محدودي الدخل أو الطلاب الأكبر عمرًا مقارنة بأقرانهم، وفي الصين تعتبر الجامعة الشاملة وسيلة

أساسية استطاعت بها الصين الانتقال بالتعليم العالي من تعليم نخبوي إلى تعليم جماهيري شعبي، وذلك عن طريق توفير فرص التعليم الجامعي لجميع الأفراد الذين يرغبون في مواصلة تعليمهم وفقًا لقدراتهم ودرجة استعدادهم، ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم "**تكافؤ الفرص التعليمية بالتعليم الجامعي**" والذي يقصد به: " العدالة في إتاحة الفرص التعليمية للطلاب والطالبات للالتحاق بالتعليم الجامعي، وأن يكون الالتحاق بالكليات المختلفة والأقسام والتخصصات العلمية وفقًا للقدرة على التحصيل الدراسي بصرف النظر عن الانتماءات الطبقية أو البيئية الجغرافية أو الدينية أو الانتماء لجنس معين، بحيث تتاح لهم فرص الالتحاق وفق قدراتهم واستعداداتهم التعليمية وميولهم، وأن يحصل جميع طلاب وطالبات التعليم الجامعي على قدر متكافئ من الخدمات التعليمية أثناء فترة دراستهم، وأن تتاح لهم فرصة متكافئة في التحصيل والإعداد العلمي، والحصول على المؤهل الذي يتيح لهم فرصة متكافئة في الحصول على وظيفة في سوق العمل" (٢١٨).

- **أوجه الاختلاف وتفسيرها:**

على الجانب الآخر يظهر الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في التحديات التي تواجه الجامعات الشاملة؛ ففي حين نجد أن الجامعات الشاملة في أمريكا تواجه تحديات مالية بسبب قيام العديد من الولايات بتخفيض ميزانيات مؤسسات التعليم العالي الحكومية مما جعل قيادات الجامعات الشاملة تبحث عن مصادر جديدة للتمويل مثل زيادة الرسوم الدراسية؛ إذ يختلف تمويل الجامعات الشاملة من ولاية إلى أخرى، أما في الصين فقد واجهت الجامعات الشاملة العديد من التحديات بسبب رغبة الحزب الشيوعي في إنشاء نظام تعليم عالٍ يحمل طابعًا سياسيًّا، ويركز على التخصصات الضيقة والمنغلقة، وهو مما أدى إلى فقد الجامعات الشاملة لمكانتها الرائدة في نظام التعليم العالي، ومع مرور الوقت استطاعت الجامعات الشاملة أن تصل إلى مكانة متميزة مرة أخرى من خلال الدعم الذي قدمته الحكومة لها، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "اللامركزية" وهو " أحد أساليب تنظيم العمل، حيث تُمنح الوحدات المختلفة قدرًا كبيرًا من الإدارة الذاتية، بحيث تصبح عملية اتخاذ القرارات والمسئولية أقرب إلى مواقع التنفيذ، وتظل الإدارة العليا محتفظة بتوجيه السياسة العامة، واتخاذ القرارات الرئيسية التي لها أثرها على التنظيم ككل"(٢١٩)، والحقيقة أنه رغم سيطرة الحزب الشيوعي الصيني على الدولة إلا أنه استفاد من تجارب الآخرين خاصة بعد انهيار الحكومة المركزية في أوروبا الشرقية والإتحاد السوفييتي، وهو ما جعل الحزب الشيوعي الصيني يتبنى اللامركزية على مستوى الدولة بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة.

٢- دور الجامعات الشاملة في تحقيق التنمية:

أ- البحث العلمي:

أوجه التشابه وتفسيرها:

تشابهت الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين في التركيز على البحث العلمي وجعله وسيلة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم اقتصاد المعرفة والذي يقصد به بأنه: "الاقتصاد الذي تؤدي فيه عمليات توليد واستثمار المعرفة دورًا أساسيًّا ومستديمًا في خلق ثروة الأمم وزيادة كفاءة كافة القطاعات الاقتصادية"(٢٢٠)، فعلى الرغم من أن المعرفة عامل مهم في النمو الاقتصادي، إلا أن الاقتصاديين قد سعوا لدمجها بشكل مباشر في نظريات ونماذج النمو، وخاصة فيما يتعلق بنظرية النمو الحديثة (New Growth Theory) في محاولة لفهم دور المعرفة والتقنية في دفع الإنتاجية والنمو الاقتصادي عبر قنوات وآليات رئيسية تتمثل في الاستثمار في البحث والتطوير، والتعليم والتدريب، ونماذج الإدارة الجيدة (٢٢١)، كما أن نجاح الجامعات الشاملة في النهوض بالبحث العلمي يرجع إلى قدرتها على إدارة الرصيد الفكري الذي تمتلكه، لذا يمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم "إدارة المعرفة " والذي يُعرف بأنه: "مجموعة من العمليات التي تتضمن تحديد وتخطيط الأصول الفكرية، ورأس المال الفكري والمعرفي في المؤسسات، وابتكار وتوليد معرفة جديدة بهدف تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة من خلال نشر معرفتها التنظيمية، وتقاسم الممارسات الجيدة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات(٢٢٢).

- **أوجه الاختلاف وتفسيرها:**

اختلفت الجامعات الشاملة في كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في موضوعات البحوث العلمية التي تقدمها كل جامعة وفقًا لخطتها البحثية؛ ففي حين نجد في الولايات المتحدة الأمريكية أن جامعة ولاية فايتفيل قد ركزت جهودها البحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات لدعم شراكتها البحثية مع وزارة الدفاع، وقامت جامعة ولاية جراند فالي بتركيز جهودها على تعزيز قدرات الطلاب البحثية في مجال الهندسة والرياضيات حتى يكونوا قادرين على تنفيذ أبحاث علمية ترتبط بأرض الواقع، على الجانب الآخر نجد في الصين أن جامعة سيتشوان قد اهتمت بالبحوث العلمية في مجال هندسة البوليمرات من أجل تلبية احتياجات القطاع الصناعي، بينما ركزت جامعة نانجينغ جهودها البحثية في مجال الكيمياء، ويرجع هذا الاختلاف إلى خصوصية كل دولة وتبنيها لنهج تنموي محدد؛ فلكل دولة خطة واضحة ورؤية شاملة

لتلبية احتياجات المجتمع، ويتم دعم البحوث العلمية في الجامعات وفقًا لذلك حتى تكون منسجمة ومرتبطة مع احتياجات سوق العمل ومتوافقة مع التوجهات الاستراتيجية للدولة، ولهذا تحرص كل جامعة على وضع خطة بحثية تلبي هذه الاحتياجات من خلال رؤيتها الخاصة وإمكانياتها وقدراتها، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "استقلال الجامعة "والذي يعني:" استقلالها عن مؤسسات وأجهزة الدولة المختلفة، وهذا الاستقلال يتضمن حرية الجامعات في اتخاذ القرارات المنظمة لشئونها الداخلية، سواء فيما يتعلق بالعمل الأكاديمي، أو الجوانب الإدارية المختلفة، كما يجب أن يتضمن هذا الاستقلالُ الاستقلالَ المالي للجامعة، ونعني به هنا أن يكون للجامعة مطلق الحرية في إدارة شئونها المالية، وتحديد أولوياتها، بما لا يتعارض مع مبدأ المحاسبة والشفافية" (٢٢٣).

ب- خدمة المجتمع:

-أوجه التشابه وتفسيرها:

تشابهت الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الدور الحيوي والمتميز الذي تقوم هذه الجامعات من أجل خدمة مجتمعاتها، وذلك من خلال المساهمة في إعداد القوى العاملة القادرة على إحداث التنمية لمجتمعاتها، والارتقاء بالمجتمع فكريًّا وثقافيًّا وعلميًّا، ورفع مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى أفراد المجتمع، ويمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم "**المشاركة المجتمعية** "، والذي يُعرف بأنه: " كل ما يقوم به أعضاء المجتمع ومؤسساته من أنشطة لخدمة مجالاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها، وتعتمد هذه المشاركة على التطوع والوعي والوجدان والنزوع، وقد تكون أنشطة هذه المشاركة نظرية أو عملية، وتكون المشاركة المجتمعية في التعليم أكثرها فاعلية على أساس أن منظومة التعليم تمس حياة معظم أفراد المجتمع"(٢٢٤)؛ فلقد أصبح العصر الحالي يؤكد على المشاركة المدنية والمجتمعية للجامعة باعتبارهما من مهامها الرئيسية، ويتجسد ذلك في قيمها المحورية، ورسالتها ورؤيتها، وأهدافها الاستراتيجية، فالجامعة المشاركة مجتمعيًّا هي جامعة لها برامج واضحة المعالم للمشاركة المجتمعية والمدنية، ومن خلالها يشارك طاقم العمل الإداري، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب في أنشطة البحث العلمي، وخدمة المجتمع، والبيئة المحيطة؛ وذلك بهدف تحقيق المنفعة المتبادلة لكلٍّ من الجامعة والمجتمع (٢٢٥).

- **أوجه الاختلاف وتفسيرها:**

تختلف الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين في نوعية الخدمات والأنشطة التي تقدمها هذه الجامعات للمجتمع تبعًا لاختلاف هذه المجتمعات

وثقافاتها واحتياجاتها؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية تركز البرامج والمراكز بهذه الجامعات على علم الاقتصاد، والطفولة المبكرة، وكبار السن، وتطوير الأعمال، والعمل الخيري والتطوعي، وتشكيل الوعي السياسي لدى الطلاب، بينما في الصين كان هناك تركيز على برامج الخدمة المدنية التطوعية لمكافحة الفقر وتأمين احتياجات القرى والمدن، ويمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "**المسئولية المدنية**" والذي يقصد به: "التزام المواطن بمنظومة الحقوق والواجبات التي يقرها المجتمع، والمشاركة النشطة للمواطن في الحياة العامة للمجتمع مشاركة تقوم على إرادة التطوع، والاهتمام، والاضطلاع، والوعي، والنقد، والدفاع عن القضايا السياسية والمدنية والبيئية بحيث تشمل جميع القضايا الحياتية وتحقق الصالح العام والتقدم الاجتماعي" (٢٢٦) وبذلك تقدم الجامعات وكلياتها المختلفة رؤية للحياة المدنية للطلاب كمواطنين، تتعدى الاهتمام بالتصويت وتقديم الخدمة التطوعية إلى مشاركة الطلاب كمواطنين نشيطين داخل الحرم الجامعي وخارجه؛ لذا أصبح ينظر إلى التعهد والمسئولية المدنية كهدف رئيسي للتعلم في معظم الكليات والمعاهد الجامعية العامة والخاصة (٢٢٧).

ج- التدويل:

-أوجه التشابه وتفسيرها:

تشابهت الولايات المتحدة الأمريكية والصين في تبني الحكومات لسياسة تدويل التعليم العالي، والاهتمام بوضع خطة استراتيجية لتدويل الجامعات الشاملة؛ فقد أدركت دولتا المقارنة أن فوائد التدويل العديدة التي تتمثل في زيادة العائدات، وتدفق الطلاب، والتكيف مع التغيير الحادث في عملية التعليم والتعلم، وتعزيز الشراكات، والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي، وتنمية مهارات التواصل لدى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وغيرها، سوف تساهم في تحقيق الميزة التنافسية للجامعات؛ لذا يمكن تفسير هذا التشابه في ضوء مفهوم "**الميزة التنافسية**" والذي يقصد به: "قدرة المنظمة على إنجاز خصائص فريدة للمنتج أو الخدمة، بحيث تمنحها موقفًا تنافسيًّا قويًّا تتميز به عن منافسيها، وتهدف عمليًّا إلى مقابلة الحاجات والرغبات المتعلقة بالعملاء" (٢٢٨)؛ إذ تسعى الجامعات في العصر الحالي إلى تحقيق الميزة التنافسية من خلال اعتمادها على مبادئ تدويل التعليم العالي لكي تضمن نجاحها؛ فقد لجأت أغلبية الجامعات للتوجه نحو تطبيق تلك المبادئ لتحسين جودتها وحصولها على الاعتماد الدولي الذي يؤهلها للمنافسة، وتوظيف الآليات المناسبة للتقويم التي تستند إلى المساءلة والمحاسبية (٢٢٩).

- **أوجه الاختلاف وتفسيرها:**

اختلفت دولتا المقارنة في آليات تدويل التعليم بالجامعات الشاملة؛ فبناء شبكات دولية قوية مع الجامعات الأخرى يحكمه عدة أمور أهمها: الحفاظ على علاقات نشطة ومثمرة بين الدول، فالحكومات تعتبر هي المحرك الرئيسي لسياسة التدويل، وإذا تأثرت العلاقات الدولية سواء نتيجة تغير الحكومات أو تصاعد التوترات الاقتصادية أو غيرها؛ فإن ذلك سوف يؤثر على سياسة التدويل بالجامعات؛ لذا يمكن تفسير ذلك في ضوء مفهوم "**العلاقات الدولية**"، ويقصد به: "مجموعة من المبادئ والضوابط التي تُعنى بالعلاقات والروابط، التي تقوم بين أفراد المجتمع الدولي في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والعلمية والاجتماعية. وتشمل العلاقات الدولية بالمعنى الواسع سائر الروابط القانونية والاقتصادية والثقافية، التي تتعدى حدود الدولة الواحدة، والتي لا تخضع بالضرورة للقانون الذي يسري في داخل هذه الدولة " (٢٣٠)؛ وذلك لأن "علاقات المجتمع الدولي ليست علاقات ثنائية محدودة الأهداف، إنما علاقات جماعية متشعبة ومتشابكة قد تلتقي فيها الأهداف أو تتعارض، وهذا الأمر يُعقد الكيفية التي تمارس بها كل دولة قوتها الوطنية في البيئة الدولية، وعندما تتعرض أيّ دولة للخطر فمن الطبيعي أن تتبنى سلوكًا يجعلها تتفادى هذا الخطر لحماية مصالحها " (٢٣١)، وربما يؤثر هذا السلوك على علاقاتها الدولية، وهو ما ينعكس في النهاية على التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة.

وانطلاقًا مما سبق يمكن القول بأنه تم التأكد من صحة الفرض الحقيقي للدراسة والذي ينص على أنه : قد يؤدي الأخذ بنهج الجامعات الشاملة في جمهورية مصر العربية (استنادًا إلى الدراسة المقارنة) إلى إيجاد حلول للعديد من المشكلات التي تواجه الجامعات المصرية بما يساهم في تحقيق التنمية المنشودة.

ولقد تم التوصل في ضوء المقارنة التفسيرية إلى مجموعة من المعطيات التي تم استخلاصها من دولتي المقارنة والتي يمكن الإفادة منها في مصر وهي:

- أن نجاح الجامعات الشاملة في النهوض بالبحث العلمي في الولايات المتحدة الأمريكية والصين يرجع إلى قدرتها على إدارة الرصيد المعرفي والفكري الذي تمتلكه هذه الجامعات.

- قدمت الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين دورًا متميزًا في خدمة المجتمع من خلال المساهمة في إعداد القوى العاملة، والارتقاء بالمجتمع فكريًّا وثقافيًّا وعلميًّا، ورفع مستوى الوعي السياسي والاقتصادي والاجتماعي لدى الطلاب وأفراد المجتمع.

– حرصت الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية والصين على توجيه برامج وأنشطة خدمة المجتمع لدعم الاقتصاد، والطفولة المبكرة، ورعاية كبار السن، وتطوير المشروعات الصغيرة، والأعمال الخيرية والتطوعية، ومكافحة الفقر، وتأمين احتياجات القرى والمدن التي تواجه مشكلات خدمية.

– أدركت الجامعات الشاملة بالولايات المتحدة الأمريكية والصين فوائد تدويل التعليم والتي تتمثل في: زيادة العائدات، والتكيف مع التغيير الحادث في عملية التعليم والتعلم، وتعزيز الشراكات، وتطوير البرامج الأكاديمية المشتركة، والارتقاء بالتعليم والبحث العلمي، وتنمية مهارات التواصل.

– قدم مركز التميز العلمي والإبداعي بجامعة ولاية جراند فالي بالولايات المتحدة الأمريكية منحة محفزة للبحث والإبداع لتشجيع أعضاء هيئة التدريس للاهتمام بالبحث العلمي، والمشروعات البحثية، كما يقدم المركز الدعم المادي لأعضاء هيئة التدريس الجدد لإطلاق أجنداتهم الإبداعية.

– أنشأت الحكومة الصينية مشروع (٢١١) ومشروع (٩٨٥) لتحسين جودة التعليم في مائة جامعة، وحرصت الحكومة على تقديم الدعم المادي لهذه الجامعات حتى تستطيع أن تؤدي دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الصين.

– ساهمت جامعة نانجيينغ في الصين في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمدينة، كما ساهمت في تطوير بعض الصناعات مثل معدات الاتصالات، وتصنيع الآلات، والمعدات الإلكترونية، كما قدمت بعض المشروعات الخيرية مثل مشروع دعم العمال المهاجرين.

الخطوة السادسة: واقع الجهود المصرية المبذولة في تطوير الجامعات في ضوء مفهوم "الجامعات الشاملة ".

إن مفهوم الجامعات الشاملة من المفاهيم التي يكتنفها الغموض، ويرجع ذلك إلى سعة مدلول هذا المفهوم، وتنوع استعمالاته؛ فعندما نتعامل مع هذا المفهوم على مستوى الفكرة، والمعنى، والدلالة نجد أن مصطلح "شامل " يمكن أن يدل على الدور الشامل الذي تقوم به هذه الجامعات في خدمة مجتمعاتها، والجهود الرامية التي تقدمها لتقف جنبًا إلى جنب مع المجتمعات التي تنتمي إليها، كما يمكن أن يدل على مجموعة واسعة وشاملة ومتنوعة من البرامج الأكاديمية التي تقدمها، والشمول لم يقتصر على ما سبق فقط بل تعمق حتى وصل إلى مهمة هذه الجامعات التي كانت ترى في البداية أن تعليم

الطلاب وتدريبهم هو وسيلة أساسية من أجل تحسين اقتصاد الدولة، إلا أنها وجدت أنها عندما حصرت مهمتها في ذلك فقط لم تحظَ بالمكانة التي تلائمها في المجتمع؛ لذا قامت هذه الجامعات بتوسيع نطاق مهمتها وجعلت البحث العلمي ركيزة أساسية لها وأولوية من أولوياتها، واتجهت إلى اختيار شعار " فَكِّرْ عالميًّا وتَصَرَّفْ محليًّا"؛ لذا حرصت على الاهتمام ببرامج التبادل وتدويل المناهج، والبرامج الدراسية، والبحوث العلمية، والسؤال الآن أين جامعاتنا المصرية من كل ذلك؟ والحقيقة أننا لسنا بعيدين عن هذا المفهوم خاصة فيما يتعلق بالبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتطبيق سياسة التدويل، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

أولًا – البحث العلمي:

تسعى الجامعات المصرية لتحسين وتطوير كل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي، وهو ما تقوم به كلياتها ومعاهدها ومراكز البحوث فيها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريًّا [٢٣٢]؛ فالبحث العلمي يشكل أحد أهم أركان التطوير في منظومة التنمية المجتمعية، مما يتطلب تعاونًا وثيقًا بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، ومن جهة أخرى التعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بصفة عامة، والمؤسسة الإنتاجية بصفة خاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي وتقدم المجتمع [٢٣٣]، وبالنظر إلى الجهود المبذولة في مجال البحث العلمي نجد أن " الشراكة في البحث العلمي مع الجامعات في مصر قد اتخذت إطارًا تشريعيًّا واجتماعيًّا؛ فقد أشارت التعديلات التي طرأت على قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بانضمام ذوي الخبرة في المجال الاقتصادي والاجتماعي إلى المجالس الجامعية للمشاركة في صنع القرار التعليمي بالجامعات، واستحداث وظائف خاصة بخدمة المجتمع على مستوى الجامعة أو على مستوى الكلية، بالإضافة إلى إنشاء وحدات ذات طابع خاص الغرض منها إجراء البحوث العلمية لحل المشكلات المرتبطة بالإنتاج، وكذلك معاونة وإمداد النشاط الإنتاجي بالبحوث العلمية التي تساعد على زيادة كفاءته"[٢٣٤].

وأشار تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن " إنجازات وزارة التعليم العالي في عام ٢٠١٨ " وأوضح أن هناك إنجازات في مجال الربط بين البحث العلمي والصناعة قد تمثلت فيما يلي [٢٣٥]:

– إطلاق مبادرة " اندماج بكلية الهندسة بجامعة عين شمس للشراكة بين التعليم الهندسي والبحث العلمي، وتستهدف المبادرة تطوير الصناعة المصرية، وتأهيل جيل جديد من الخريجين المبدعين ورواد الأعمال لتحسين الاقتصاد المصري.

– ربط الجامعات ومراكز البحوث بالقطاعين الصناعي والخدمي، وتوفير متطلباتها من الكفاءات البشرية، واحتياجاتهم من البرامج والخدمات والتطبيقات البحثية.

– قيام الوزارة ممثلة في أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بإنشاء عدد من مراكز ريادة الأعمال بالجامعات، وذلك بالتعاون مع كل من وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وهيئة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

– قيام الوزارة وجامعة القاهرة في ديسمبر ٢٠١٧ بتوقيع بروتوكول تعاون مع كل من وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ووزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، ووزارة التجارة والصناعة.

كما أوضحت " استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ " أن الرؤية الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي تتبلور في أن تكون مصر – بحلول عام ٢٠٣٠ – مجتمعًا مبدعًا ومبتكرًا ومنتجًا للعلوم والتكنولوجيا والمعارف، يتميز بوجود نظام متكامل يضمن القيمة التنموية للابتكار والمعرفة، ويربط تطبيقات المعرفة ومخرجات الابتكار بالأهداف والتحديات الوطنية، كما حددت " استراتيجية التنمية المستدامة " الأهداف الاستراتيجية للمعرفة والابتكار والبحث العلمي، وكذلك مؤشرات قياس أداء المعرفة والابتكار والبحث العلمي حتى عام ٢٠٣٠ [٢٣٦]، ولم تغفل الاستراتيجية التحديات الأساسية التي تواجه المعرفة والابتكار والبحث العلمي؛ فقد قسمت هذه التحديات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:[٢٣٧]:

أ– المجموعة الأولى:

– ضعف المنظومة التشريعية لتحفيز وحماية الابتكار.

– ضعف التنسيق بين احتياجات المجتمع والابتكار.

ب– المجموعة الثانية:

– عدم كفاءة التخطيط القطاعي.

– عدم وجود آلية متكاملة للربط بين المعرفة والابتكار.

- عدم كفاية الحوافز الاقتصادية والتمويلية للابتكار.
- ضعف قدرة الشركات المتوسطة والصغيرة على الابتكار وتسويقه.

ج- المجموعة الثالثة:

- ضعف ثقافة الابتكار في المجتمع.
- ضعف الوعي بأهمية الملكية الفكرية وحمايتها.

وإذا كانت "استراتيجية التنمية المستدامة "قد حددت التحديات الأساسية التي تواجه المعرفة والابتكار والبحث العلمي في مصر، فإن هناك العديد من الدراسات التي استطاعت إبراز المشكلات والمعوقات التي تواجه البحث العلمي بالجامعات المصرية، ومن أبرز هذه المعوقات ما يلي:

- عدم توافر المعلومات الكافية عن الإمكانات المتاحة لدى الجامعات ومراكز البحوث لخدمة مؤسسات المجتمع في مجال البحث والتطوير.

- انعزالية الجامعات في تطوير كلياتها وبرامجها ومقرراتها الدراسية، وعدم اهتمامها برصيد التغيرات والمستجدات التي تحدث بمؤسسات القطاع الخاص.

- غياب التنسيق الكامل بين مراكز البحث العلمي بالجامعات، مما يؤدي إلى الازدواجية وإهدار الجهد والوقت والمال، وضعف الاستفادة من الإمكانات المتاحة.

- عزوف مؤسسات القطاع الخاص عن المشاركة في تمويل المشروعات البحثية والخدمات التي تقدمها الجامعات.

- ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص في مخرجات الجامعات من المهارات البشرية والبرامج والأبحاث، والدراسات العلمية، وضعف قناعاتها بالفائدة العملية لها[٢٣٨].

- ضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات، وضعف اهتمام كلٍّ منهما بالآخر، وقد ترتب على ذلك ضعف الاهتمام بممارسة نشاط البحث والتنمية سواء في الجامعات أو في مؤسسات الإنتاج والخدمات.

- الافتقار إلى نظم البيانات أو قاعدة معلوماتية دقيقة خاصة بالتعليم الجامعي هي المشكلة الأصعب والأكثر إعاقة في تطوير البحث العلمي في الجامعات الحكومية في مصر [٢٣٩].

- الافتقار إلى وجود استراتيجية محددة تنظم العلاقة بين البحث العلمي والبيئة المحلية.
- الافتقار إلى آليات لتوظيف نتائج البحوث مع الجهات المستفيدة.
- افتقار الجامعات إلى آلية لتسويق البحوث التطبيقية وبيع حق الانتفاع لحساب الجامعة(٢٤٠).
- التركيز على الأبحاث العلمية النظرية وعدم التركيز على الأبحاث التطبيقية.
- عدم تطبيق النتائج التي تتوصل إليها الأبحاث العلمية.
- الافتقار إلى ربط الجهد البحثي بأهداف التنمية الشاملة.
- الافتقار إلى ربط البحث العلمي بمشكلات المجتمع المحلي ومتطلباته واحتياجاته.
- ضعف إنتاجية أعضاء هيئة التدريس مقارنة بالباحثين في الدول المتقدمة (٢٤١).

يتضح مما سبق أن الجامعات المصرية قد بذلت العديد من الجهود من أجل الارتقاء بمنظومة البحث العلمي، ولكن يبدو أن هذه الجهود ليست كافية؛ فما زال هناك العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجه البحث العلمي؛ لذا أصبح التوجه نحو الفكر الذي تنتهجه الجامعات الشاملة أمرًا حتميًّا حتي تصبح الجامعات المصرية هي بؤرة الابتكار وريادة الأعمال، وهذا يستدعي أن ترصد كليات الجامعة وبرامجها ومقرراتها الدراسية جميع التغييرات التي تحدث في المجتمع، وأن يكون البحث العلمي موجهًا لعلاج المشكلات المحلية والوطنية، وتحسين اقتصاد الدولة؛ فنحن لم نعد بحاجة إلى أبحاث علمية لا يستفيد منها المجتمع أو نعجز عن تطبيق نتائجها، فهذه الأبحاث ليس لها علاقة بالواقع الذي نعيشه والمشكلات التي نواجهها؛ فقد أصبح من الضروري أن تنتهج الجامعات المصرية نهجًا جديدًا بحيث يكون البحث العلمي بها نابعًا من مشكلات المجتمع الحقيقية، وأن تكون نتائجه الإجرائية من أجل تطوير المجتمع.

ثانيًا – خدمة المجتمع:

إن ثمة اتفاقًا عامًّا سائدًا في الأدبيات المرتبطة بالتعليم الجامعي – محليًّا وعالميًّا – على أن الجامعات منوط بها ثلاث وظائف رئيسية هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وعلى الرغم من أن وظيفة خدمة المجتمع تحتل المرتبة الثالثة في هذا التصنيف، إلا أن ثمة توجهًا عامًّا يذهب إلى أنها يجب أن تغدو الوظيفة الأولى بل

والقائدة للتعليم الجامعي، بحيث يصبح التدريس تدريسًا لخدمة المجتمع، والبحث بحثًا لخدمة المجتمع(٢٤٢).

ولقد كان للعديد من الجامعات المصرية دور فعال في خدمة المجتمع؛ فعلى سبيل المثال:" كان لجامعة حلوان – متمثلة في كلياتها – تجارب رائدة في العمل مع المناطق العشوائية سواء من خلال دراستها ووصف وتشخيص أهم المشكلات التي تعانى منها، أو رسم خرائط اجتماعية لتلك المناطق، وإقامة العديد من البرامج في كافة القطاعات، حيث تسعى الجامعة بجانب تنمية بيئتها الداخلية المساهمة في تنمية البيئة الخارجية عابرين أسوار الجامعة لتقديم الخدمات الاجتماعية لمجتمع مدينة حلوان، ووصولًا للمساهمة في بناء وتنمية المجتمع المصري ككل" (٢٤٣)، كما تقوم جامعة القاهرة بتنظيم وتنفيذ مشروع لتشغيل طلابها خلال الإجازة الصيفية بالتعاون مع الشركات، وقطاع الأعمال، والمستثمرين، والمؤسسات وقطاعات الإنتاج، والمراكز والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة، وتقدم الجامعة مشروع محو أمية العمال بالجامعة والمواطنين بالمناطق المحيطة بها بالتعاون مع الهيئة العامة لمحو الأمية ومحافظة الجيزة، وبعض الجمعيات الأهلية، وقامت الجامعة بإنشاء برنامج متكامل لقوافل الجامعة للتنمية وخدمة المجتمع، وتم تقسيم القوافل إلى (القوافل الطبية، والطب البيطري، والتشجير والتجميل، والإرشاد الزراعي، والتنمية البيئية والصناعات الصغيرة، وتنمية ذوي الاحتياجات الخاصة، وقافلة محو الأمية وتعليم الكبار، والتوعية الشاملة الريفية والسكانية ورعاية الطفل، والحاسب الآلي)(٢٤٤).

كما قدمت جامعة بورسعيد العديد من المبادرات في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة؛ فقد نظمت الجامعة قافلة بيئية متكاملة لقرى غرب بورسعيد (المناصرة والقرى المجاورة) تحت شعار شركاء في حماية مصالح الوطن، ونظمت قافلة طبية إلى جمعية مبرة المسلمين لرعاية المسنين، بالإضافة إلى تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات مثل ندوة سموم المخدرات وعلاقتها بجرائم العنف، وندوة دور الشباب في مكافحة الإرهاب بكلية التجارة، وندوة بعنوان حق ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل(٢٤٥)، وعلى الرغم من الجهود المبذولة من الجامعات المصرية في مجال خدمة المجتمع إلا أنه لا يزال **هناك العديد من أوجه الضعف والقصور في هذا المجال يمكن توضيحها كما يلي:**

– لدى المنظمات المجتمعية الخارجية في القطاعين الخاص والتطوعي تصورات سلبية عن الجامعات باعتبار أنه لا يمكن الاعتماد عليها، أو أنها منغلقة على نفسها إلى حد كبير، ومن ثم فإنهم يبتعدون عن التعاون معها.

- إن العديد من الأفراد خارج الجامعة في بعض الأحيان قد لا يكون لديهم معرفة واضحة بالبنى والإجراءات التنظيمية المتبعة في الجامعة بما يجعلهم غير قادرين على التفاعل معها بشكل سليم.

- افتقار الجامعات إلى الظهور بشكل قوي في المناخ السياسي المحلي (٢٤٦).

- ضعف الحوافز التي تشجع على المشاركة في خدمة المجتمع.

- ضعف إشادة وسائل الإعلام بإنجازات أعضاء هيئة التدريس المتميزين في مجال خدمة المجتمع(٢٤٧).

- عدم وجود سياسة واضحة ومحددة في الجامعات لتفعيل برامج خدمة المجتمع والشراكة المجتمعية.

- ضعف اهتمام الجامعات بالجانب التسويقي والتوعية المجتمعية للأنشطة والخدمات والبرامج التي تقدمها، ومدى قدرتها على حل المشكلات الإنتاجية والخدمية عن طريق البحث والتطوير.

- اهتمام الجامعات بالجوانب التعليمية والأكاديمية أكثر من الجوانب التطبيقية ومشكلات المجتمع المحيط (٢٤٨).

- مشكلة التمويل: حيث تواجه الجامعة المصرية مشكلة التمويل للاضطلاع بدورها في خدمة وتنمية المجتمع، خاصة أنها تعتمد على التمويل الحكومي، وما توفره الدولة لها من اعتمادات في موازناتها.

- ضعف العلاقة المجتمعية بين الجامعة ومجتمعها المدني ومؤسساته (٢٤٩).

يتضح مما سبق أن هناك العديد من العقبات التي تقف حائلًا أمام تحقيق الجامعات المصرية لدورها في خدمة المجتمع على النحو الأمثل؛ ولهذا ينبغي أن تستفيد جامعاتنا المصرية من النهج الذي تنتهجه الجامعات الشاملة في مجال الخدمة العامة والذي يعتبر جزءًا أساسيًّا ومميزًا لها؛ إذ تهتم الجامعات الشاملة برعاية الأنشطة الثقافية والمدنية، وإنشاء البرامج الإرشادية والتوعوية، وحث طلابها على تعلم المسئولية الاجتماعية عن طريق اكتساب الخبرة المباشرة ، كما أن غالبية الجامعات الشاملة تشرف على أنظمة التعليم العام في المجتمع المحلي، وتؤدي دورًا مميزًا في تنمية الوعي السياسي، وبها العديد من المراكز والوحدات ذات الطابع الخاص التي تهدف إلى خدمة أفراد المجتمع المحلي وتنمية المجال الصناعي.

ثالثًا – تدويل التعليم الجامعي:

لم يعد بإمكان أيّ مجتمع أن يعيش بمعزل عن تأثيرات الأحداث والتطورات الدولية. وقد أدت التغييرات التي تحدث على مستوى العالم إلى تزايد اهتمام الدول بتدويل أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بوجه عام، والتعليمية والبحثية بوجه خاص، ولا سيما بعد تزايد الحراك الدولي للطلاب والباحثين وأساتذة الجامعات(٢٥٠)، فلقد حدث تحول كبير في نظام التعليم الجامعي؛ فقد أخذت الجامعات بثقافة التدويل والتحول من الإقليمية إلى العالمية، مما تطلب تغيرًا جذريًّا في فلسفة التعليم الجامعي وتوجهاته واستراتيجياته (٢٥١).

ولقد بذلت مصر العديد من الجهود في مجال تدويل التعليم الجامعي؛ فقد أوضحت استراتيجية الحكومة لتطوير العليم العالي في مصر أن هناك قطاعات بعينها تلقى إقبالًا نسبيًّا من الطلاب الوافدين مثل قطاع العلوم الاجتماعية؛ إذ يستحوذ على النصيب الأكبر من الطلاب الوافدين بنسبة ٣٥٪، يليه قطاع العلوم الثقافية والأدبية بنسبة ٢٦٪ ، ثم قطاع العلوم الطبية بنسبة ٢٥٪، وقطاع العلوم الهندسية بنسبة ١١٪، وذلك طبقًا لإحصائيات عام ٢٠١٣/٢٠١٢، كما تعد قارة آسيا أكبر مصدر للطلاب الوافدين لمصر؛ فقد وصل عدد الطلاب الوافدين من آسيا ١٢٥١٦ طالبًا، وتحتل قارة أفريقيا المركز الثاني بعدد ٣٦١٦ طالبًا، يليها في المركز الثالث قارة أوروبا بعدد ٤٥٤ طالبًا، أما الأمريكتان فتتزيلان القائمة بنحو ٥٠ طالبًا، وذلك طبقًا لإحصائيات ٢٠١٣/٢٠١٢ (٢٥٢)، وفي ضوء سعي مصر للعودة إلى مكانتها الإقليمية على المستوى الإفريقي قدمت الدولة عدد ١٩٠٠ منحة لأبناء القارة الإفريقية بتكلفة وصلت إلى ١٧ مليون دولار سنويًّا (٢٥٣).

وعلى الرغم من الجهود السابقة إلا أن الواقع يشير إلى مجموعة من المعوقات التي من شأنها أن تعرقل جهود التدويل والتي يمكن توضيحها كما يلي:

– إن الجهود المبذولة في مجال تدويل التعليم الجامعي لا تنبع من استراتيجية واضحة سواء على المستوى الحكومي أو المؤسسي؛ إذ ينظر إلى وضع استراتيجية للتدويل على أنها نوع من الرفاهية التي لا تستطيع ميزانية الدولة تحملها، على الرغم من أنها أصبحت أمرًا ضروريًا لاندماج مصر في اقتصاد المعرفة (٢٥٤).

– لا تسعى مؤسسات التعليم العالي في مصر بخطوات جادة لاجتذاب الطلاب الدوليين، وتفتقر العديد منها إلى البنية الأساسية اللازمة لاستقبالهم، بالإضافة إلى وجود عقبات بيروقراطية، تتمثل في سلسلة من العمليات الإدارية اللازمة داخل المؤسسة، وداخل وزارة التعليم العالي لتوقيع اتفاق أو مذكرة تفاهم في مجال التدويل، كما يواجه

الابتعاث إلى الخارج بعض المشكلات التي تؤثر على كفاءة البعثات الخارجية، ومن أمثلة هذه المشكلات: تدني المستوى العلمي واللغوي لبعض أعضاء البعثات: مما يؤدي إلى تعثر عضو البعثة في دراسته، وإنهاء مهمته العلمية (٢٥٥).

– غياب وجود فلسفة واضحة تقوم عليها سياسات التدويل، وانخفاض أعداد الطلاب الأجانب والوافدين إلى الجامعات المصرية بسبب مجموعة من العوامل منها ما يرتبط بضعف البنية التحتية للجامعات، والظروف الاقتصادية (٢٥٦).

– قصور منظمات التعليم الجامعي الحكومية عن مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية والخاصة، وانحصار الجامعات الحكومية في الحيز المحلي وعدم انطلاقها إلى التعامل مع المصادر العالمية على النحو المنشود، سواء في استقطاب الطلاب أو أعضاء هيئة التدريس أو مصادر المعرفة العلمية والتقنية، ومعاناة الجامعات المصرية من التكدس الطلابي مما ينعكس سلبًا على مستوى الأداء التعليمي سواء بالنسبة للطلاب أو أعضاء هيئة التدريس (٢٥٧).

يتضح مما سبق أن الجهود التي بذلتها مصر في مجال تدويل التعليم الجامعي هي جهود محدودة لا تتناسب مع التحديات التي تفرضها ظاهرة العولمة على مستوى العالم، وأصبح واضحًا أن جامعاتنا المصرية بحاجة إلى الاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال، وتعد الجامعات الشاملة نموذجًا متميزًا في مجال التدويل، فعلى الرغم من أن هذه الجامعات تضع المجتمع المحلي وتلبية احتياجاته في أولوياتها إلا أنها تدرك جيدًا أن التدويل أصبح وسيلة أساسية للتكيُّف مع التقدم العلمي والتكنولوجي، وتحسين قدرتها التنافسية؛ لذا استطاعت هذه الجامعات توفير مناخ جاذب للطلاب الدوليين، وتعزيز برامج التبادل الدولي التي تشمل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتوفير المنح الدراسية والتركيز على تعليم اللغة الإنجليزية، وغيرها من الأمور الأخرى، وتهدف الجامعات الشاملة بذلك إلى أن يكون لديها خريجون وأعضاء هيئة التدريس يتمتعون بالثقة والقدرة على العمل في أيّ بيئة ثقافية، وقادرين على فهم وجهات النظر المختلفة، ويتمتعون بمهارات عالية وخبرة عالية ومتنوعة في مجال مختلف المجالات.

رابعًا – القوى والعوامل الثقافية المؤثرة:

إن النظام التعليمي في أيّ دولة هو وليد البيئة التي نشأ فيها وكل ما يحيط بها من قوى وعوامل ثقافية، ومصر مثلها مثل الدول الأخرى يتأثر نظامها التعليمي بالعوامل السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية،...، واختلاف هذه العوامل من دولة

لأخرى يجعل لكل نظام تعليمي طابعه الخاص الذي يميزه عن غيره من النظم التعليمية، ومن أهم القوى والعوامل الثقافية التي تؤثر على الجامعات المصرية ما يلي:

(أ) العامل السياسي:

ينص الدستور المصري في المادة رقم (١) على أن جمهورية مصر العربية دولة ذات سيادة، وهي موحدة لا تقبل التجزئة، ولا يُنزل عن شيء منها، ونظامها جمهوري ديمقراطي، يقوم على أساس المواطنة وسيادة القانون [٢٥٨]، وتنص المادة (٢١) من الدستور على أن الدولة تكفل استقلال الجامعات، والمجامع العلمية واللغوية، وتوفير التعليم الجامعي وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وتعمل على تطوير التعليم الجامعي وتكفل مجانيته في جامعات الدولة ومعاهدها، وفقًا للقانون [٢٥٩]، ورغم ما أولته الحكومة المصرية من اهتمام بالجامعات إلا أن الشواهد تدل على ضعف استقلالية الجامعات، وهو ما يتعارض مع الدستور وقانون تنظيم الجامعات، وهو ما يؤثر كذلك على تناول الجامعة لقضايا المجتمع بحرية، ومن ثَمَّ لا يتم تناول مشكلات المجتمع وقضاياه بدرجة من الإبداع والابتكار؛ فإن الحرية شرط أساسي للإبداع والابتكار، وهي ضرورة للتنمية بمختلف جوانبها [٢٦٠].

(ب) العامل الاقتصادي:

لقد عانى الاقتصاد المصري من أزمة مالية حادة خلال فترة الثمانيات من القرن الماضي؛ فقد ظل العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة مستقرًا عند مستوى بلغ ٢٣٪ من الناتج المحلي كمتوسط خلال تلك الفترة، وفي هذا السياق رأت الحكومة في إطار سياسة الإصلاح الاقتصادي في الفترة من ١٩٩١-١٩٩٧ ضرورة القيام بعمليات إصلاح مالية جذرية من خلال ضبط الإنفاق العام وترشيده من ناحية، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتنميتها من جهة أخرى، ورغم أن الحكومة استطاعت تحقيق نجاحات لا بأس بها في خفض العجز الكلي للموازنة إلا أن هناك العديد من المشكلات الجوهرية ظلت موجودة في السياسة المالية [٢٦١]، وفي الفترة من العام المالي ١٩٩٨/١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ تزايد معدل النمو السنوي للنفقات العامة عن معدل النمو السنوي للإيرادات العامة؛ مما أدى إلى تزايد العجز الكلي، وتزايد نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وفي الفترة من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١/٢٠١٠ وبسبب تزايد عجز الموازنة وكذا الدَّين العام منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي قامت الحكومة خلال السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وبداية العام المالي ٢٠٠٥-٢٠٠٦ بتنفيذ العديد من البرامج والسياسات المالية التي استهدفت إعادة

هيكلة المالية العامة للدولة بقصد السيطرة على ذلك العجز [٢٦٢]، وتحاول السلطات المصرية اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير بيئة اقتصادية مستقرة نسبيًّا؛ إذ "تطبق مصر برنامجًا شاملًا للإصلاح الاقتصادي تمتد فترة تنفيذه خلال الفترة (٢٠١٦-٢٠١٩)، يتضمن البرنامج إصلاحات أساسية لحفز الاقتصاد، وتعزيز مناخ الأعمال، وتحقيق نمو متوازن يشمل كافة فئات المجتمع "[٢٦٣]، والحقيقة أن انخفاض المستوى الاقتصادي قد أثر على التعليم عامة والتعليم العالي خاصة؛ ففي "عام ٢٠١١/٢٠١٠ قُدِّر الإنفاق على التعليم كله بنحو ٤٤ مليار جنيه يخص التعليم العالي منه نحو ١٢ مليار جنيه بنسبة تقترب من ٢٨٪، وفي مشروع ميزانية الدولة المصرية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بلغت اعتمادات التعليم ٥٨ مليار جنيه خصص منها ١٤ مليار جنيه للتعليم العالي بنسبة ٢٤٪، مما يعني انخفاض مخصصات التعليم العالي بالنسبة للتعليم ككل "[٢٦٤]، كما " أن ميزانيات التعليم العالي تتضمن داخلها ميزانيات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الحكومية بما فيها مرتبات الباحثين، ومستلزمات البحوث من مواد وأجهزة ومعدات ومصروفات تشغيل "[٢٦٥]، وهذا يعني انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالجامعات المصرية، وهو ما ينعكس بالتأكيد على البحوث التطبيقية، ويؤدي إلى ضعف تمويلها؛ مما يساهم في صعوبة توظيف هذه البحوث في تطوير مختلف الصناعات المصرية.

(ج) العامل الاجتماعي:

ارتفع عدد سكان مصر من ٢٠,٧ مليونًا عام ١٩٥٠ إلى ٦٩,٩ مليونًا بحلول عام ٢٠٠٠، ثم توالى الارتفاع ليصل عدد السكان ٩٣,٨ مليونًا عام ٢٠١٥ [٢٦٦]، وتشير نتائج تعداد السكان ٢٠١٧ إلى وصول عدد سكان مصر إلى حوالي ١٠٤ ملايين نسمة، بينهم ٩٤ مليونًا داخل مصر، وهذه الزيادة المطردة تعوق مجهودات التنمية بشتى صورها، وما لذلك من آثار سلبية على نوعية الحياة، وعلى الخدمات الأساسية بما في ذلك التعليم والصحة والإسكان [٢٦٧]؛ فقد أدت الزيادة السكانية في مصر إلى مشكلة التكدس الطلابي في الجامعات مما يعوق تحقيق جودة التعليم؛ إذ "يفتقر الخريجون إلى المهارات الوظيفية التي يحتاجها أصحاب العمل من حيث المهارات الفنية، والمهارات الشخصية مثل حل المشكلات والعمل الجماعي. ولا يمتلك الخريجون في الغالب المهارات اللازمة من أجل فرص العمل التي يتقدمون لشغلها، ويشعرون أن التعليم لم يزودهم بمهارات عملية، كما تزيد معدلات البطالة بين خريجي الجامعات بشكل كبير "[٢٦٨].

(د) العامل التاريخي:

هناك إجماع بين المؤرخين على أن مصر القديمة كانت من أعرق بلاد العالم نظامًا وحكمًا وإدارة، وأنها أول دولة من دول العالم القديم تقوم في بداية عصورها التاريخية بإنشاء حكومة مركزية ذات نظام محكم ودقيق[٢٦٩]، كما ترك المصريون القدماء سجلًا رائعًا في مجال الحضارة الإنسانية بشتى أشكالها، ولقد فطن المصري القديم إلى حتمية بناء جيل متعلم يُعتد به، ويُعتمد عليه في تشييد أرقى الحضارات الإنسانية في العالم القديم، ومن هذا المنطلق سارع إلى الاهتمام بتزويده بسلاح العلم والتعليم [٢٧٠]، ومع توالي العصور زاد الاهتمام بالتعليم، وظهرت المدارس، وتم إنشاء الجامعات؛ فقد "تأسست أول جامعة مصرية وهي جامعة الأزهر منذ ما يزيد على ١٠٠٠ عام لتكون جامعة دينية. وفي عام ١٩٠٨ بدأ التعليم الجامعي العصري في مصر مع تأسيس جامعة القاهرة، وفي عام ١٩٥٩ عدلت الحكومة الدستور لينص على حق الجميع في التعليم، وعلى تقديم الدولة للتعليم بالمجان. وكان في مصر حينذاك أربع جامعات حكومية، وبمرور الوقت وصل عددها إلى ١٩ جامعة في عام ٢٠١١ "[٢٧١]، ورغم تاريخ مصر العريق في مجال التعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة إلا أن ترتيب الجامعات المصرية قد شهد تدنيًا في قوائم التصنيفات العالمية للجامعات؛ فنجد على سبيل المثال أن "تصنيف شنغهاي لم يشمل سوى جامعة مصرية واحدة هي جامعة القاهرة، وذلك خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٦، أما الجامعات المصرية الأخرى فلم تتضمن نتائج التصنيف أيًّا منها على الإطلاق خلال نفس الفترة الزمنية، وهو ما يؤكد على عدم قدرة الجامعات المصرية على المنافسة مع الجامعات الأخرى في شتى أنحاء العالم"[٢٧٢].

الخطوة السابعة: نتائج الدراسة والإجراءات المقترحة:

فى ضوء ما ورد في الإطار النظري، واستنادًا إلى ما تم طرحه عن الجامعات الشاملة في دولتي المقارنة، يمكن توضيح أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، وتقديم بعض الإجراءات المقترحة لتطوير الجامعات المصرية في ضوء الاستفادة من الدراسة المقارنة للجامعات الشاملة في دولتي المقارنة، وبما يتفق مع طبيعة المجتمع المصري، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولًا – نتائج الدراسة:

– استطاعت الجامعات الشاملة منذ بدء تأسيسها أن تسير بخطى متسارعة؛ فقد بدأت هذه الجامعات كمدارس عادية لإعداد المعلمين في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها استطاعت بمرور الوقت أن تتحول من مدارس لها هدف واحد فقط وهو إعداد المعلمين إلى جامعات شاملة بها برامج أكاديمية متعددة التخصصات تناسب قدرات واستعدادات الطلاب، وتلبي احتياجات سوق العمل المحلية والإقليمية.

– حرصت الجامعات الشاملة على إدخال مفاهيم متعددة مثل التنوع، والاستجابة، والمرونة؛ فقد اهتمت بأن يكون هناك تنوع في برامجها الأكاديمية، واستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع، و مرونة في توقع التغييرات والاستجابة لها.

– رفضت الجامعات الشاملة بأن توصف بأنها " القطاع العالق في المنتصف " بين الجامعات البحثية وكليات المجتمع، فلم تقبل هذه الجامعات أن تحتل المكانة الوسطى؛ لذا حاولت أن تثبت نجاحها من خلال محاكاة الجامعات البحثية عن طريق العديد من الطرق مثل محاكاة طرق التدريس بها، والمناهج التعليمية، والتركيز على البحث العلمي.

– إن هناك هدفين أساسيين للجامعات الشاملة ، الأول: هدف عام وهو ترسيخ مفهوم الديمقراطية من خلال توفير فرص تعليمية متكافئة لجميع أفراد المجتمع طبقًا لاستعداداتهم وقدراتهم بما يحقق تكافؤ الفرص التعليمية؛ لذا يطلق على هذه الجامعات "جامعة الشعب"، والثاني: هدف خاص وهو الاهتمام بعملية التنمية الاقتصادية الإقليمية.

– استجابة الجامعات الشاملة للأيديولوجية النيوليبرالية التي أرغمت الجامعات للتوجه نحو تلبية متطلبات سوق العمل لإحداث التنمية الاقتصادية، ولكنها في الوقت ذاته حافظت على أهدافها وهويتها.

– وضعت الجامعات الشاملة البحث العلمي ضمن أولوياتها في أجندتها التعليمية للتكيف مع التغيرات الخارجية والنهوض بالوطن.

– أصبح تدويل التعليم بالجامعات الشاملة أمرًا حتميًّا في العصر الحالي لمواجهة قوى التغيير الاقتصادية والثقافية؛ لذا اتخذت هذه الجامعات شعار "فَكِّرْ عالميًّا وتَصَرَّفْ محليًّا".

– تعمل الجامعات الشاملة على زيادة شراكتها البحثية مع الحكومة والشركات والجامعات الأخرى، كما توفر فرص البحث والتدريب للطلاب من خلال إشراكهم في المؤتمرات والمسابقات والفرق البحثية.

– تعمل الجامعات الشاملة على زيادة الوعي السياسي لدى أعضاء هيئة التدريس والطلاب لمساعدتهم على فهم وممارسة حقوقهم ومسئولياتهم المدنية، وغرس ثقافة الحوار واحترام الرأي الآخر لديهم.

– استطاعت الصين حل بعض مشكلات التعليم العالي الناتجة عن نسخها للنموذج السوفيتي الذي يركز على التخصصات الضيقة عن طريق التوجه نحو دمج العديد من مؤسسات التعليم العالي لبناء جامعات شاملة استطاعت الدولة من خلالها الانتقال من تعليم النخبة إلى تعليم الجماهير.

– أدى دمج العديد من مؤسسات التعليم العالي في الصين لإنشاء جامعات شاملة إلى العديد من الفوائد منها: بناء مؤسسات تعليمية أفضل أكاديميًّا وبحثيًّا، وإدارة أفضل لموارد الجامعات، وتوحيد جهود القيادة والإدارة، وإعادة تكييف البرامج التعليمية بهدف الارتقاء بالعملية التعليمية.

– توجهت الجامعات الشاملة في الصين نحو الاهتمام بالبحث العلمي الذي يفيد المجتمع، فعلى سبيل المثال: أنشأت جامعة سيتشوان أول معهد بحوث متخصص في علم البوليمرات من أجل تلبية احتياجات القطاع الصناعي.

– أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب أدوارهم تصميم مناهج تعليمية تجمع بين الجوانب النظرية والمواقف التعليمية الواقعية، وإجراء البحوث التطبيقية، والاشتراك في أنشطة خدمة المجتمع؛ مما يؤدي إلى تحملهم للعديد من الأعباء.

– اتجهت بعض الجامعات الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيز جهودها البحثية في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات مثل جامعة ولاية فايتفيل؛ وذلك لدعم شراكتها البحثية مع وزارة الدفاع. كما عقدت الجامعة اتفاقية شراكة بحثية مع مختبر أبحاث الجيش الأمريكي ومعهد أبحاث فورت براج (FBRI) لتوجيه البحث العلمي لخدمة المركز الطبي للجيش الأمريكي، وذلك لمساعدة مركز الدفاع والأمن الداخلي لتطوير جيل من العلماء والخبراء والمتخصصين في مجال الأمن القومي والتأهب للكوارث.

– وجهت الجامعات الشاملة في الصين برامج خدمة المجتمع لمساعدة المدن والقرى الفقيرة التي تعرضت للزلازل أو التي لديها مشكلات خدمية، وساهمت في علاج بعض هذه المشكلات بمساعدة كلٍّ من الحكومة المحلية، ومنظمات الرعاية العامة.

– حرصت الجامعات الشاملة في الصين على تعزيز التعاون الدولي، وعقد الشراكات مع الجامعات الأجنبية، وجذب الطلاب الدوليين عن طريق تحسين الخدمات المقدمة إليهم، والاهتمام بدورات اللغة الإنجليزية والصينية للتغلب على حاجز اللغة بين الطلاب.

ثانيًا – الإجراءات المقترحة:

في إطار ما سبق يمكن الوصول إلي مجموعة من الإجراءات المقترحة التي يمكن أن تساعد في تطوير الجامعات المصرية بما يساهم في تحقيق التنمية المنشودة وذلك علي النحو التالي :–

١ – البحث العلمي:

– أن تكون هناك خطة واضحة و معلنة لتسويق البحوث العلمية بكل جامعة ، بحيث توضح الخطة استراتيجيات التسويق و الآليات المستخدمة للترويج عن براءات الاختراع ، وكذلك الآليات المستخدمة للتواصل بين الباحثين والجهات المستفيدة من مخرجات البحث العلمي .

– مراجعة و تطوير سياسة الملكية الفكرية بالجامعات المصرية بشكل مستمر حتي يمكن توفير بيئة مواتية للابتكار والتطوير، و تشجيع المخترعين و تحفيزهم وحماية حقوقهم ، ووضع قواعد واضحة بشأن عوائد تسويق الاختراعات .

– تشكيل لجنة لمراجعة وتقييم برامج الماجستير والدكتوراه، وتقديم الدعم للبرامج ذات الأداء الفعال والأفضل، ووضع آليات لدعم البرامج ذات الأداء الضعيف، وإلغاء البرامج التي يصعب تطويرها.

– بناء الجسور بين التخصصات: فالأبحاث العلمية تتطلب معرفة ورؤى من تخصصات متعددة؛ لذا على الجامعات المصرية رعاية البحوث متعددة التخصصات من خلال فتح قنوات اتصال بين الكليات المختلفة عن طريق تشجيع التدريس متعدد التخصصات، وتقديم مسابقات سنوية للأبحاث متعددة التخصصات، وتكوين فريق عمل بالجامعة لرصد الحواجز بين الكليات والأقسام، واقتراح حلول بشأنها حتى يمكن القضاء على عزلة أعضاء هيئة التدريس في أقسامهم، وحثهم على التفاعل مع أعضاء هيئة التدريس من تخصصات أخرى.

– تشكيل لجنة للإشراف على جدول الأعمال البحثي خارج الجامعة، وتقديم التسهيلات اللازمة لمساعدة أعضاء هيئة التدريس على إنجاز مهامهم البحثية بشكل

صحيح، وتقييم احتياجات الباحثين في الجامعة، والتأكد من أن الأبحاث تدعم جودة التعليم والتعلم بالجامعة.

– الالتزام بتقديم مساهمات بحثية فعالة مع أصحاب المصلحة في قطاع الأعمال والصناعة، ومواجهة العقبات التي تعترض المشروعات البحثية.

– التركيز على البحوث التطبيقية التي تخدم القطاع الصناعي بحيث تكون نتائج هذه البحوث مُنتجًا صالحًا للعرض والطلب في الأسواق وتجذب الجمهور إليها.

– تحليل البيئة المحيطة لاكتشاف رغبات العملاء واحتياجات المجتمع المحلي، وتوجيه الجهود البحثية لتلبية هذه الاحتياجات.

– إنشاء وحدة بكل جامعة لدعم ومساندة الباحثين الجدد، وتقديم الدورات اللازمة لهم التي تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي، ودور البحث العلمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأن تكون مهمة الوحدة هي توفير بيئة محفزة لشباب الباحثين، وتوجيه اهتماماتهم البحثية لدعم الصناعات الوطنية، وتشجيعهم على الاشتراك في المؤتمرات والندوات المحلية والدولية.

٢–خدمة المجتمع:

– نشر ثقافة التعلم الخدمي في الجامعات المصرية باعتبار أنه نموذج تعليمي يهدف إلى دمج التعلم الأكاديمي بخدمة المجتمع، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الندوات والمؤتمرات والمحاضرات، وإبراز دور وإسهامات التعلم الخدمي على الموقع الإلكتروني للجامعات.

– إنشاء مركز للتعلم الخدمي بكل جامعة مصرية يكون دوره الإشراف على مشروعات الجامعة الخدمية، والتواصل مع المنظمات المجتمعية المختلفة، ورصد تجارب الدول المتميزة في مجال التعلم الخدمي والاستفادة منها، وتدريب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة على تصميم مقررات التعلم الخدمي، وتوضيح طرق دمج خدمة المجتمع بالمحتوى الأكاديمي، ووضع نظام لمتابعة أداء المركز ودوره في خدمة المجتمع.

– دعم الأنشطة الطلابية التي تهدف إلى خدمة المجتمع مثل تنظيم حملات التبرع بالدم بالتعاون مع الجهات الصحية المعنية بذلك، والتطوع للعمل لفترات محددة في المنظمات غير الربحية، وتقديم الخدمات للمدارس المحلية، وجمع التبرعات للمستشفيات المحلية، ورعاية كبار السن، ودمج ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع.

– إطلاق مبادرة " يوم الخدمة العامة"، وتقوم آلية عمل المبادرة على دراسة وتحليل احتياجات ومشكلات البيئة المحيطة بالجامعة، ورصد هذه المشكلات وتصنيفها إلى (مشكلات تتعلق بالرعاية الصحية، والمشكلات التعليمية، والمشكلات القانونية، ومشكلات تتعلق بالأبنية في القرى...)، ويتم توزيع هذه المشكلات على الكليات طبقًا للتخصص؛ إذ يمكن لطلبة كلية الطب تقديم مساهماتهم في مجال الرعاية الصحية في القرى والمدن المحيطة بالجامعة، وإقامة ندوات تثقيفية حول الأوبئة والأمراض التي تهدد صحة المجتمع، كما يمكن لطلبة كلية الحقوق تقديم مساهماتهم في المشكلات القانونية عن طريق توفير خدمة الاستشارات المجانية، وعمل ندوات تثقيفية حول العديد من المشكلات والجوانب القانونية والتشريعية المرتبطة بها،...، ويقوم طلبة كلية التربية بتقديم مساهماتهم في مجال المشكلات التعليمية،...، ويمكن أن تخصص كل كلية يومًا محددًا لخدمة المجتمع في هذه المبادرة.

– إنشاء مشروعات ذات مغذى مع شركاء المجتمع تتعلق بالتعليم والبيئة والصحة، بحيث يمكن لأعضاء هيئة التدريس والطلاب تطبيق معارفهم ومهاراتهم الأكاديمية على المشكلات الواقعية في المجتمع.

– أن تقوم كل جامعة بوضع نظام محدد لمكافئة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس الذين يؤدون دورًا بارزًا في مجال خدمة المجتمع سواء من خلال البحوث التطبيقية أو الميدانية أو من خلال إسهاماتهم ودورهم المميز في هذا المجال.

– أن تقوم كليات الجامعة بوضع خطة تنفيذية سنوية لخدمة المجتمع بما يتلاءم مع رسالتها وأهدافها، وبما يضمن الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي.

– وضع جدول زمني لزيارة المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الربحية يتم الإعلان عنه على موقع الجامعة، ويتم توفير وسائل نقل جماعية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس؛ وذلك لفتح قنوات اتصال بين الجامعة وهذه المؤسسات.

– الحرص على مشاركة الأطراف المجتمعية المعنية في مجالس الكليات والجامعات لمد جسور التعاون بين الجامعة والمجتمع، وحل المشكلات المجتمعية.

٣–تدويل التعليم الجامعي:

– التزام الجامعات بإضفاء البعد الدولي على المناهج الدراسية من خلال تناول القضايا الدولية ووجهات النظر المختلفة، حتى يكون الطلاب قادرين على اكتساب خبرة تعليمية دولية.

– تقديم دورات مستمرة في اللغة الإنجليزية حتى يمكن تحسين مهارات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في اللغة الأجنبية، كما يتم توفير دورات باللغة العربية للطلاب الأجانب لكسر حاجز اللغة بين الطلاب.

– تسهيل وتعزيز الإجراءات لجذب الطلاب الوافدين والباحثين عن طريق خفض النفقات التعليمية، وتوفير خدمة التأمين الصحي، وخدمات السكن الطلابي، وتوفير التوجيه والإرشاد اللازم لهم داخل البيئة الجامعية.

– تفعيل دور مكتب العلاقات الدولية بالجامعات، وتخصيص موارد مالية لدعم الأنشطة والاتفاقيات الدولية.

– تشجيع الأنشطة الدولية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس، والاعتراف بها، ودعمها باعتبارها جزءًا مهمًّا وأساسيًّا في إحداث التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، ويمكن إدراج هذه الأنشطة والإنجازات ذات الطابع المهني في تقرير الإنجاز السنوي للكلية.

– إقامة اجتماعات مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين بالجامعة لتحديد الآليات الجديدة والمبتكرة لتقديم المزيد من فرص الدراسة بالخارج، وتحديد موارد جديدة لدعم المنح الدراسية للطلاب بما في ذلك إنشاء صندوق " دعم وتمويل المشروعات التعليمية "، ووضع خطة للاستفادة من فرص التمويل المتاحة من المنظمات العلمية الدولية، وتسويق برامج الماجستير والدكتوراه والدراسات العليا لتوفير الموارد اللازمة للجامعة.

– جعل تدويل التعليم أحد المحاور الرئيسية في خطة الجامعات، على أن توضح كل جامعة في خطتها آليات تحقيق تدويل التعليم بما في ذلك الأهداف والاستراتيجيات المستخدمة، والمؤشرات، والمخطط الزمني.

– أن تقوم كل جامعة بوضع خطة لطرح برامج أكاديمية جديدة متعددة التخصصات "عن بعد"، فالعصر الحالي لم يعد يقتضي التعلم وجهًا لوجه، ولعل جائحة كورونا هي أكبر دليل على ذلك؛ فقد فرضت هذه الجائحة على الجامعات واقعًا جديدًا، وهو أن التعليم عن بعد أصبح سمة من سمات هذا العصر.

– الاستفادة من موارد وخبرات الجامعة في تقييم البرامج الدولية، وقياس مدى فعاليتها من خلال التعاقد مع الخبراء في هذا المجال، والاستفادة من التغذية الراجعة في تطوير هذه البرامج.

– إنشاء قاعدة بيانات توفر جميع المعلومات عن أعضاء هيئة التدريس وخبراتهم في المجال الدولي، ويمكن من خلال قاعدة البيانات تبادل الخبرات وعقد الشراكات الدولية.

– تنظيم مسابقة سنوية للمشروعات البحثية الدولية على مستوى كل جامعة، ويتم وضع المبادئ التوجيهية للجائزة ونشرها على موقع الجامعة.

المراجـع:

(1) David Soo: "Envisioning a Regional Role: Comprehensive Universities and Conceptions of their Regional Contributions", **Ph.D**., The University of Pennsylvania, United States of America, 2011, p.12

(2) Bruce B.Henderson: " Introduction: The work of the people's University ", **Teacher-Scholar: The Journal of the State Comprehensive University**, Vol.1, Article 2, 2009,p.6

(3) Liliana Maria Cardona & et al.:" The Institutional Isomorphism in the Context of Organizational Changes in Higher Education Institutions", **International Journal of Research in Education and Science (IJRES)**, Vol.6, Issue 1, 2020, p.61

(4)Bruce B. Henderson:" Publishing Patterns at State Comprehensive Universities: The Changing Nature of Faculty Work and the Quest for status", **Journal of the Professoriate**, Vol.5, Issue 2, 2011, p.38

(5)Kevin R. McClure: " Institutions of Opportunity: Using Presidents' Narratives to Re-Tell the Story of Public Regional Universities ", **Journal for the Study of Postsecondary and Tertiary Education,** Vol.3, An Official Publication of the Informing Science Institute, 2018, p.118

(6) Kresge Foundation: **Research Brief: A Difficult Balance: Trustees Speak about the Challenges Facing Comprehensive Universities**, A Project by Public Agenda with Support from the Kresge Foundation, December 2015, p.5

(7) Madeleine F. Green**: Measuring Internationalization at Comprehensive Universities**, American Council on Education the Unifying Voice for Higher Education, Center for Institutional and International Initiatives, Funded by the Ford Foundation, June 2005, p.10

(8) Ibid: p.15

(9) Donald E. Hall: "Building Bridges: What State Comprehensive Universities and Research Institutions Could Learn from One Another", **Teacher-Scholar: The Journal of the State Comprehensive University,** Vol.1, Article 5, 2009, p.56

(10) Kevin R. McClure:" Institutions of Opportunity: Using Presidents' Narratives to Re-Tell the Story of Public Regional Universities", **Op. Cit**., p.118

(11) Eastern Kentucky University: **Graduate Catalog 2019-2020**, This Publication was Prepared by Eastern Kentucky University, pp.6-7

(12) Eastern Kentucky University: **Strategic Plan 2016-2022**, Annual Progress Report: Highlights of Goal Progress, 2018-2019, p.3

(13) Eastern Kentucky University**: Faculty Handbook 2015-2016**, p.1

(14) Ibid: pp.7-8

(15) Eastern Kentucky University:**Faculty Handbook 2018-2019**,pp.2-8

(16) Gong Fang & Jun Li: "Seeking Excellence in the Move to a Mass System: Institutional Responses of Key Chinese Comprehensive Universities", **Frontiers of Education in China**, Vol.5, No.4, 2010, p.481

(17) Peking University: **Peking University: International Student Guide**, International Students Division, 2019 ,p.23

(18) Guangkuan Xie: " Seeking a Roadmap to Becoming World Class: Strategic Planning at Peking University **", Comparative & International Higher Education**, Vol.6, 2014, pp.81-82

(19)Peking University: **2019 Master Program in public Administration (National Development) & 2019 Doctoral Program in Theoretical Economics (National Development),** Institute of South-South Cooperation and Development, April 2019, p.1

(20) Ruth Hayhoe & et al.:" Peking University –Icon of Cultural Leadership", Chapter from a book: **Portraits of 21st Century Chinese Universities: in the Move to Mass Higher Education**, Comparative Education Research Centre the University of Hong Kong, Springer Science + Business, 2012, p.109

(21) Xu Zhihong:" Three Challenges of Internationalization and Peking University's Strategic Choices ", **Procedia Social and Behavioral Sciences,** Vol.2, No.5, 2010, pp.7086-7087

(٢٢) وزارة التعليم العالي: **استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠: مصر تستثمر في المستقبل**، وحدة التخطيط الاستراتيجي ودعم السياسات، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥، ص ٧.

(٢٣) أيسم سعد محمدى محمود:" الاتجاهات الحديثة في وظائف الجامعة: التوجه نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة "نموذجًا "، **العلوم التربوية**، العدد ٤، مجلد ٢٦، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٠١٨، ص ص ٢٥-٢٦.

(٢٤) عائشة عبد الفتاح مغاوري: "تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات"، **مجلة كلية التربية**، مجلد ٢٧، العدد ١٠٩، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٦، ص ٥٠٠.

(٢٥) إيهاب السيد إمام: " التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية في ضوء وظائف الجامعة "، **مجلة البحوث النفسية والتربوية**، مجلد ٢٣، العدد ٣، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠٠٨، ص٤.

(٢٦) عبد الباسط محمد دياب شحاته وآخرون: "تفعيل الشراكة في البحث العلمي مع الجامعات المصرية في ضوء الخبرة اليابانية"، **المجلة التربوية**، العدد ٦٠، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٩، ص ٥٧.

(٢٧) وزارة التعليم العالي: استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠: مصر تستثمر في المستقبل، **مرجع سابق**، ص ص ٥٩، ٦١.

(٢٨) شاكر محمد فتحي وهمام بدراوي زيدان: **التربية المقارنة؛ المنهج – الأساليب – التطبيقات**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ١٤٢-١٤٣.

(29) Peter D. Eckel & Jacqueline E. King: **An Overview of Higher Education in the United States: Diversity, Access and the Role of the Marketplace**, American Council on Education, Washington, 2004, p.19.

(30) Yao Amber Li & et al.: " The Higher Educational Transformation of China and Its Global Implications ", **The World Economy**, Vol.34, Issue 4, 2011, pp. 518-523.

(31) Bruce B. Henderson:" Introduction: The work of the People's University", **Op. Cit**., p.5.

(32) Carol Burton:"An Ethnography of Faculty in a Community College and a Public, Regional, Comprehensive University", **Ed. D**., Adult and Community College Education, North Carolina State University, 2007, p.16.

(٣٣) ربحي مصطفي عليان: **البحث العلمي؛ أسسه – مناهجه وأساليبه – إجراءاته**، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن ٢٠٠١، ص ٢٠.

(٣٤) محمد محمد عبد الحليم ومحمد على عزب: " دور كلية التربية جامعة الزقازيق في تنمية البيئة وخدمة المجتمع؛ الواقع – المعوقات وإمكانية التغلب عليها"، **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، العدد ٢٨، كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٧، ص٦٦.

(٣٥) شاكر محمد فتحي أحمد وولاء السيد عبدالله صقر وأحمد رفعت على الدغيدي: **معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية**، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، القاهرة،٢٠١٩، ص ٦٥.

(36) Ted I. K. Youn & Zelda F. Gamson: " Organizational Responses to the Labor Market: A Study of Faculty Searches in Comprehensive Colleges and Universities", **Higher Education**, Vol.28, No.2, Sep., 1994.

(37) Peter Arbo & Heikki Eskelinen:" The Role of Small, Comprehensive Universities in Regional Economic Development: Experiences from Two Nordic Cases", **Paper for the 43rd ERSA Congress**, 27-30 August, Jyvaskyla, 2003.

(38) Tami Lea Moore :"Placing Engagement :Critical Readings of Interaction Between Regional Communities and Comprehensive Universities **", Ph.D**., Washington State University, Department of Education Leadership and Counseling Psychology,2008

(39) Blake Thurston Findley:"Investigating Educational Quality at One Comprehensive University", **University Honors Program,** University of Northern Iowa, May, 2015.

(40) Sheena Choi & Joseph Khamalah: "Internationalization at Home: A Study of a comprehensive Regional University", **International Journal of Educational Reform**, Vol.26, No.2, 2017.

(41) Felix Omal & Beatrice M’mboga Akala:"The Relationship between Confidence in Institutional Values and Student Participation in

Leadership: A Case of Comprehensive Universities", **Cogent Education,** Vol.5, No.1, 2018.

(42) Sabine H. Smith & Daniel J. Paracka:"Global Learning is Shared Learning: Interdisciplinary Intercultural Competence at a Comprehensive Regional University", **International Journal of Intercultural Relations**, Vol.63, March 2018.

(43) Cecilia M. Orphan & Kevin R. McClure:"An Anchor for the Region: Examining a Regional Comprehensive University's Efforts to Serve its Rural, Appalachian Community", **Journal of Research in Rural Education**, Vol.35, No.9, 2019.

(44) Department of Education: **Creating Comprehensive Universities in South Africa: A Concept Document**, Pretoria, South Africa, January, 2004, p.3

(45) Robert L. Jackson:"The American Public Comprehensive University: An Exploratory Study of the President's Role in Fundraising", **Ed. D**., Western Kentucky University, Kentucky, 2012, p.24

(46) Chelsea Waugaman:"A Phenomenological Exploration of the Pre-Tenure Track Faculty Experience at Comprehensive Universities", **Ph. D.**, Clemson University, 2018, pp.17-18

(47) Ibid: p.15

(48) J Clint Kinkead & Stephen G. Katsinas:"Classifying the Colleges of the Forgotten Americans: A Geographically-Based Classification of Public Master's Colleges and Universities", **Teacher-Scholar: The Journal of the State Comprehensive University**, Vol.3, Article 2, 2011, p.13

(49) Chelsea Waugaman:"A Phenomenological Exploration of the Pre-Tenure Track Faculty Experience at Comprehensive Universities", **Op. Cit**., p.16

(50) David Soo:"Envisioning a Regional Role: Comprehensive Universities and Conceptions of their Regional Contributions", **Op. Cit**., pp.13-14

(51) Ibid: pp.15-16

(52) Bruce B. Henderson: "Introduction: The Work of the People's University"**, Op. Cit**., pp.7-8

(53) Michael W. Klein: "Doing More with Less in "The Missing Middle": Rowan University, An Entrepreneurial Public Master's University", **Ph. D**., New York University, 2012, p.71

(54) Cecilia M. Orphan:"Public Purpose Under Pressure: Examining the Effects of Neoliberal Public Policy on the Missions of Regional Comprehensive Universities"**, Journal of Higher Education Outreach and Engagement**, Vol.22, No.2, 2018, p.65

(55) Ibid: p.60

(56) Department of Education: Creating Comprehensive Universities in South Africa: A Concept Document, **Op. Cit**., p.4

(57) Ibid: p.5

(58) David Schleifer & et al.: **A Difficult Balance: Trustees Speak About the Challenges Facing Comprehensive Universities**, A Project by Public Agenda with Support from the Kresge Foundation, A Report by Public Agenda, December 2015, pp. 35-36

(59) Alicia M. Kinne-Clawson:"Service and Reputation: An Examination of the Growth in Graduate Education at Public Master's Universities"**, Ph. D**., University of Washington, U.S.A, 2017, p.10

(60) David Schleifer & et al.: A Difficult Balance: Trustees Speak About the Challenges Facing Comprehensive Universities**, Op. Cit**., p.7

(61) Bruce B. Henderson:"Publishing Patterns at State Comprehensive Universities: The Changing Nature of Faculty Work and the Quest for Status"**, Op. Cit**., p.40

(62) Bruce B. Henderson:"Introduction: The Work of the People's University", **Op. Cit**., p.15

(63) David A. Longanecker : **Mission Differentiation vs. Mission Creep: Higher Education's Battle Between Creationism and Evolution**, National Conference of State Legislatures: The Forum for America's Ideas, Western Interstate Commission for Higher Education with Support from Lumina Foundation for Education, 2008, p.2

(64) Alicia Kinne-Clawson:"Service and Reputation: An Examination of the Growth in Graduate Education at Public Master's Universities", **Op. Cit**., p.34

(65) Michael J. Zeig: "Pragmatism or Prestige? Recessionary Strategies of State Comprehensive Universities", **Teacher-Scholar: The Journal of the State Comprehensive University**, Vol.7, Article 4, 2016, p.43

(66) Daniel L. Fay & Staci M. Zavattaro:"Branding and Isomorphism: The Case of Higher Education", **Public Administration Review**, Vol.76, Iss.5, 2016, p.807

(67) Liliana Maria Cardona & et al.:"The Institutional Isomorphism in the Context of Organizational Changes in Higher Education Institutions", **International Journal of Research in Education and Science (IJRES)**, Vol.6, Iss.1, 2020, p.62

(68) Alicia M. Kinne-Clawson:"Service and Reputation: An Examination of the Growth in Graduate Education at Public Master's Universities"**, Op. Cit.**, pp.46-50

(٦٩) باسل البستاني: "الإنسانية في مواجهة النيوليبرالية "، **المستقبل العربي**، مجلد ٤٠، العدد٤٦٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٧، ص١١١

(٧٠) عبد الغني سلامة: "النيوليبرالية في السياسة الإسرائيلية"، **قضايا إسرائيلية**، العدد ٧٤، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، ٢٠١٩، ص٣٢

(٧١) نعوم تشومسكي: **الربح مقدمًا على الشعب: النيوليبرالية والنظام العالمي**، ترجمة لمي نجيب، آفاق ثقافية، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١، ص٨.

(72)Cecilia Marie Orphan: "Democracy's Colleges" Under Pressure: Examining the Effects of Neoliberal Public Policy on Regional Comprehensive Universities"**, Ph. D**., University of Pennsylvania, 2015, pp.1-2

(73) Ibid: p.6

(74) Cecilia M. Orphan:"Public Purpose Under Pressure: Examining the Effects of Neoliberal Public Policy on the Missions of Regional Comprehensive Universities", **Op. Cit.,** p.60

(75) James E. Williams:"A Study of Faculty Participation and Involvement in Residential Learning Communities at Four Comprehensive Universities", **Ph. D**., University of Kansas, 2006, p.38

(76) Chelsea Waugaman:"A Phenomenological Exploration of the Pre-Tenure Track Faculty Experience at Comprehensive Universities", **Op. Cit**., pp.2-3.

(77) Bruce B. Henderson:"Introduction: The Work of the People's University"**, Op. Cit**., p.11.

(78) Robert Maxim & Mark Muro: **Restoring Regional Public Universities for Recovery in the Great Lakes**, Metropolitan Policy Program, Brookings, June 2020, p.15.

(79)David Soo:"Envisioning a Regional Role: Comprehensive Universities and Conceptions of their Regional Contributions", **Op. Cit**., pp.30-31

(80)Alicia M. Kinne-Clawson:"Service and Reputation: An Examination of the Growth in Graduate Education at Public Master's Universities"**, Op. Cit**., p.15 .

(81) Madeleine F. Green: Measuring Internationalization at Comprehensive Universities, **Op. Cit**., p. IV.

(82) UNESCO: **Handbook on Diplomas, Degrees and Other Certificates in Higher Education in Asia and the Pacific**, 2nd Edition, Asia-Pacific Programme of Educational Innovation for Development, United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, UNESCO Bangkok, 2004, p. 354 .

(83) Ibid: p.347.

(84) Hugo A. Garcia & Maria de Lourdes Villarreal: "The "Redirecting" of International Students: American Higher Education Policy Hindrances and Implications", **Journal of International Students**, Vol. 4, Issue. 2, 2014, p.128 .

(85) Sandy Baum & et al.: **A Principled Federal Role in Higher Education,** URBAN Institute, Education Policy Program, 2017, p.2 .

(86) John Aubrey Douglass: **The Evolution of Flagship Universities: From the Traditional to the New**, Research & Occasional Paper Series: CSHE.11.16, Center for Studies in Higher Education University of California, Berkeley, 2016, p.2 .

(87) Hugo A. Garcia & Maria de Lourdes Villarreal: "The "Redirecting" of International Students: American Higher Education Policy Hindrances and Implications", **Op. Cit**., p.130.

(88) David Schleifer & et al.: A Difficult Balance: Trustees Speak About the Challenges Facing Comprehensive Universities, **Op. Cit**., p.2

(89) Cecilia M. Orphan:"Public Purpose Under Pressure: Examining the Effects of Neoliberal Public Policy on the Missions of Regional Comprehensive Universities", **Op. Cit**., p.60

(90) Lizabeth Zack:"Non-Traditional Students at Public Regional Universities: A Case Study", **Teacher-Scholar: The Journal of the State Comprehensive University**, Vol. 9, Article 1, 2018, p.4

(91) Jorge Klor de Alva: **Is the University Next Door the Way to Upward Mobility**?, American Enterprise Institute, April 2019, p.1

(92) Texas Higher Education **Coordinating Board: Accountability in Higher Education: Promoting Excellence in Texas Public Universities Through Institutional Groupings, Peers and Benchmarks**, THECB, February 2020, p.5

(93) Cecilia Marie Orphan:""Democracy's Colleges" under Pressure: Examining the Effects of Neoliberal Public Policy on Regional Comprehensive Universities", **Op. Cit**., p.48

(94) Robert L. Jackson:"The American Public Comprehensive University: An Exploratory Study of the President's Role in Fundraising", **Op. Cit**., p.3

(95) Jorge Klor de Alva: Is the University Next Door the Way to Upward Mobility?, **Op. Cit**., p.13

(96) Michael J. Zeig: "Pragmatism or Prestige? Recessionary Strategies of State Comprehensive Universities", **Teacher-Scholar: The Journal of the State Comprehensive University**, vol.7, Article 4, 2016, p.42

(97) Chelsea Waugaman :"A Phenomenological Exploration of the Pre-Tenure Track Faculty Experience at Comprehensive Universities", **Op. Cit**., p.18

(98) Bruce B. Henderson & Heidi E. Buchanan:"The Scholarship of Teaching and Learning: A Special Niche For Faculty at Comprehensive Universities ?", Research in Higher Education, Vol. 48, No.5, August 2007, p.524

(99) J Clint Kinkead & Stephen G. Katsinas:"Classifying the Colleges of the Forgotten Americans: A Geographically-Based Classification of Public Master's Colleges and Universities", **Op. Cit**., p.11

(100) Fayetteville State University: **Annual Fact Book 2003-2004**, Office of Institutional Research, pp.6-7

(101) Fayetteville State University: **Temporary and Student (non-work study) Hiring Process: Hiring Manager and Supervisor**,

Human Resources Office-Hiring Manual, Fayetteville, NC, September 2017, p.3

(102)Fayetteville State University: **Fact Book 2016-2017**, Office of Institutional Research, pp.14-17

(103) Fayetteville State University: **Faculty Handbook**, FSU Faculty Senate, January 2015, p.9

(104) Ibid: p.38

(105) University of North Carolina System: **University of North Carolina Research and Sponsored Programs Report to the President Fiscal Year 2018**, North Carolina, March 2019, p.2

(106) Fayetteville State University: **Strategic Plan 2009-2014**, Draft-June 4, 2009, p.16

(107) Fayetteville State University**:"From a Proud Legacy to a Twenty-First Century World-Class University of Choice": Fayetteville State University Strategic Plan 2015-2020**, Strategic Plan Was Approved by FSU Board of Trustees on December 2014, pp.19-20

(108) Fayetteville State University: Constituent & Community Relations, available at: https://www.uncfsu.edu/about-us/fsu-leadership/constituent-and-community-relations, on (13/10/2020).

(109) Fayetteville State University: **Graduate Catalog 2013-2014,** Fayetteville, North Carolina, pp.28-33

(110) Fayetteville State University: **Student Procedures & Resource Guide for Service Learning,** Office of Civic Engagement & Service Learning, 2017, pp.3-4

(111) North Carolina Institute of Minority Economic Development: **The Economic Impact of Fayetteville State University**, Historically Black Colleges and Universities Economic Series, Fayetteville State University, February 2011, pp.2-3

(112) American Council on Education: **Internationalization in Action: Special Edition, Connecting Classrooms: Using Online Technology to Deliver Global Learning**, Center for Internationalization and Global Engagement (CIGE), Washington, 2016, pp.1-3

(113) Fayetteville State University: Graduate Catalog 2013-2014, **Op. Cit**., p.33

(114) American Council on Education: **Innovating to Expand Student International Experiences,** Center for Education Attainment and Innovation (CEAI), May 2015, pp.2-3

(115) John Farris & et al.: **Leveraging a Flexible Intellectual Property Policy to Bring Student Innovation to Market**, Grand Valley State University, American Society for Engineering Education, 2008, p.2

(116) Grand Valley State University**: Michigan Manual 2013-2014**, Institutions of Higher Education, Grand Rapids, p.440

(117) Ibid: pp.440-441

(118) Grand Valley State University**: Search for the Fifth President**, Grand Valley State University Presidential Prospectus, 2019, pp.8-9

(119) Ibid: p.4

(120) Center for Scholarly and Creative Excellence: **Pre-tenure Supplement for Research and Creativity**, Grand Valley State University, 2018, pp.1-2.

(121) Center for Scholarly and Creative Excellence: Collaboration Research and Creative Activity Initiative, available at: https://www.gvsu.edu/csce/collaborative-research-and-creative-activity-initiative-15.htm , on (25 – 1 – 2021)

(122) John Farris & et al.: Leveraging a Flexible Intellectual Property Policy to Bring Student Innovation to Market, **Op. Cit**., p.2

(123) Ibid: pp.7-8

(124) Steven Schlicker :"Undergraduate Research in Mathematics at Grand Valley State University**", Proceeding of the Conference on Promoting Undergraduate Research in Mathematics**, American Mathematical Society 2007,PP.73-74.

(125) Melissa Baker Boosamra :**GVSU Votes ; GVSU Campus Democratic Engagement Plan (2020-21)**,Grand Valley State University ,Office of Student Life,2020,P.3.

(126) Grand Valley State University: **Michigan Manual 2009-2010**, Institutions of Higher Education, p.20.

(127) Ibid: pp 20-21.

(128) Jermain Griffin & et al**.: Internationalization at U.S. Public Comprehensive Universities :Three Case Studies**, Association of International Education Administrators (AIEA), AIEA Occasional Paper, October,2018, p.6.

(129) Saroj Siegler Quinn: **International Partnership Development Today: Insights and Best Practices from Case Studies**, NAFSA: Association of International Educators, 2017,p.33.

(130) Thomas J.Haas & Jeanne J.Arnold : **Diversity Directory for the Grand Valley State University Community, A place where all Voices are Heard, A Message from the President of GVSU and Vice President for Inclusion and Equity**, Grand Valley State University 2011\2012, pp2-4.

(131) Paul A. Arnold: **About America: How the United States is Governed,** Braddock Communications, Department of State, Bureau of International Information Programs, Washington, ٢٠٠٤, pp.٣–٥

(132) Carl D. Cavalli: **The Basics of American Government**, University Press of North Georgia, Dahlonega, United States of America, ٢٠١٣, p.٢٨

(133) Ibid: p.٥

(134) Terrell L. Strayhorn :"Democratic Education and Public Universities in America", **Journal of College and Character**, Vol.6, ISS.3, Article2, Available at: https://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.2202/1940-1639.1422 ,on (28-1-2021).

(135) Ner LeElef **:"American Society**, Jewish Quarter, Old City, Jerusalem, November 2007, pp6-7 .

(136) Anton Brender & Florence Pisani:**The American Economy :A European View**, Centre for European Policy Studies (CEPS), 2018, P.5.

(137) Stephane Dees& Arthur Saint-Guilhem :**The Role of the United States in The Global Economy and its Evolution over Time**, European Central Bank, Working Paper Series No.1034, March 2009, p.7.

(138) Jay Schalin**: State Investment in Universities: Rethinking the Impact on Economic Growth**, The John William Pope Center for Higher Education Policy ,Pope Center Series on Higher Education ,May, 2010, p.5.

(139) Jason VanAlstine & et al. :"Cultural Diversity in The United States and its Impact on Human Development", **Journal of the Indiana Academy of the Social Science**, Vol.18, ISS.1, Article10, Butler University,2015, pp. 140-141.

(140) Caroline Josephine Doran & Romie Frederick Littrell :"Measuring Mainstream US Cultural Values",**Journal of Business Ethics**, Vol.117, No.2, Springer, October 2013,p.263.

(141) Ner LeElef :American Society, **Op. Cit**.,p.18.

(142) American Council on Education:**Does Diversity Make a Difference? Three Research Studies on Diversity in College Classrooms** ,American Association of University Professors (AAUP),Washington,2000,pp 1-2.

(١٤٣) يونس عباس نعمة: "العمليات العسكرية في الصراع بين بريطانيا والولايات المتحدة (١٧٧٦-١٧٨٣م) "، **مجلة مركز بابل**، العدد الأول، حزيران ٢٠١١، ص ١٦٣.

(١٤٤)عادل محمد حسين العليان: "الثورة الأمريكية وحرب الاستقلال: دراسة لأهم دوافعها ونتائجها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ١٧٧٤-١٧٨٣"، **مجلة سر من رأى** ،المجلد ٨،العدد ٢٨، السنة الثامنة،٢٠١٢، ص ص ١٥٧-١٥٨.

(145) David Moshman:"Academic Freedom as the Freedom to do Academic Work ", **AAUP Journal of Academic Freedom**,Vol.8, American Association of University Professors, 2017, p.7.

(146) Haiying Dong& Xuehong Wan :"Higher Education Tuition and Fees in China: Implications and Impacts on Affordability and Educational Equity", **Current Issues in Education**, Vol.15, No.1,2012,pp.1.

(147) Ouyang Kang :"Higher Education Reform in China Today" Policy **Futures in Education**, Vol .2 No.1,2004,pp.144-145

(148) Fong-Yee Nyeu:"The Implementation of Higher Education ,Mergers in China", **Ed.D**., Teachers College, Columbia University,2006,pp.4-8

(149) Federal Department of Foreign Affairs: **Higher Education and Research in China**, Embassy of Switzerland in China, Science , Education and Health Section, 2014, p.6.

(150) Rui Yang:"Institutional Mergers in Chinese Higher Education ",Adrian Curaj &et al. (Editors), **Mergers and Alliances in Higher Education: International Practice and Emerging Opportunities**, Springer, New York,2015, p.124.

(151)Ouyang Kang:"Higher Education Reform in China Today",**Op.cit**.,pp.141-142.

(152)David Y.Chen: "The Amalgamation of Chinese Higher Education Institutions**", Education Policy Analysis Archives**, Vol.10,No.20, April 2002,p.6.

(153)Wan-hua Ma :**Economic Reform and Higher Education in China**, Center for International &Development Education

(CIDE),CIDE Occasional Papers Series :Higher Education, CIDE Contributions No.2, 2003, p.15.

(154) Ibid:pp.15-16

(155)Ge Bai&Li Luo:" Investigation on the Governance Model and Effect of Medical Schools Merged with Comprehensive Universities in China", **Journal of Evidence-Based Medicine**, Vol.6,ISS.3,2013,P.138.

(156) Ruth Hayhoe:"An Asian Multiversity? Comparative Reflections on the Transition to Mass Higher Education in East Asia" **,Comparative Education Review**,Vol.39,No.3,1995,p.299.

(157) Rui Yang: Institutional Mergers in Chinese Higher Education **Op.cit**.,p.123.

(158)Dutch Organization for Internationalization in Education :**Education System .China. Described and Compared with the Dutch System** ,2nd edition ,Version 6, Nuffic , December 2018,p.13.

(159) Gong Fang&Jun Li :"Seeking Excellence in The Move to a Mass System: Institutional Responses of Key Chinese Comprehensive Universities", Frontiers of Education in China, Vol.5, Iss.4, 2010,pp.478-479.

(160)Yuan Li :"Quality Assurance in Chinese Higher Education", **Research in Comparative and International Education** Vol.5,No.1, 2010, p.60.

(161) Ge Bai & Li Luo:" Investigation on the Governance Model and Effect of Medical Schools Merged with Comprehensive Universities in China, **Op.cit**., p.138.

(162) Fong-Yee Nyeu:" The Implementation of Higher Education Mergers in China ", **Op.cit**., pp. 15-16.

(163) Ibid: p.32.

(164) Li Mei:" From Teacher-Education University to Comprehensive University: Case Studies of East China Normal University, Southwest University and Yanbian University ", **Frontiers of Education in China**, Vol.5, Iss.4,2010.pp.509-510.

(165) Deqiang Cheng & et al. :"A Landscape Study of Sichuan University (Wangjiang Campus) from the Perspective of Campus Tourism**", Land, MDPI**, Vol.9, No.12, 2020, p.4.

(166)Min Yang:" Curriculum Reform in Chinese Higher Education: A Case Study at Sichuan University ",**Ed.D**., School of Education, Boston University,2008,pp10-11.

(167)Consulate General of Pakistan: **Guidelines for Students to Study in Southwest of China, Assisting Pakistani Students**, Consulate General of the Islamic Republic of Pakistan,Chengdu,2019.p.2

(168) Kathryn Mohrman :" Excellence and Mass Higher Education in China and the United States", Michele Rostan & Massimiliano Vaira (Eds.), **Questioning Excellence in Higher Education: Policies, Experiences and Challenges in National and Comparative Perspective**, Higher Education Research in the 21st Century Series, Sense Publishers, Boston,2011,p.110.

(169) Ibid:p.104.

(170)Guangxian Li & Qiang Fu :"Polymer Materials and Engineering Research at Sichuan University", **Macromolecular Rapid Communications**, Vol.38, ISS.23, Special Issue, December 2017,p.1

(171) International Office :**Sichuan University**, 24,Southen Section1, Sichuan, Chengdu ,2003, p.3

(172) Consulate General of Pakistan :"Guidelines for Students to Study in Southwest of China, Assisting Pakistani Students", **Op. Cit**., p.2.

(173)) Zhuoyao Lyn & et al.:" A New Model for Comprehensive Service-Learning: A Case Study in Long-Chi Village" , **Proceedings of the 2nd International Conference on Service-Learning , 1-2 December** 2016, p.51.

(174) Ibid:p.52.

(175) Qiao Jia & Bingwei Tian :"Sustainability of Service-Learning projects: a Case Study of SCU", **Proceedings of the 3rd International Conference on Service-Learning, 10-12 January**, 2019,p.160.

(176)Shun Yao & et al.:" Construction and Continuous Improvement of Talent Training System for Pharmaceutical Engineering Professionals in China: Exploration and Practice of Sichuan University", **International Journal of Education and Research,** Vol.7,No.6, June 2019,p.104.

(177)Zheng Lu & et al.:" Destination China: International Students in Chengdu", **International Migration**, Vol.57, Iss.3,2019,p.354.

(178)Yu Man:"Evaluation of Immersion Program From Student' Perspective in Sichuan University, China", **International Conference on Education and New Developments**, 27-29 June, 2020, p.295.

(179)Consulate General of Pakistan:" Guidelines for Students to Study in Southwest of China, Assisting Pakistani Students" ,**Op. Cit**., p.3.

(180) The Australia China Youth Association: **Guide to Nanjing**, Sydney, Australia,2017/2018,p.7.

(181)Shuming Zhao :"A Comparative Study of Governance in Chinese and American Universities", **Ph.D.**, The Faculty of the Claremont Graduate School, Claremont, California,1990,p.105.

(182) Aiping Zhan :"A Study of Recent Developments of Institutional Planning in Chinese Universities: Three Case Studies", **Ed.D**., Department of Theory and Policy Studies in Education, University of Toronto, 2002, pp.194-196.

(183)Shuming Zhao:"A Comparative Study of Governance in Chinese and American Universities ",**Op. Cit**., p.109.

(184) The Association of East Asian Research Universities :**AEARU, The Association of East Asian Research Universities** , 2011, p.12

(185) Shuhua Li & Wei Wang:" Preface: Celebrating the 100th Anniversary of Chemical Sciences in Nanjing University", **Science China Chemistry**, Vol.63, Iss.5, pp.561-562.

(186) Li Gang & et al.: **The 2017 China Think Tank Index Report: Methodology and Think Tank Rankings**, Chinese Think Tank Research and Evaluation Center, Nanjing University, Think Tank Research and Release Center, December, 2017, p.6.

(187) Meine Pieter Van Dijk & Wang Quansheng : " The Development of A Software Cluster in Nanjing ", **EADI Conference**, Novara, Italy, October 2003, pp.1-2.

(188)Yingcheng Li & Xingping Wang:" Innovation in Suburban Development Zones: Evidence from Nanjing , China", **Growth**

and Change A Journal of Urban and Regional Policy , Vol.50 , Issue1 ,2019 , p.118.

(189)The United Nations Democracy Fund :**Empowering Vulnerable People through Internet: E-Learning Initiative for Young Migrant Workers in China**, Evaluation Report, Provision for Post Project Evaluations for the United Nations Democracy Fund, January 2016, p.1.

(190) Zhi-Jun yan & et al.: " English- Medium Instruction for the B & R Students: A Blessing for the Internationalization of China's Higher Education ?" , Advances in Social Science , Education and Humanities Research (ASSEHR), Vol.340, **International Conference on Education Innovation and Economic Management (ICEIEM2019)**, 2019, P.49.

(191)Shuming Zhao:" A Comparative Study of Governance in Chinese and American Universities", **Op. Cit**., pp.109-110.

(192)Nanjing University :**Fact Sheet for International Exchange Students (2019-2020),** Office of International Cooperation and Exchanges, Nanjing University, pp2-5.

(193)Ibid:p.6.

(194)Xiaohong Xu: **The Origins and Growth of The Chinese Communist Movement,** Oxford Research Encyclopedia of Asian History, March 2018,p.2.

(195)Susan V. Lawrence & Michael F.Martin: **Understanding China's Political System**, CRS Report for Congress, Congressional Research Service,2012 ,p.1.

(196)Ibid:p.7.

(197)Ibid:p.15.

(198)Sujian Guo: **Chinese Politics and Government: Power, Ideology and Organization** , Routledge, Taylor & Francis Group, New York, 2012, p.6.

(199)Jacques de Lisle: "Politics and Governance in the People's Republic of China: From A Revolution is Not a Dinner Party " to "To Get Rich is Glorious " to Creating a " Harmonious Society", **Footnotes**, Vol.16,No.7, Foreign Policy Research Institute, August 2011,p.1.

(٢٠٠) فولفجانج هيرن: **التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا**، ترجمة محمد رمضان حسين، المجلة العربية، وزارة الثقافة والإعلام، الرياض، السعودية، ٢٠١١، ص٥٢.

(201) Alan Hunter: Chinese Universities:" Capital for the Beijing Consensus?" , **Georgetown Journal of International Affairs**, Vol.16, No.2, Georgetown University Press, 2015, p.68.

(٢٠٢) فولفجانج هيرن: التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا، **مرجع سابق**، ص.١١.

(203)Sunanda Sen: **China in the Global Economy**, Levy Economics Institute of Bard College, Working Paper No.642, December2010, p.2.

(204)Congressional Research Service :**China's Economic Rise: History, Trends, Challenges , and Implications for the United States**, CRS Report (Prepared for Members and Committees of Congress),June 2019,p.1.

(205)Jonathan Woetzel & et al**: China and the World: Inside the Dynamics of a Changing Relationship**, McKinsey Global Institute, July 2019.p.15.

(206)Liang Zhang & et al:" Resources and Research Production in Higher Education: A Longitudinal Analysis of Chinese Universities ,2000-2010". **Research in Higher Education** , Vol.57, No.7, 2016.p.876.

(207)Ibid:p.873.

(208)Jonathan Woetzel & at al China and the World: Inside the Dynamics of a Changing Relationship, **Op. Cit**., p.33.

(209) Margaret Maurer Fazio & Reza Hasmath:" The Contemporary Ethnic Minority in China: An Introduction**", Eurasian Geography and Economic**, Vol .56,No.1, 2015,p.1.

(210)The State Council Information Office :**White Paper on National Minorities Policy and Its Practice in China**, Information Office of the State Council of the People's Republic of China, Beijing, China Report 36,1, 2000, p.127.

(211)Ibid:p.131.

(212)Frank Bekkers & et al .:"**Checklist for Collaboration with Chinese Universities and Other Research Institutions**, Hague Centre for Strategic Studies, JSTOR, 2019,p.1.

(٢١٣) تشنغ يوي تشن: **لمحة عن الثقافة في الصين**، ترجمة عبدالعزيز حمدي عبد العزيز، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة أبو ظبي، مشروع" كلمة "، ٢٠١٤، ص ١٢.

(٢١٤) فولفجانج هيرن: التحدي الصيني: أثر الصعود الصيني في حياتنا، **مرجع سابق**، ص١٨.

(٢١٥) المرجع السابق: ص٤١.

(٢١٦) تشنغ يوي تشن: لمحة عن الثقافة في الصين، **مرجع سابق**، ص ١٤٤.

(217) Qiang Zha & et al.: "Why Chinese Universities Embrace Internationalization: An Exploration with Two Case Studies", **Higher Education: The International Journal of Higher Education Research**, Vol.78, No.4, 2019,p.670.

(٢١٨) أسماء أحمد خلف حسن:" مجانية التعليم الجامعي وعلاقتها بتكافؤ الفرص التعليمية في ضوء التحديات الراهنة وأزمة الحلول"، **المجلة التربوية**، العدد التاسع والخمسون، كلية التربية، جامعة سوهاج، مارس ٢٠١٩، ص ٤٥٨.

(٢١٩) بيتر ف. دروكر: **تحديات الإدارة في القرن الحادي والعشرين**، ط١، ترجمة توفيق علي منصور، المركز القومي للترجمة، القاهرة،٢٠١٠، ص٢٢٦.

(٢٢٠) هبة عبد المنعم وسفيان قعلول:" اقتصاد المعرفة: ورقة إطارية "، **دراسات اقتصادية**، صندوق النقد العربى، العدد ٥١، ٢٠١٩، ص ١١.

(٢٢١) المرجع السابق، ص ص ٨-٩.

(٢٢٢) بيومى محمد ضحاوي ورضا إبراهيم المليجي: **توجهات الإدارة التربوية الفعالة في مجتمع المعرفة**، دار الفكر العربي، القاهرة،٢٠١٠، ص ٣٧٧.

(٢٢٣) خلود صابر: **استقلال الجامعة**، ط١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (سلسة تعليم حقوق الإنسان، ١٣)، ٢٠٠٧، ص ص ١٩-٢٠.

(٢٢٤) مصطفى مختار الوكيل:" المشاركة المجتمعية: ماهيتها وأهدافها "، **مجلة الثقافة والتنمية**، العدد التاسع والخمسون، جمعية الثقافة من أجل التنمية، أغسطس ٢٠١٢، ص ٤٥.

(٢٢٥) عصام جمال سليم غانم: "الجامعة المشاركة مجتمعيًا: المفهوم والأبعاد والقيادة: دروس مستفادة من الخبرات الدولية "، **مجلة البحث العلمي في التربية**، العدد السادس عشر، الجزء الخامس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس،٢٠١٥،ص ١٤٢.

(٢٢٦) سعيد محمود مرسي ومحمد عبدالله محمد عبدالله:" دور التعليم الجامعي في تنمية المسئولية المدنية لدى الطلاب: الواقع والمأمول "، **دراسات تربوية**

ونفسية، العدد ٧٢، كلية التربية، جامعة الزقازيق،٢٠١١، ص ص ٣٣٤-٣٣٥.

(٢٢٧) المرجع السابق: ص ٤٠٨.

(٢٢٨) أميرة رمضان عبد الهادي:" إدارة المعرفة كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية بالجامعات المصرية "، **مجلة الإدارة التربوية**، العدد ٧، السنة ٢، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٥، ص ٤٠١.

(٢٢٩) نجوى الفواز:" توجه الجامعات لتحقيق الميزة التنافسية بالإعتماد على مبادئ تدويل التعليم العالي بما يتوافق مع متطلبات أهداف مشروع نيوم "، **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، العدد ٤، مجلد ١٦، ٢٠٢٠، ص ٤٠٢.

(٢٣٠) شاكر محمد فتحي أحمد وولاء السيد عبدالله صقر وأحمد رفعت على الدغيدي: معجم مصطلحات التربية المقارنة والدولية، **مرجع سابق**، ص ٦٤.

(٢٣١) ركن عبدالباقي كرار:" مفهوم القوة في العلاقات الدولية "، **مجلة السودان**، العدد ٦، السنة الخامسة، مركز السودان للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ٢٠٦.

(٢٣٢) يحيى عطية سليمان: "البحث العلمي في الجامعات المصرية: الواقع ورؤى المستقبل "، **مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية**، العدد ١٩، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، ٢٠٠٩، ص١٦.

(٢٣٣) أماني السيد غبور:"رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية "، **مجلة بحوث التربية النوعية**، العدد ٥٤، كلية التربية النوعية، جامعة المنصورة، ٢٠١٩، ص ٦٥.

(٢٣٤) عبد الباسط محمد دياب وعبدالناصر محمد رشاد: "تفعيل الشراكة في البحث العلمي مع الجامعات المصرية في ضوء الخبرة اليابانية"، **المجلة التربوية** ، العدد٦٠، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٩، ص ٥٢.

(٢٣٥) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: **إنجازات وزارة التعليم العالي من ٢٠١٨/١/١ حتى ٢٠١٨/١٢/٣١ والخطة المستقبلية للوزارة في ٢٠١٩**، ديسمبر ٢٠١٨، ص ص ١٣-١٤.

(٢٣٦) جمهورية مصر العربية: **استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠**، ص ص ٨٨-٨٩.

(٢٣٧) المرجع السابق: ص ص ٩٤-٩٥.

(٢٣٨) ماهر أحمد حسن محمد: "تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدم "، **المجلة الدولية للبحوث التربوية**، العدد ٢، المجلد ٤١، جامعة الإمارات، يونيو ٢٠١٧، ص ٢٥٦.

(٢٣٩) سحر محمد أبو راضي: "ثورة ٢٥ يناير ومستقبل التعليم والبحث العلمي في مصر"، **المؤتمر العلمي العربى السادس: التعليم ...وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي**، الجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون مع كلية التربية ببنها، المجلد ٢،٢٠١٣، ص ١٣٤٨.

(٢٤٠) أماني محمد شريف عبدالسلام: "الجودة البحثية في الجامعات المصرية: المؤشرات والنظم الداعمة"، **مستقبل التربية العربية**، العدد ١٠٣، مجلد ٢٣، المركز العربي للتعليم والتنمية، ٢٠١٦، ص٣٣٤.

(٢٤١) أماني السيد غبور:"رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية"، **مرجع سابق**، ص٧٥.

(٢٤٢) عبدالباسط محمد دياب وحنان البدري كمال:" تصور مقترح لتفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الخبرات والتجارب الدولية: حاضنات الجامعة نموذجًا"، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، العدد ٢، مجلد ٦، ٢٠١٣، ص ٨١٦.

(٢٤٣) أسماء محمد عبدالمؤمن: "المسئولية الاجتماعية للجامعات المصرية نحو تنمية المناطق العشوائية: دراسة مطبقة على جامعة حلوان "، **المؤتمر العلمي الدولي السادس والعشرون للخدمة الاجتماعية: الخدمة الاجتماعية وتطوير العشوائيات**، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، جزء ٩، ٢٠١٣، ص ٣٥٢٨.

(٢٤٤) سمير محمد عبدالوهاب: "دور الجامعة في تنمية المجتمع: دراسة حالة جامعة القاهرة"، **مؤتمر التخطيط الاستراتيجي لمؤسسات التعليم العالي في الوطن**

العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ص ٢١٢-٢١٣.

(٢٤٥) عبدالمنعم الدسوقي حسن: "دور جامعة بورسعيد في خدمة المجتمع وتنمية البيئة "، **مجلة الإدارة التربوية**، العدد ٢١، السنة ٦، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، ٢٠١٩، ص ٥٨.

(٢٤٦) مها عبدالله السيد أبو المجد: "تعزيز الأداء المؤسس للجامعات المصرية في ضوء فلسفة التفكير الاستراتيجي "، **مجلة كلية التربية**، العدد ٢، مجلد ٧٠، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٨، ص ص ٧١٧-٧١٨.

(٢٤٧) نشوة سعد محمد بسطويسي:" أدوار كليات التربية بمجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة في ضوء متطلبات التنمية المستدامة: رؤية مقترحة "، **مجلة كلية التربية**، العدد ٤، مجلد ٣٣، كلية التربية، جامعة المنوفية، ٢٠١٨، ص ٤٣٠.

(٢٤٨) ماهر أحمد حسن محمد:" تفعيل الشراكة البحثية بين الجامعات المصرية والقطاع الخاص في ضوء خبرات وتجارب بعض الدول المتقدم"، **مرجع سابق**، ص ٢٥٦.

(٢٤٩) سمير محمد عبدالوهاب:" دور الجامعة في تنمية المجتمع: دراسة حالة جامعة القاهرة "، **مرجع سابق**، ص ٢٢٦.

(٢٥٠) ماهر أحمد حسن محمد:" تدويل التعليم الجامعي كمدخل لزيادة القدرة التنافسية للجامعات المصرية: آراء عينة من أعضاء هيئة التدريس في بعض الجامعات المصرية"، **المجلة التربوية**، العدد ١١٣، مجلد ٢٩ ، مجلس النشر العلمي، جامعة (الكويت) ٢٠١٤، ص ١٤٢.

(٢٥١) عائشة عبدالفتاح مغاوري الدجدج:" تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصرى في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات، **مجلة كلية التربية**، العدد ١٠٩، مجلد ٢٧، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠١٦، ص ٤٥٣.

(٢٥٢) وزارة التعليم العالي: استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالي في مصر ٢٠١٥-٢٠٣٠: مصر تستثمر في المستقبل، **مرجع سابق**، ص ص ٥٩-٦٠.

(٢٥٣) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: إنجازات وزارة التعليم العالي من ٢٠١٨/١/١ حتى٢٠١٨/١٢/٣١، **مرجع سابق،** ص ١٦.

(٢٥٤) ناجى عبدالوهاب هلال وعلي عبدالرؤوف نصار:" تدويل التعليم العالي المصري على ضوء تحديات العولمة: رؤية مستقبلية "، **مستقبل التربية العربية،** العدد ٧٧، مجلد ١٩، المركز العربي للتعليم والتنمية،٢٠١٢ ص ٢٤٥.

(٢٥٥) المرجع السابق: ص ٢٤٦.

(٢٥٦) عائشة عبدالفتاح مغاوري الدجدج: "تصور مقترح لتدويل التعليم الجامعي المصري في ضوء المعايير العالمية لتصنيف الجامعات "، **مرجع سابق،** ص ٥٠٩.

(٢٥٧) أميمة حلمي مصطفى:" تدويل التعليم الجامعي في كوريا الجنوبية وإمكانية الإفادة منه في مصر"، **مجلة كلية التربية،** العدد ٦٠، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٥، ص ٤٦.

(٢٥٨) دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤: **المؤرخ في ١٨ يناير ٢٠١٤ ميلادية،** الباب الأول، مادة (١)، ص ٧.

(٢٥٩) المرجع السابق: الباب الأول، مادة (٢١)، ص ١٢.

(٢٦٠) شريف محمد محمد شريف: "استقلال الجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول والمواثيق والإعلانات العالمية "، **المجلة التربوية،** جزء ٣٢، كلية التربية، جامعة سوهاج، ٢٠١٢، ص ٩٧.

(٢٦١) إيهاب محمد يونس: "نحو رؤية لتشخيص وعلاج عجز الموازنة العامة في مصر "،**النهضة،** العدد الثاني، المجلد الثالث عشر، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، أبريل٢٠١٢، ص ص٧-٨.

(٢٦٢) المرجع السابق: ص ص ٩-١١.

(٢٦٣) صندوق النقد العربي: تقرير "**آفاق الاقتصاد العربي**" الإصدار التاسع، أبريل ٢٠١٩، ص ٢١.

(٢٦٤) سمير رياض هلال: "تمويل التعليم العالي في مصر "، تحرير أسماء البدوي، **التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص**، مجلس السكان الدولي، ٢٠١٢، ص ١٣.

(٢٦٥) المرجع السابق: ص ١٤.

(٢٦٦) أيمن زهري: **الديموغرافيا الخطرة: سكان مصر في القرن الحادي والعشرين**، سلسلة أوراق عمل– الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، فبراير ٢٠١٨، ص٥.

(٢٦٧) جمهورية مصر العربية، معهد التخطيط القومي: **تقرير تحليل حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية** ٢٠١٧، ٢٠١٩، ص ١

(٢٦٨) محسن المهدي سعيد:" نظرة عامة على منظومة التعليم العالي في مصر "، تحرير أسماء البدوي، **التعليم العالي في مصر: هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص؟** مجلس السكان الدولي، ٢٠١٢، ص ٧.

(٢٦٩) مختار السويفي: " نظام الحكم ...في مصر القديمة "، **إدارة الأعمال**، العدد ١٠٤، جمعية إدارة الأعمال العربية، ٢٠٠٤، ص٣٩.

(٢٧٠) فاطمة على سعيد باخشوين:"العلم والتعليم في مصر القديمة "، **مجلة كلية الآثار**، العدد ٩، كلية الآثار بقنا، جامعة جنوب الوادي، ٢٠١٤، ص ٢٩٣.

(٢٧١) محسن المهدى سعيد:" نظرة عامة على منظومة التعليم العالي في مصر"، **مرجع سابق**، ص ٣.

(٢٧٢) طلعت حسيني إسماعيل: "تعبئة موارد مالية إضافية لتلبية متطلبات التصنيفات العالمية للجامعات "، **دراسات تربوية ونفسية**، العدد ٩٥، كلية التربية، جامعة الزقازيق،٢٠١٧، ص ٣٣.